بنك القاهرة
Banque du Caire

عام من بناء العلاقات الوثيقة
وتحقيق طموحات العملاء

التقرير السنوي ٢٠٢٣

التقرير السنوي ٢٠٢٣

نظرة عامة على بنك القاهرة

- لمحة عن البنك ٠٦
- نموذج الأعمال ٠٨

التقرير الاستراتيجي

- الاستراتيجية ١٢
- كلمة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ١٦
- المؤشرات المالية لعام ٢٠٢٣ ٢٠

المؤشرات التشغيلية

- الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات ٢٨
- قطاع التجزئة المصرفية والتمويل متناهي الصغر ٤٠
- قطاع التسويق والاتصالات المؤسسية ٤٨

الاستثمارات

- الشركات التابعة ٥٤
- محفظة الاستثمارات ٦٠

منهج الاستدامة

- استراتيجية الاستدامة ٦٦
- المردود البيئي ٦٨
- المردود المجتمعي ٧٠

ضوابط الحوكمة

- الحوكمة ٨٢
- إدارة المخاطر ١٠٢
- مجموعة الالتزام والحوكمة المؤسسية ١١٢
- مجموعة المراجعة الداخلية ١١٤

القوائم المالية ١١٦

نظرة عامة على
بنك القاهرة

لمحة
عن البنك

تأسس بنك القاهرة عام ١٩٥٢ كأحد البنوك المملوكة للدولة، ونجح على مدار أكثر من سبعة عقود في تنمية أعماله وإثراء سجل إنجازاته، ليصبح واحدًا من أكبر البنوك التجارية الرائدة التي تساهم في تطوير القطاع المالي والنهوض بالاقتصاد المصري.

ينفرد البنك بتقديم باقة متكاملة من الحلول المصرفية وأحدث المنتجات الرقمية في إطار جهوده المتواصلة في مجال التحول الرقمي، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الحلول المالية غير المصرفية لقاعدة عملاء ضخمة تتجاوز ٣ مليون عميل، مما يرسخ مكانته باعتباره الشريك المالي المفضل. بالإضافة إلى ذلك، يحظى البنك بتواجد خارج السوق المصري من خلال المكتب التمثيلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك وحدته الاستراتيجية «بنك القاهرة –أوغندا»، مما يجعله بوابة لدخول السوق الإفريقية والعربية. كما يلتزم البنك بتلبية احتياجات العملاء عبر عقد المزيد من الشراكات، وتقديم أفضل مستويات الخدمة، وتزويد عملاءه من الأفراد والشركات بمجموعة من الخدمات المالية الاستثنائية التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم المالية وتنمية استثماراتهم بشكل مستدام على المدى البعيد، مما أهل البنك للحصول على عدد من الجوائز المتخصصة.

مكانة رائدة في السوق المصري

إجمالي الأصول
٤٠٢ مليار جنيه
السادس في مصر

الحصة السوقية
٣٪
السادس في مصر

صافي إيرادات التشغيل
٢٢,٢ مليار جنيه
+٤١٪ نمو سنوي

أسس قوية وراسخة

عدد الموظفين
+٨,٥٨١
نسبة تمثيل السيدات ٢٠٪

عدد العملاء
٣,٩ مليون
الثالث في مصر

عدد الفروع
٢٤٩
الثالث في مصر

خدمات مصرفية متكاملة

تمويل المشروعات متناهية الصغر
١٠,٥ مليار جنيه
+٤٥٪ نمو سنوي

تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
٢٤ مليار جنيه
+٢٥٪ نمو سنوي

استثمارات مالية
١١٧ مليار جنيه
+١٢٪ نمو سنوي

* تم تحديد التصنيفات الواردة أعلاه بعد الاطلاع على ٢٧ تقرير قوائم مالية لبنوك أخرى.

جوائز ٢٠٢٣

- جائزة أفضل خدمات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال العام — Global SME Finance Forum
- جائزة Elite Quality JPMorgan
- شهادة الأيزو ٢٧٠٠١
- جائزة أفضل صفقة بالقطاع المصرفي — EMEA Finance
- جائزة أفضل صفقة إعادة هيكلة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا — EMEA Finance
- جائزة أفضل قرض بالعملة المحلية في إفريقيا — EMEA Finance
- جائزة أفضل بنك في ممارسات المسؤولية الاجتماعية — International Business Magazine

نموذج الأعمال

يحظى بنك القاهرة بنموذج أعمال قوي مدعومًا بإطار عمل مالي وتشغيلي راسخ، وميزانية مرنة، وتنوع قطاعاته التشغيلية، فضلًا عن التزام البنك بتقديم أفضل الحلول والخدمات الابتكارية لمختلف العملاء وتحقيق النمو المستدام. وقد ركز البنك خلال عام ٢٠٢٣ على توظيف تلك المميزات في تعزيز قدرته على تجاوز التقلبات الاقتصادية بالتوازي مع ضمان رضاء العملاء وتزويدهم بالحلول والخدمات فائقة الجودة، وكذلك تعظيم العائد الاستثماري للمساهمين بصفة مستدامة من خلال أنشطة المختلفة التي تضم العديد من القطاعات وتوفر مختلف الخدمات والمنتجات.

أبرز المميزات والقدرات

مركز مالي قوي
تمكن البنك من مواصلة البناء على إنجازاته بفضل تبنيه لاستراتيجية سديدة ساهمت في تعزيز قدرته على تجاوز مختلف التحديات الاقتصادية، وهو ما انعكس في مواصلة أداءه المالي القوي.

فريق عمل مميز
يتكون فريق عمل البنك من ٨,٥٨١ موظف ممن يتمتعون بمهارات فعالة وقوية، ويحصلون على التدريب اللازم لتعزيز قيم المؤسسة، مما يساهم في زيادة الإنتاجية وبالتالي تعزيز خطط النمو المستدام.

نموذج أعمال متنوع
يلتزم بنك القاهرة بتقديم باقة كبيرة ومتنوعة من الحلول المالية والخدمات البنكية لعملائه من الأفراد والشركات على حدٍ سواء، إلى جانب تطوير المزيد من الحلول الجديدة لتلبية احتياجات السوق دائمة التغير.

العميل أولاً
يعكف البنك على تلبية احتياجات عملائه عبر تزويدهم بأفضل الحلول البنكية، مدعومًا بخبرته الواسعة التي تربو عن سبعة عقود في القطاع المصرفي، وكذلك البنية التكنولوجية القوية التي تدعم جهود البنك لتزويد عملائه بتجربة بنكية مربحة.

المساهمة في النمو الاقتصادي
يلعب البنك دورًا حيويًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي عبر دعم كبرى الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، مستفيدًا من خبرته الواسعة في تزويد الشركات والمؤسسات بمختلف الخدمات المصرفية.

القدرة على التكيف
يحظى بنك القاهرة بالقدرة على التأقلم مع التطورات السريعة التي تطرأ على القطاع المالي والاستجابة لمتطلباتها، ولا سيما مع زيادة الطلب على الحلول المالية المستدامة.

النمو المستدام
واصل بنك القاهرة البناء على سجله الحافل بالإنجازات في مجالي الاستدامة والتمويل المستدام من خلال تطوير الاستراتيجيات والسياسات والمنتجات ذات الصلة، مما أثمر عن زيادة مستويات الربحية مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية بالمجتمعات المحيطة بأعماله.

التأثير على الأطراف ذات العلاقة

العملاء
يضع البنك على رأس أولوياته تحقيق التميز عبر تقديم خدمات فائقة الجودة بما يلبي مختلف احتياجات عملائه.

الموظفون
يوفر البنك بيئة عمل صحية وآمنة لموظفيه، لتمكينهم ومساعدتهم على الابتكار والتطور المستمر بما يساهم في تنمية مهاراتهم وتعزيز مسيراتهم المهنية.

المساهمون
يلتزم البنك بتقديم عوائد مستدامة للمساهمين بفضل قدرته على تجاوز التحديات الاقتصادية الصعبة، مما يعزز ثقتهم في كفاءة البنك ومقوماته التنافسية.

الشركاء
ترتكز استراتيجية النمو الخاصة ببنك القاهرة على عقد شراكات متنوعة وطويلة الأمد مع أبرز الشركاء لتعزيز النظام المالي في البلاد.

المسؤولية المجتمعية
يحرص البنك على دعم وإطلاق المبادرات المعنية بتعظيم المردود الإيجابي للمجتمعات المحيطة بأعماله.

خلق القيمة

الخدمات المصرفية للمؤسسات
يلتزم البنك بتقديم مجموعة متنوعة من منتجات وخدمات تمويل رأس المال، وحلول التمويل المهيكل للشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة العاملة بمختلف القطاعات الاقتصادية.

الخدمات المصرفية للأفراد
تعد الخدمات المصرفية للأفراد ركيزة أساسية لخطط النمو التي يستهدفها بنك القاهرة، حيث يحرص على توفير المنتجات والخدمات البنكية والرقمية المصممة خصيصًا لتلبية مختلف احتياجات العملاء وفقًا لتقييم المخاطر الخاص بكل عميل.

الاستثمارات
يواصل البنك جهوده لضخ استثماراته في تأسيس وتنمية المشروعات التي تتماشى مع أنشطة البنك، مما يعزز قطاع الخدمات المالية.

مكاتب التمثيل التابعة
يوفر مكتب التمثيل التابع لبنك القاهرة في دولة الإمارات، بوابة لمساعدة العملاء في مجال إدارة رأس المال بالمنطقة.

التقرير
الاستراتيجي

الاستراتيجية

يلتزم بنك القاهرة منذ نشأته بالمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي باعتباره أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد المصري، حيث قام بصياغة خطة استراتيجية للفترة بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٤ للحفاظ على نمو محفظة أعماله، علمًا بأن عام ٢٠٢٤ سيشهد اختتام خطة البنك الناجحة التي أثبتت جدارتها على مدى ثلاث سنوات. وعلى هذه الخلفية، تتطلع إدارة البنك إلى الإعلان عن خطتها الطموحة لفترة الثلاث سنوات التالية، والتي تم إعدادها بعناية لتعزيز وتيرة نمو أعمال البنك وزيادة ثقة المستثمرين في مقومات النمو الواعدة التي يحظى بها.

صوت واحد

ترتكز قيم بنك القاهرة على صياغة وتحديد وتقييم مؤشرات الأداء الرئيسية باستمرار، وتعظيم الاستفادة من الفرص القائمة بما يضمن تحقيق أهداف وأولويات البنك الموضحة مسبقًا في الركائز الاستراتيجية الخاصة به.

ويفضل تركيزه المتواصل على ركائزه الاستراتيجية، نجح البنك في تحقيق أداء مالي قوي خلال عام ٢٠٢٣، متمثلًا في زيادة صافي الربح ونمو محفظة القروض والودائع، حيث ارتفع صافي الربح بنسبة ١١٢٪ ليصل إلى ٦,٧ مليار جنيه، مقابل ٣,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢. كما ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٢٥٪ ليسجل ٤٠٢ مليار جنيه، مقابل ٣٢٢ مليار جنيه خلال العام السابق، بينما سجل إجمالي الخصوم نموًا بنسبة ٢٣٪ لتصل إلى ٣٦٩ مليار جنيه، صعودًا من ٢٩٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢.

بالإضافة إلى ذلك، يعتز بنك القاهرة بكونه بنك متكامل، يقدم باقة شاملة من الحلول المالية لتلبية مختلف احتياجات العملاء، بدايةً من خدمات التجزئة المصرفية وصولاً إلى الخدمات المصرفية المخصصة للمشروعات متناهية الصغر والشركات الصغيرة والمتوسطة وكبرى المؤسسات. كما يكرس البنك جهوده لتوفير خدمات استثنائية لجميع شرائح العملاء عبر التزامه بتطوير منتجاته بما يضمن تقديم حلول ملائمة تساعد العملاء في تحقيق أهدافهم المالية، فضلاً عن مواصلة التوسع بباقة الخدمات المقدمة وتسهيل إتاحتها للعملاء باعتبارها أهم أولوياته.

إجمالي الأصول
٤٠٢ مليار جنيه
↑ ٢٥٪

إجمالي الخصوم
٣٦٩ مليار جنيه
↑ ٢٣٪

صافي الربح
٦,٧ مليار جنيه
↑ ١١٢٪

رضا العملاء أولاً..توفير تجربة بنكية أكثر تنوعًا لجميع العملاء

خلال الثلاث سنوات السابقة، بدأ بنك القاهرة رحلة تحول، مدفوعًا بتركيزه المتواصل على تلبية احتياجات العملاء، وهو ما أثمر عن إطلاق عدة مبادرات للتوسع بباقة المنتجات والخدمات المقدمة وتطوير الطريقة التي يتم تقديم خدماته بها.

نجح البنك في إضافه باقة متنوعه من المنتجات، حيث أطلق برامج تمويلية جديدة إلى جانب مجموعة متنوعة من الودائع طويلة الأجل بأسعار عائد تلبي احتياجات العملاء الأفراد. كما أتاح البنك للشركات الصغيرة فرصة الحصول على القروض بأسهل وأسرع الإجراءات عن طريق التقديم من خلال الموقع الإلكتروني للبنك. وفي ضوء التزام البنك بتلبية المتطلبات الفريدة للمؤسسات، فقد أطلق باقة مميزة من المنتجات مثل البطاقات مسبقة الدفع لتمكينهم من التحكم في معاملاتهم اليومية بمنتهى السهولة.

بالإضافة إلى ذلك، عكف البنك على دعم تواجده وانتشار شبكة فروعه المحلية، ليصل إجمالي ماكينات الصراف الآلي والفروع التابعة إلى حوالي ١,٦٧٠ ماكينة و٢٤٩ فرع، مما ساهم في تعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

ومن أبرز إنجازات البنك خلال العام هو عقد شراكة استراتيجية مع شركة MetLife الرائدة في مجال التأمين بهدف توفير باقة متكاملة من الخدمات للعملاء، بما في ذلك، منتجات التأمين، مما يرسخ مكانة بنك القاهرة باعتباره الجهة المفضلة للحصول على جميع الخدمات التي تلبي الاحتياجات المالية للعملاء.

أهمية الابتكار الرقمي

إيمانًا منا بأهمية مواكبة أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا الخدمات المالية لتلبية احتياجات العملاء دائمة التغير، قام بنك القاهرة بتنفيذ خطة التحول الرقمي عبر جميع عملياته خلال الثلاث سنوات السابقة، لتوفير تجربة بنكية أكثر أمانًا وسهولة، مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات جميع شرائح العملاء. علاوة على ذلك، وضع بنك القاهرة على رأس أولوياته تزويد عملائه بتجربة بنكية سهلة وسريعة، عبر توفير منتجات رقمية متنوعة وابتكارية بأسعار تنافسية.

وتشمل أحدث منتجات البنك الابتكارية إطلاقه لخدمة التوقيع الرقمي للمؤسسات لتسهيل معاملاتهم اليومية دون الحاجة إلى التواجد بالفروع للتوقيع على المستندات الورقية. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت تالي، الذراع الرقمي للبنك، منصة للتجارة الإلكترونية مصممة خصيصًا لتزويد العملاء من التجار بحلول متكاملة للدفع والتحصيل الإلكتروني.

علاوة على ذلك، قام البنك بالتشغيل الآلي لأكثر من ٢٠ عملية تشغيلية فيما يخص عملياته الداخلية بالتعاون مع تالي، لتقليل التكاليف التشغيلية.

تحسين الكفاءة وتسهيل العمليات

تعد المرونة والكفاءة المؤسسية من أهم مقومات نجاح بنك القاهرة بالقطاع المصرفي، حيث يعكف البنك على مواصلة تحسين عملياته الداخلية بما يضمن سرعة استجابته لاحتياجات العملاء دائمة التغير ومواكبة أحدث الاتجاهات السوقية. وبفضل جهود فريق العمل المخصص لإعادة هيكلة أنشطة الأعمال، نفذ البنك مشروعات متنوعة لتحسين كفاءة العمليات الداخلية، بالإضافة إلى إعادة صياغة نماذج الأعمال والخدمات.

شملت هذه المشروعات تطوير عمليات فتح حسابات الأفراد، وتسهيل إجرءات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تحديث إجراءات التمويل العقاري.

الاستثمار في العنصر البشري، أهم أصول البنك

يؤمن بنك القاهرة بأن موظفيه هم أقوى ركائزه وأهم أصوله لتحقيق النجاح. ومن هذا المنطلق، قام البنك خلال العام السابق بتمكين وتنمية مهارات العاملين، مع التركيز على معرفة

آرائهم واقتراحاتهم من خلال إجراء استطلاعات للرأي بهدف تصميم برامج محددة لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم. علاوة على ذلك، أطلق البنك دورات تدريبية لزيادة وعي الموظفين في العديد من المجالات ومن بينها التمويل متناهي الصغر، والمرونة المؤسسية والاستدامة بما يضمن تعزيز مهاراتهم لتحقيق النجاح المنشود. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتأسيس ٥ أكاديميات متخصصة إلى جانب عقد شراكات استراتيجية لتوفير ١٥ دورة تدريبية مختلفة، مما يعكس التزامه الجاد بتطوير مهارات موظفيه. وقد أثمرت تلك الجهود عن تعزيز الثقافة المؤسسية ومستويات رضا العاملين، فضلاً عن ترسيخ مكانة بنك القاهرة باعتباره الجهة المفضلة للراغبين في الحصول على مسيرة مهنية ناجحة في القطاع المصرفي.

بناء مستقبل مستدام

عكف بنك القاهرة على تبني نموذج أعمال مرن لضمان تجاوز التحديات المستقبلية وتحقيق أهداف الاستدامة، حيث يتطلع البنك إلى توفير حلول ابتكارية لتحقيق مردود إيجابي على المجتمعات المحيطة بأعماله والمساهمة في دعم القطاع المالي. ومن أبرز إنجازات البنك في هذا الصدد، نجاحه في توقيع اتفاقية شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية، أحد المؤسسات الرائدة في مجال تمويل الأنشطة المناخية، حيث أثمر هذا التعاون عن تمكين البنك من وضع استراتيجية شاملة للاسترشاد بها للحد من مخاطر المناخ وتعزيز أنشطة الاستثمار الأخضر. بالإضافة إلى ذلك، وجه البنك استثماراته لتعزيز محفظة التمويل المستدام ونظم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. علاوة على ذلك، قامت الوكالة الفرنسية للتنمية بتخصيص ٥ مليون دولار أمريكي من خلال بنك القاهرة لدعم برامج التسهيلات الائتمانية بقطاع التمويل متناهي الصغر في مصر. جدير بالذكر أن بنك القاهرة يلتزم بدمج ممارسات الاستدامة في جميع سياساته وإجراءاته الداخلية، بما يضمن تطبيق نهجًا متكاملاً للاستدامة يتماشى مع مسؤوليته الاجتماعية في الحفاظ على البيئة.

لقد عكست السنوات الثلاث الماضية مدى حرص بنك القاهرة على الالتزام بمواكبة التطورات التي من شأنها الحفاظ على رضاء عملاءه وتحقيق الاستدامة والتحول الرقمي، مما يدفعه إلى الأمام ومواصلة النجاح والتطور ليدعم مكانته كأحد أكبر المؤسسات الرائدة في القطاع المصرفي

كلمة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

"واصل بنك القاهرة مسيرته الناجحة وسط مختلف التحديات الصعبة بفضل قوة ومتانة الإطار الداخلي للبنك ونموذج أعماله الذي يتسم بارتفاع معدلات الربحية، فضلاً عن قدرته الكبيرة في مواجهة الأزمات المالية العالمية والاضطرابات السياسية وتداعيات فيروس (كوفيد – ١٩).

نجح بنك القاهرة في تحقيق نتائج مبهرة فاقت أهدافه الاستراتيجية خلال عام ٢٠٢٣ وعلى رأسها مواصلة تزويد عملائه بالخدمات والحلول التي تساعدهم على التقدم وسط مختلف الأزمات بالتوازي مع المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث يعكس ذلك قوة ومرونة نموذج أعماله الذي مكنه من تجاوز التحديات الصعبة التي حملها العام بين طياته

وقد شهد عام ٢٠٢٣ مسيرة جديدة من النجاحات لبنك القاهرة، حيث تمكن من تحقيق مستهدفاته بفضل مرونته الفائقة وجهود فريق العمل وأدائهم الاستثنائي الذي انعكس في تسجيل نتائج مالية قوية وأبرزها نمو صافي الربح بنسبة ١١٢٪ ليسجل ٦,٧ مليار جنيه خلال العام، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة ٤١٪ مدعومًا بالإدارة الفعالة للميزانية

العمومية وجهود البنك المتواصلة لتنويع محفظة الخدمات والمنتجات التي يقدمها للعملاء. كما سجل صافي الدخل من العائد نموًا بنسبة سنوية ٣٩٪ ليصل إلى ١٧,٨ مليار جنيه، مدفوعًا بنمو أنشطة البنك وارتفاع أسعار العائد، بينما ارتفع الدخل بخلاف العائد بمعدل سنوي ٥٠٪ إلى ٤,٤ مليار جنيه، أو ما يمثل حوالي ٢٠٪ من إجمالي الدخل التشغيلي.

وباعتباره أحد البنوك الرائدة في القطاع المصرفي، يفخر بنك القاهرة بالدور المحوري الذي يلعبه في تسهيل المعاملات المالية وضخ السيولة لدعم الاقتصاد عبر توفير مجموعة متكاملة ومتنوعة من منتجات التمويل لكبرى الشركات والمؤسسات المالية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والمشروعات متناهية الصغر وعملاء التجزئة المصرفية. وقد انعكس ذلك في نمو محفظة القروض بنسبة سنوية ٢٨٪ لتسجل ١٧٩,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ١٤٠,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢.

ويعكف بنك القاهرة على مواصلة جهوده لدعم كبرى المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التصدير من خلال تزويدهم بحلول التمويل الأخضر، كما يستعد البنك للانتهاء من استراتيجية تمويل المناخ بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لدمج اعتبارات تغير المناخ في هيكل نموذج الأعمال، بهدف تطوير وإطلاق منتجات خضراء جديدة. وتعكس مبادرات البنك الحالية لتمويل المنتجات الصديقة للبيئة التزام البنك الراسخ بالتمويل المستدام.

وعلى صعيد محفظة الودائع، فقد سجلت نموًا بنحو ٢١٪ خلال عام ٢٠٢٣، مدفوعة بزيادة العملاء الجدد وتحسين جودة الخدمات. فقد نجح البنك في جذب ودائع كبرى الشركات وكذلك عملاء التجزئة المصرفية، بفضل باقة المنتجات المصرفية المتنوعة التي يقدمها البنك والتي تلبي احتياجات جميع أنواع العملاء، بدءًا من خدمات الاكتتاب الأولي ووصولاً إلى خدمات إدارة النقد، فضلاً عن التوسع بقاعدة العملاء من مستخدمي الخدمات المصرفية، بما يتماشى مع مبادرة الشمول المالي التي ينفذها البنك المركزي المصري

ويتبنى البنك حاليًا استراتيجية لتنويع منتجات محفظة الودائع لديه والتي كانت تعتمد بشكل كبير على شهادات الادخار، من خلال تقديم منتج حساب توفير جديد متعدد المستويات بفائدة تصل إلى ٢٥٪، كما عكف البنك على تعزيز المنتجات البنكية المقدمة للشركات، وبالأخص خدمات إدارة النقد وأمناء الحفظ، مما أثمر عن زيادة معدلات الودائع بالحسابات الجارية وحسابات التوفير بحوالي ٤٠٪ خلال عام ٢٠٢٣.

كما ارتفعت محفظة ودائع النقد الأجنبي بنسبة سنوية ٣٩٪ خلال العام، وجاء ذلك في إطار استراتيجية البنك الرامية إلى توسيع قاعدة الودائع بالعملة الأجنبية، وهو ما يعكس ثقة العملاء في القطاع المصرفي المحلي

ومن جانب آخر، نجح البنك في مواصلة تحديث شبكة فروعه وتعزيز باقة منتجاته الرقمية خلال عام ٢٠٢٣. فقد شهد العام العديد من الإنجازات في هذا المجال، على رأسها إطلاق شركة «تالي» للمدفوعات الرقمية، بهدف تقديم أحدث حلول الدفع التكنولوجية لمجموعة متنوعة من المؤسسات المالية، بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وشركات التمويل متناهي الصغر والبنوك. علاوة على ذلك تشهد خطط التحول الرقمي التي يتبناها البنك، إطلاق العديد من الخدمات والحلول الجديدة، فضلاً عن اعتزامه إتاحة جميع الخدمات البنكية المقدمة بالفروع من خلال تطبيق التليفون المحمول بحلول نهاية عام ٢٠٢٤.

ونجح البنك أيضًا في إتمام العديد من الصفقات الهامة بالتعاون مع بنوك التنمية الدولية بما في ذلك البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وبنك الاستثمار الأوروبي، حيث تم عقد هذه الصفقات بغرض تعزيز التمويل المستدام، وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمويل رواد الأعمال من السيدات. كما شملت الصفقات تأمين قروض لدعم حقوق الملكية، مما يعكس ثقة المؤسسات الدولية ودعمهم لبنك القاهرة. علاوة على ذلك، نجح البنك في تعزيز مركزه المالي، حيث ارتفع حجم التعاملات مع بنوك التنمية الدولية إلى ١,١ مليار دولار أمريكي بفضل ثقة هذه المؤسسات في قيادة البنك ودعمهم لخططه الاستراتيجية

كما يضع البنك على عاتقه مسؤولية دعم موظفيه من أجل

تعزيز ولاء العاملين وترسيخ مكانة البنك باعتباره الجهة المفضلة للراغبين في الحصول على مسيرة مهنية ناجحة بالقطاع المصرفي. ولذلك ركز البنك على دعم فريق العمل الذي يضم أكثر من ٨٥٠٠ موظف من ذوي الخبرة، ولا سيما في الأوقات الصعبة.

ومن أبرز المبادرات التي يفخر البنك بتبنيها، هي اجتماعات «الإفطار مع رئيس مجلس الإدارة» التي يتم عقدها بشكل دوري منذ عامين مع مجموعات من موظفي البنك من مختلف المناصب الوظيفية داخل المؤسسة. وتعد تلك الاجتماعات بمثابة ملتقى لمناقشة الأفكار الجديدة وطرح المبادرات، حيث ساهمت في تحسين التواصل بين الموظفين ومهدت الطريق للإدارات الأخرى بالبنك للاحتذاء بها. كما ساهمت تلك الاجتماعات في ترسيخ مبادئ الشفافية وتعزيز سبل التواصل مع كبار المسئولين التنفيذيين

واستشرافًا للمستقبل، يعتزم البنك مواصلة التركيز على تطوير مهارات العاملين من خلال عقد الدورات التدريبية التي يقدمها لجميع موظفيه، بدايةً من كبار موظفي الإدارة ووصولاً إلى أصغر موظفي البنك، حيث قام بزيادة النسبة المخصصة للدورات التدريبية إلى ٣,٥٪ من إجمالي الرواتب والأجور، صعودًا من ٠,٣٪ في عام ٢٠١٨. وتجدر الإشارة إلى قيام البنك بإطلاق برنامج لتعزيز المهارات القيادية منذ عامين، وتم تخريج ٧٠ موظف من المواهب الشابة بالبنك على مرحلتين. بالإضافة إلى ذلك، شارك ١٤ رئيس إدارة في برنامج هارفرد للإدارة التنفيذية في بوسطن. كما تم تدريب مديري العلاقات لاكتساب المهارات اللازمة لخدمة العملاء من أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الأكاديمية التابعة للبنك المخصصة لهذا الغرض. وقد أثمرت هذه المبادرات عن تعزيز مهارات الموظفين وبالتالي ترسيخ مكانة بنك القاهرة باعتباره بنكًا رائدًا في تلبية احتياجات قاعدة عملائه الواسعة والمتنوعة

ويعتزم البنك خلال العام المقبل زيادة تركيزه على خطط التحول الرقمي لتعزيز مرونة عملياته وأنشطته، مع مواصلة البناء على إنجازاته المتعلقة بالتحول الرقمي. كما يهدف البنك إلى تشغيل جميع عملياته الداخلية بشكل آلي بالتزامن مع الانتهاء من تحديث نظم البنك الأساسية بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، حيث يأتي ذلك في إطار أهداف البنك لإطلاق المزيد من المنتجات الرقمية لخدمة العملاء من الأفراد والشركات

وبالتوازي مع ذلك، تجدد الإدارة تفاؤلها بقدرة الاقتصاد المصري على مواصلة النمو، على الرغم من هيمنة حالة عدم اليقين على الاقتصاد الدولي. كما تؤكد الإدارة على ثقتها في مقومات الاقتصاد المصري مع وجود العديد من فرص النمو التي يمكن الاستفادة منها مستقبلاً

فقد ساهم تعويم سعر صرف الجنيه المصري وموافقة صندوق النقد الدولي على صرف تمويل عاجل لمصر في جذب استثمارات أجنبية جديدة بمليارات الدولارات، مما يطرح فرصًا واعدة للنمو الاقتصادي في مصر

وختامًا، أود أن أشيد بجهود فريق العمل من موظفي البنك ومجلس الإدارة على دعمهم وتفانيهم المستمر، وأعرب عن اعتزازي بقيادة هذا الفريق الموهوب والمخلص. كما أود أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري لشركاء النجاح والعملاء، لولائهم وثقتهم في خدمات البنك باعتبارهم أهم العوامل التي تدفعنا لمواصلة تميزنا التشغيلي. كما سنواصل جهودنا لتوفير أفضل المنتجات والخدمات بالتوازي مع المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي بمصر

طارق فايد
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

المؤشرات المالية
لعام ٢٠٢٣

ترتكز استراتيجية بنك القاهرة على تنويع باقة منتجاته وخدماته بما يساهم في ترسيخ مكانته الرائدة بالقطاع المصرفي المصري، وتمكينه من تحقيق نتائج مالية وتشغيلية قوية، رُغم التحديات الاقتصادية، وزيادة معدلات التضخم، بالإضافة إلى التداعيات الناجمة عن الصراعات الجيوسياسية التي تشهدها الساحة العالمية. فخلال عام ٢٠٢٣ نجح البنك في زيادة إجمالي الإيرادات التشغيلية بشكل ملحوظ، لتسجل ٢٢,٢ مليار جنيه بمعدل نمو سنوي ٤١٪، مدفوعًا بصفة رئيسية بالإدارة الفعالة للميزانية العمومية للبنك وجهود توسيع المحفظة. كما أثمرت مبادرات التوسع التي تبناها البنك عن نمو إجمالي محفظة القروض لتسجل ١٧٩,٨ مليار جنيه مقابل ١٤٠,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢ بمعدل نمو سنوي ٢٨٪. كما سجل صافي الربح ٦,٧ مليار جنيه بزيادة مذهلة بلغت ١١٢٪ على أساس سنوي.

وعلى صعيد المركز المالي، فقد سجل إجمالي الأصول ٤٠١,٦ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٢٥٪، مدعومًا بزيادة القروض وتسهيلات العملاء والبنوك (بالصافي بعد خصم المخصصات) بمعدل نمو سنوي ٢٩٪ لتسجل ١٦٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٣. كما واصلت مجموعة ائتمان الشركات والقروض المشتركة بما في ذلك قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، تحقيق نموًا قويًا مسجلة ٩٥,٧ مليار جنيه، بمعدل نمو سنوي ٢٣٪. وشهدت محفظة قروض قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والتي تشمل التمويل متناهي الصغر نموًا ملحوظًا بلغ ٣٨٪ على أساس سنوي لتسجل ٧٢,٣ مليار جنيه. علاوة على ذلك، فقد ارتفع معدل إجمالي القروض إلى الودائع ليسجل ٥٩,٥٪ وذلك بفضل جهود البنك لتنمية قاعدة الأصول على مدار العام.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي الالتزامات ٣٦٨,٩ مليار جنيه بزيادة سنوية قدرها ٢٣٪، وذلك على خلفية نمو ودائع العملاء بمعدل سنوي ٢١٪ لتسجل ٣٠٢,١ مليار جنيه.

وبلغت حقوق الملكية ٣٢,٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٣ بزيادة سنوية قدرها ٤٦٪، فيما ارتفع معدل كفاية رأس المال إلى ١٧,٤٪ مقابل ١٥,٣٪ خلال العام السابق. كمل سجل متوسط العائد على حقوق الملكية ٢٤,١٪ مقابل ١٥,١٪ خلال عام ٢٠٢٢ نظرًا لزيادة ربحية البنك.

قائمة الدخل

	المستقلة			
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	التغير (بمعدل سنوي)	
	مليون جم	مليون جم	مليون جم	(٪)
صافي الدخل من العائد	١٢,٧٩٣	١٧,٧٨٨	٤,٩٩٥	٣٩٪
صافي الدخل بخلاف العائد	٢,٩٦٣	٤,٤٣٦	١,٤٧٣	٥٠٪
الدخل من الأنشطة التشغيلية (إجمالي الإيرادات التشغيلية)	**١٥,٧٥٦**	**٢٢,٢٢٤**	**٦,٤٦٨**	**٤١٪**
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١,٤٠٩)	(٩٧٠)	٤٣٩	(٣١٪)
مصروفات إدارية	(٦,٦٩٦)	(٨,١٥١)	(١,٤٥٥)	٢٢٪
الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢,٠٥٦	(٢,١٥٢)	(٩٦)	٥٪
صافي الربح قبل الضرائب	**٥,٥٩٥**	**١٠,٩٥١**	**٥,٣٥٦**	**٩٦٪**
ضرائب الدخل	(٢,٤٥٥)	(٤,٢٩٠)	(١,٨٣٥)	٧٥٪
صافي الربح	**٣,١٤٠**	**٦,٦٦١**	**٣,٥٢١**	**١١٢٪**

قائمة المركز المالي

	المستقلة			
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	التغير (بمعدل سنوي)	
	مليون جم	مليون جم	مليون جم	(٪)
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	١٩,٤٩١	٣٧,٥٥٨	١٨,٠٦٧	٩٣٪
أرصدة لدى البنوك	٥٦,٢٣٣	٦٧,٥٠٥	١١,٢٧٢	٢٠٪
صافي القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء	١٣٠,١٧٢	١٦٧,٩٧٩	٣٧,٨٠٧	٢٩٪
الاستثمارات المالية "متضمنة مشتقات مالية"	١٠٢,٥٢٢	١١٤,٢٥٨	١١,٧٣٦	١١٪
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة	١,٧٩٠	٢,٥٤٣	٧٥٣	٤٢٪
أصول أخرى	١١,٣٧٩	١١,٨٠٤	٤٢٥	٤٪
إجمالي الأصول	**٣٢١,٥٨٧**	**٤٠١,٦٤٧**	**٨٠,٠٦٠**	**٢٥٪**
أرصدة مستحقة البنوك	١٩,٩٨٤	٦,٨١٧	(١٣,١٦٧)	(٦٦٪)
ودائع العملاء	٢٥٠,١٨٤	٣٠٢,٠٦٦	٥١,٨٨٢	٢١٪
قروض أخرى	١٧,٩٨١	٤٠,٠٥٧	٢٢,٠٧٦	١٢٣٪
التزامات أخرى	١٠,٩٥٩	١٩,٩٤٢	٨,٩٨٣	٨٢٪
إجمالي الالتزامات	**٢٩٩,١٠٨**	**٣٦٨,٨٨٢**	**٦٩,٧٧٤**	**٢٣٪**
حقوق الملكية	**٢٢,٤٧٩**	**٣٢,٧٦٥**	**١٠,٢٨٦**	**٤٦٪**
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	**٣٢١,٥٨٧**	**٤٠١,٦٤٧**	**٨٠,٠٦٠**	**٢٥٪**

المؤشرات المالية

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	التغير (بمعدل سنوي)
الربحية			
العائد على متوسط حقوق الملكية	١٥,٠٦٪	٢٤,١١٪	٩,٠٥٪
العائد على متوسط الأصول	١,٠٩٪	١,٨٤٪	٠,٧٥٪
هامش الربح			
صافي هامش الفوائد	٤,٩٧٪	٥,٥٧٪	٠,٦٠٪
الكفاءة			
نسبة التكلفة إلى الدخل	٤٢,٥٠٪	٣٦,٦٨٪	(٥,٨٢٪)
السيولة			
نسبة إجمالي القروض إلى الودائع	٥٦,١٦٪	٥٩,٥٢٪	٣,٣٦٪
نسبة صافي القروض إلى الودائع	٥٢,٠٣٪	٥٥,٦١٪	٣,٥٨٪
جودة الأصول			
معدل القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	٤,٩٧٪	٤,٩٢٪	(٠,٠٥٪)
معدل كفاية رأس المال	**١٥,٢٥٪**	**١٧,٣٥٪**	**٢,١٠٪**

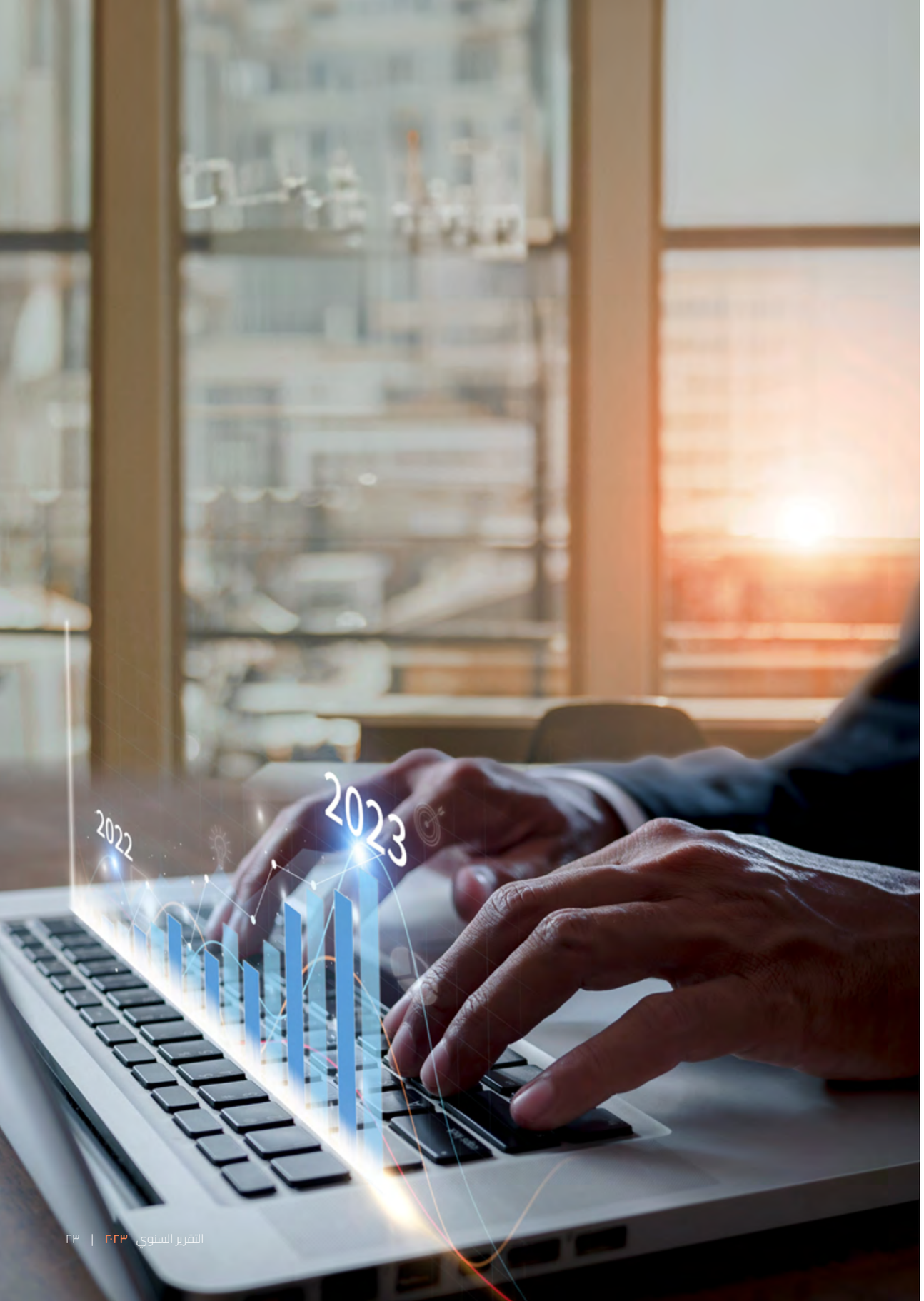

التغير على مدار خمس سنوات

إجمالي الإيرادات التشغيلية
(إجمالي الإيرادات) (مليون جنيه)

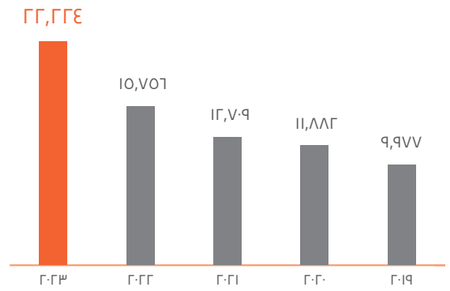

صافي الربح
(مليون جنيه)

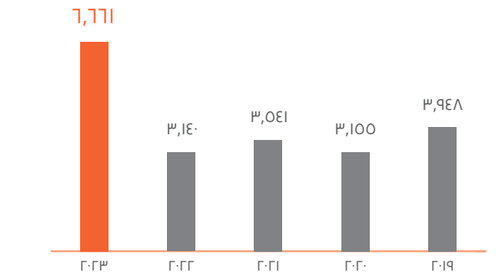

العائد على متوسط حقوق الملكية

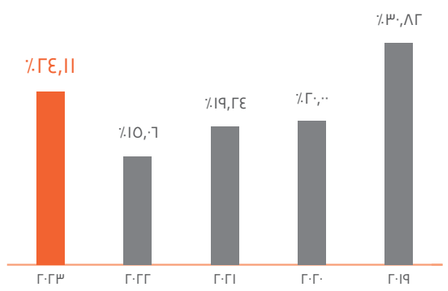

العائد على متوسط الأصول

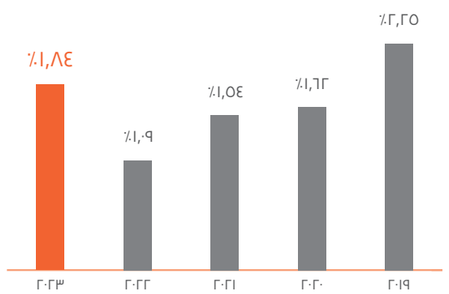

إجمالي القروض
(العملاء والبنوك) (مليون جنيه)

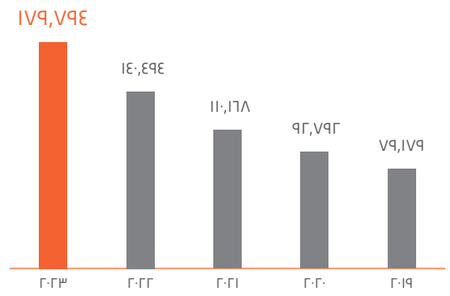

ودائع العملاء
(مليون جنيه)

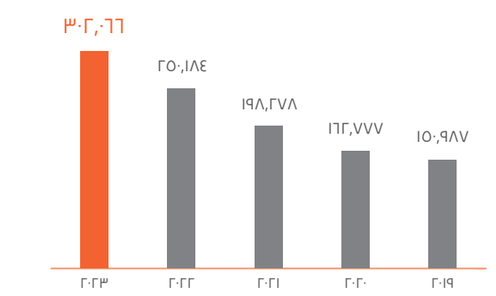

نسبة التكلفة إلى الدخل

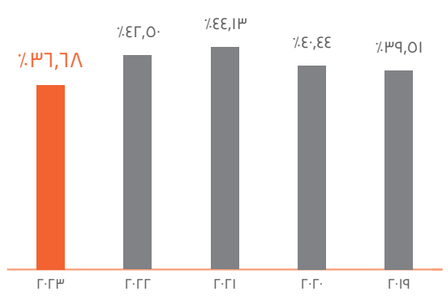

صافي هامش الفوائد

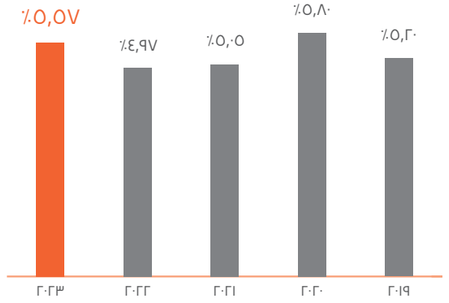

معدل كفاية رأس المال

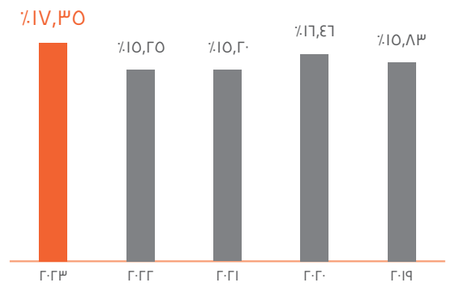

نسبة إجمالي القروض إلى الودائع

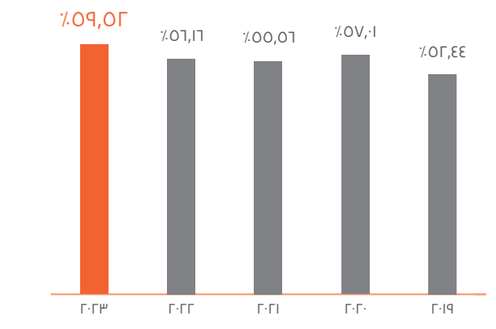

المؤشرات التشغيلية

الخدمات المصرفية
للشركات والمؤسسات

باعتباره الشريك الموثوق للشركات والمؤسسات بمختلف أحجامها، يوفر بنك القاهرة باقة متنوعة من منتجات وحلول التمويل الابتكارية لخدمة أبرز الشركات والمؤسسات العاملة في أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية في مصر بهدف المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد. ويقوم البنك بتقديم باقة متكاملة من الخدمات والمنتجات التي تعد أحد المصادر الرئيسية لنمو الإيرادات بالبنك، كما أنها تلعب دورًا محوريًا في تعزيز مكانة البنك كمؤسسة رائدة في القطاع المصرفي المصري من خلال القيمة الفريدة التي تقدمها. وخلال عام ٢٠٢٣، واصل البنك تقديم خدماته لكبرى الشركات، والشركات متعددة الجنسيات، ومتوسطة الحجم بهدف تزويدهم بالتمويلات اللازمة لتنمية أعمالهم ومساعدتهم في إدارة مشروعاتهم وبالتالي تعزيز خطط التوسع الخاصة بهم وتواجدهم بالسوق. كما يحظى البنك بمجموعة من العلاقات الوطيدة وطويلة الأمد مع قاعدة كبيرة من عملائه من الشركات، بما يضمن له تغطية العديد من القطاعات الواعدة في السوق المصري.

وتماشيًا مع أهداف بنك القاهرة الاستراتيجية الرامية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، يحرص البنك على توفير باقة من حلول تمويل رأس المال العامل، والقروض متوسطة وطويلة الأجل ومختلف الحلول الائتمانية لعملائه من الشركات، بالإضافة إلى تسهيلات السحب على المكشوف والقروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة تنافسية، وخدمات الشيكات لتلبية الاحتياجات الفريدة للشركات. كما يقدم البنك لعملائه باقة من الخدمات التجارية فائقة الجودة.

بالإضافة إلى ذلك، يلتزم البنك بالمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتسهيل الأنشطة الاستثمارية، وهو ما يؤكده التزامه بتقديم مجموعة من القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل، فضلاً عن تقديم حلول التمويل المهيكلة والقروض المشتركة. وقد حرص البنك على ترسيخ مكانته في مجال القروض المشتركة من خلال تعاونه مع مجموعة من البنوك الأخرى لتقديم تمويلات مشتركة للشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الحيوية بالسوق المصري.

مجموعة الائتمان المصرفي للشركات

التطوير الاستراتيجي

نجحت مجموعة الائتمان المصرفي للشركات في إجراء تطوير استراتيجي شامل لعملياتها لمواكبة أحدث الاتجاهات ومتطلبات السوق دائمة التغير، وذلك عبر تحسين إطار العمل الاستراتيجي لأنشطتها بما يضمن الحفاظ على مكانة البنك الرائدة وقدراته التنافسية في القطاع المصرفي. وتعكس هذه التعديلات الاستراتيجية التزام المجموعة بالحفاظ على مرونة واستمرارية الأعمال، بالإضافة إلى التركيز على تلبية احتياجات العملاء وتحقيق النمو المستدام. كما تحرص مجموعة الائتمان المصرفي للشركات على مواصلة الابتكار وتعزيز سبل التكيف مع تطورات السوق لتجاوز تحديات المستقبل واقتناص الفرص الواعدة التي ينبض بها القطاع، فضلاً عن ترسيخ مكانة البنك الرائدة في مجال الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات.

أبرز الإنجازات

نجحت مجموعة الائتمان المصرفي للشركات في تحقيق إنجازات استثنائية خلال العام، متمثلة في إتمام العديد من الصفقات البارزة في مختلف القطاعات الحيوية، ومن بينها، تسهيل تمويل مشروع Urban Business Lane (UBL)، وهو أحد أكبر مجمعات الأعمال الاستثمارية في منطقة القاهرة الجديدة، بقيمة إجمالية تبلغ ٩٦٥ مليون جنيه، وهو ما يعكس التزام المجموعة بدعم المبادرات التي تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي. وقد لعبت المجموعة دورًا محوريًا في تأمين المتطلبات التمويلية لهذا المشروع الواعد، لما له من أهمية استراتيجية ومردود إيجابي على الاقتصاد المصري، وذلك بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المطورين المشاركين في مشروع جنوب وشمال (UBL).

تطوير التحول الرقمي

استجابة لاحتياجات السوق دائمة التغير والمتطلبات التنظيمية، قامت مجموعة الائتمان المصرفي للشركات بإجراء تعديلات استراتيجية بمحفظة الأصول التابعة لها، مدفوعة بالتزامها بتعزيز أداء المحفظة وإدارة المخاطر بكفاءة وضمان الامتثال للمعايير الرقابية، وهو ما يعكس مرونة عمليات البنك وقدرته على تلبية احتياجات العملاء المتنوعة. كما تحرص المجموعة على ترسيخ مكانة بنك القاهرة كشريك موثوق للشركات الراغبة في الحصول على حلول مالية ابتكارية وتوجيهات استراتيجية، وذلك عبر تحديد واقتناص الفرص الواعدة بقطاعات الاقتصاد الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، تحظى المجموعة بمقومات تدعمها لتجاوز التحديات السوقية والاستفادة من فرص النمو بما يضمن تعظيم العوائد لجميع الأطراف المعنية وتعزيز نجاح البنك على المدى البعيد مستفيدة من ممارسات الإدارة الرشيدة لمحفظتها وتبني نهج قائم على الابتكار والتطور.

تواصل مجموعة الائتمان المصرفي للشركات تبني أحدث الحلول التكنولوجية وتطبيق أفضل الممارسات في القطاع المصرفي لتوفير باقة من المنتجات والخدمات الرقمية الابتكارية للعملاء بالتنسيق مع مجموعة المعاملات المصرفية الدولية ومنصة تالي، بهدف تحسين تجربة العملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية. ويشمل ذلك خدمة التوقيع الرقمي الآمن، وحلول التجارة الإلكترونية من خلال منصة تالي، ومنصة إدارة علاقات العملاء المتكاملة، والتبادل السلس للبيانات بين الأنظمة المصرفية ومنصات العملاء، ونظام إدارة أمناء الحفظ المصمم لتعزيز إدارة الأصول، ونظام التسجيل بمنصة BDCBusiness المطوّر لتسهيل وتسريع تسجيل العملاء من الشركات على المنصة، وخدمة الخصم المباشر من خلال غرفة المقاصة الآلية المصممة لتعزيز كفاءة التحويلات. كما تلتزم المجموعة بتمكين العملاء الشركات بأحدث الحلول والأدوات الرقمية، مما يعكس التزامها بتوفير خدمات ذات قيمة فائقة ويبرهن على تصدرها طليعة الابتكار التكنولوجي في القطاع المصرفي.

قطاع الإنشاءات	٢٦,٩٪
قطاع العقارات	١١,٧٪
قطاع الوساطة في الأوراق المالية والتأجير التمويلي	٧,٥٪
قطاع مواد البناء	٧,٣٪
قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ	٦,٩٪
قطاع الأدوية	٥,٤٪
قطاع الطيران	٥,١٪
قطاع الكيماويات والبتروكيماويات	٤,٥٪
قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٤,٢٪
قطاع النفط والغاز	٣,٣٪

الرؤية المستقبلية

تستهدف مجموعة الائتمان المصرفي للشركات تنمية حصة البنك من العملاء الشركات عبر التوسع بحجم القروض المقدمة للعملاء من الشركات المحلية التابعة للقطاعين العام والخاص وكذلك الشركات الدولية، بالإضافة إلى التوسع في تمويل المشروعات المستدامة والخضراء بما يتماشى مع توجهات الدولة.

وتتطلع المجموعة إلى التركيز على تلبية المتطلبات التمويلية للشركات العاملة في قطاع الصناعة، سعيًا لإضافة القيمة لهذا القطاع الحيوي والمساهمة في تعزيز نمو إجمالي الناتج المحلي في مصر. كما تعتزم المجموعة تعزيز الترويج لباقة منتجاتها بين العملاء الحاليين عبر تحسين منظومة تقديم الخدمات، من أجل تحسين تجربة العملاء وتلبية احتياجاتهم.

علاوةً على ذلك، ستواصل المجموعة تركيزها على تحسين وتسريع دورة التدفقات النقدية لدى عملاء البنك عبر تقديم حلول إدارة النقدية، إضافة إلى تمويل سلاسل الموردين باعتباره أهم أولوياتها، من خلال تزويد عملاء القطاع بحلول تمويلية مرنة ودعمهم في إدارة تدفقاتهم النقدية بكفاءة.

وأخيرًا، تعتزم المجموعة المضي قدمًا في تقديم مختلف الحلول الرقمية لعملائها من الشركات من أجل مواكبة وتيرة التحول الرقمي التي يشهدها السوق المصري، وذلك بالتوازي مع العمل مع منصة «تالي» الرقمية بهدف متابعة التوجهات السوقية والتطورات التكنولوجية.

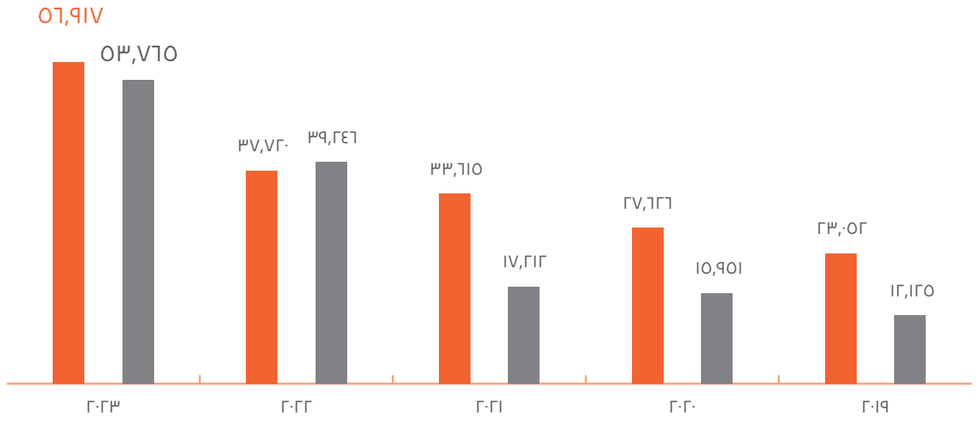

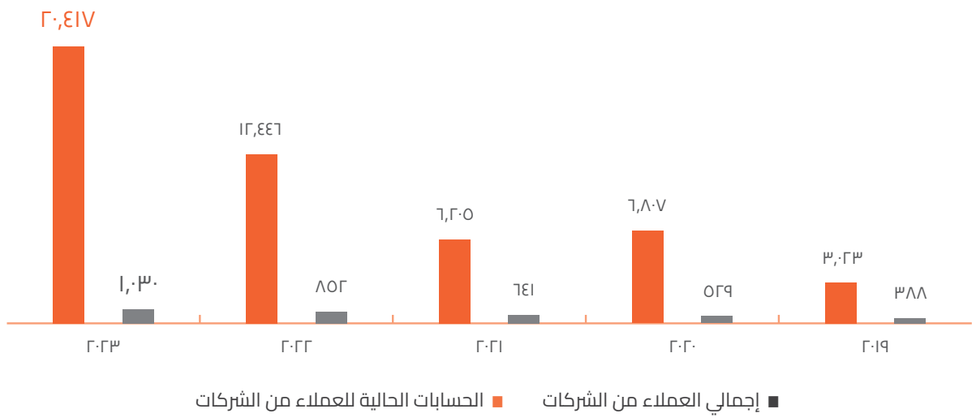

قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة

تأسس قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة عام ٢٠١٨ خلال مرحلة إعادة هيكلة البنك، حيث يلعب القطاع دورًا حيويًا في دعم جهود البنك لتزويد عملائه بباقة شاملة من المنتجات والخدمات، ليصبح مزود خدمات مالية متكامل يلبي احتياجات العملاء من الشركات والمؤسسات في السوق المصري.

وقد نجح القطاع في التوسع بالحلول والخدمات التي يقدمها لتشمل المنتجات والتمويلات غير التقليدية مثل تمويل المشروعات والتمويل الهيكلي وأدوات أسواق الدين وترتيب القروض المشتركة، فضلاً عن خدمات الوكالة والخدمات الاستشارية المالية. وقد ساهمت المنتجات غير التقليدية في تنمية أعمال البنك وتعزيز ميزته التنافسية، مما أثمر عن زيادة حصته السوقية في القطاع المصرفي.

أبرز المؤشرات لعام ٢٠٢٣

حقق قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة أداءً قويًا خلال عام ٢٠٢٣، حيث ارتفعت قيمة القروض المشتركة بنسبة سنوية ٦٤٪ إلى ٢٣ مليار جنيه بنهاية العام المالي ٢٠٢٣، مقابل ١٤ مليار جنيه بنهاية العام المالي ٢٠١٩، مما ساهم في نمو محفظة أصول البنك.

وفيما يتعلق بجهود البنك لتنويع المنتجات والخدمات التي يقدمها وكذلك قنوات الإقراض المختلفة لتعظيم الاستفادة من جميع فرص الإقراض والاستثمار المتاحة في السوق المصري، قام قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة بتأسيس إدارة أدوات أسواق الدين خلال مرحلة إعادة الهيكلة، حيث شاركت الإدارة خلال العام المالي ٢٠٢٣ في ١٣ عملية من كبرى عمليات أسواق الدين بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٣,٨ مليار جنيه مقابل ١,٧٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢، وهو ما أثمر عن نمو إجمالي المحفظة إلى ٦,٩ مليار جنيه وترسيخ المكانة الرائدة التي ينفرد بها بنك القاهرة في ادارة أدوات أسواق الدين. وقد تم تحقيق ذلك من خلال مشاركة بنك القاهرة كضامن تغطية ومسوق تمويل في اثنين من أكبر عمليات التوريق خلال عام ٢٠٢٣ لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بقيمة إجمالية بلغت ٣٠ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بالقيام بدور متلقي الاكتتاب لعدة عمليات لأول مرة خلال عام ٢٠٢٣، مما ساهم في ترسيخ مكانته في قطاع أسواق الدين وتعزيز مستويات الربحية.

شارك قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة في ترتيب ٨ قروض مشتركة بقيمة إجمالية بلغت ٣٩,٤ مليار جنيه، حيث قام بدور المرتب الرئيسي الأولي والمرتب الرئيسي، علمًا بأن نسبة مساهمة بنك القاهرة في تلك الصفقات بلغت ١٩٪، أو ما يبلغ قيمته ٧,٥ مليار جنيه.

كما تمثلت أبرز الإنجازات الهامة للقطاع خلال العام في مشاركته الناجحة في ترتيب تمويل مشترك بقيمة ٣,٧٥ مليار جنيه لصالح أحد أكبر شركات إنتاج النفط والغاز في مصر، حيث قام البنك بدور وكيل التمويل ووكيل الضمان ومسوق التمويل وبنك الحساب. وتعد تلك الصفقة الأولى من نوعها التي يقوم البنك بإتمامها، حيث تطلب تنفيذها مهارات فنية قوية نظرًا لحجم وطبيعة الصفقة.

بالإضافة إلى ذلك، قام القطاع بدور وكيل التمويل ووكيل الضمان في اثنين من أكبر صفقات التمويل المشترك في قطاع التمويل العقاري، مما أثمر عن تعزيز مكانة خدمات الوكالة في السوق بما يتماشى مع استراتيجية البنك. وقد بلغت مساهمة القروض المشتركة ٢٩,٨٪ من إجمالي قيمة التمويلات الممنوحة للشركات بنهاية السنة المالية ٢٠٢٣.

الجوائز

- أفضل تمويل إعادة هيكلة في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا
- أفضل قرض مشترك بالعملة المحلية في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا
- أفضل تمويل صناعي في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا
- أفضل تمويل صناعي من مؤسسة GFC Media Africa

الاستراتيجية التطلعية

يطمح قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة في المساهمة في زيادة الحصة السوقية للبنك من خلال تعزيز مشاركته في صفقات تمويل كبرى المشروعات، فضلاً عن توطيد العلاقات مع أبرز البنوك في القطاعين العام والخاص سواء المحلية أو الدولية العاملة في السوق المصري. ويتم تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال الحصول على أدوار أكثر في القروض المشتركة المشارك فيها بنك القاهرة، والتي تتضمن ولا تقتصر علي دور وكيل التمويل ووكيل الضمان وبنك الحساب والمنسق العام.

كما يعكف قطاع التمويل الهيكلي والقروض المشتركة في بنك القاهرة على ترسيخ مكانة البنك كأحد اللاعبين الرئيسين في أدوات أسواق الدين بمختلف جوانبها، والتي تتضمن تمويل التوريق، والصكوك، وسندات الشركات وغيرها. وتشمل محاور هذه الاستراتيجية تنويع استثمارات البنك ومحفظة الإقراض، وزيادة هوامش الربحية من خلال الاستثمار في الأصول عالية الجودة وتقليل المخاطر المحتملة، وهو ما سينعكس مردوده الإيجابي في ترسيخ مكانة البنك كمؤسسة متخصصة في تقديم باقة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية والمصرفية في السوق لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة للعملاء بكفاءة.

وفي إطار توجه الحكومة المصرية نحو تبني مبادرات التنمية المستدامة والدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المصرفي في تحقيق تلك الرؤية عبر توفير التمويل المستدام، يركز القطاع على زيادة صفقات التمويل للمشروعات ذات المردود الإيجابي على البيئة والمجتمع في مصر.

علاوة على ذلك، يعتزم القطاع المساهمة في ترسيخ مكانة بنك القاهرة كأحد أفضل مقدمي خدمات الاستشارات المالية، ليصبح المزود المتكامل لباقة من الخدمات المالية الشاملة للعملاء.

أخيرًا وليس آخرًا، يعكف القطاع على ترسيخ المكانة الرائدة التي يحظى بها بنك القاهرة باعتباره اللاعب الرئيسي في سوق ترتيب القروض المشتركة وخدمات الوكالة، وليس مجرد كونه أحد البنوك المشاركة فحسب، وهو ما سينعكس مردوده الإيجابي على زيادة ربحية البنك من خلال عمولات ترتيب القروض المشتركة والوكالة.

مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر بنك القاهرة من المؤسسات المالية الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق المصري، في إطار التزامه الراسخ بتعزيز الشمول المالي في البلاد ودعم أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. ويكرس البنك جهوده لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنمية أعمالهم وبلوغ كامل إمكاناتهم عبر تزويدهم بباقة من الخدمات الاستثنائية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجاتهم، إدراكًا منه لأهمية الدور الحيوي الذي تلعبه تلك الشركات في دفع عجلة النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يواصل فريق العمل تركيزه على التحسين المستمر والتشغيل الآلي والتحول الرقمي للمنتجات والخدمات المقدمة لهذه الشركات لتمكينهم من إدارة معاملاتهم اليومية بسرعة وسهولة، حيث يوفر لهم البنك مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية، إيمانًا بأهمية تزويدهم بالدعم المالي والخدمات والاستشارات غير المالية باعتبارهم من أكثر الحلول فاعلية في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو.

تبنى مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة نهجًا لا مركزيًا يرتكز على تسهيل التواصل مع العملاء من خلال شبكة واسعة مكونة من ٥٣ مركز أعمال مخصص لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، مستفيداً من شبكة فروع البنك المتنامية، والتي وصلت الى ٢٤٩ فرع في جميع محافظات مصر، وذلك إلى جانب ٨ مراكز متخصصة لخدمات تطوير الأعمال، والتي تم تأسيسهم في إطار مبادرة البنك المركزي المصري «رواد النيل» التي تهدف إلى توفير جميع الخدمات غير المالية والاستشارية للشركات.

عدد العملاء الحاصلين على تسهيلات ائتمانية

أبرز إنجازات ٢٠٢٣

واصلت مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة ببنك القاهرة التوسع بباقة منتجات التسهيل الائتماني، حيث ارتفعت قيمة محفظة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٢٥٪ لتصل إلى ٢٤ مليار جنيه بحلول نهاية عام ٢٠٢٣، مقابل ١٩,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢. ومثلت المحفظة ٣١,٨٪ من إجمالي محفظة قروض البنك، مع تخصيص ١١,٧٪ للشركات الصغيرة، وهو ما يتجاوز النسبة المحددة من البنك المركزي للبنوك. بالإضافة إلى ذلك، سجلت محفظة ودائع الشركات ٥,٥ مليار جنيه، وهي تعتبر زيادة ملحوظة بنسبة ٥٢٪ مقابل ٣,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢. كما نجحت منصة «قرض إنجاز» في تحقيق أداء قوي واستثنائي منذ إطلاقها من خلال تقديم القروض لعملاء الشركات الصغيرة جدًا، حيث تجاوزت محفظة «قرض إنجاز» المليار جنيه لأكثر من ٢٠٠٠ عميل، وهو ما يعكس كفاءة وفاعلية الخدمات التي تقدمها المنصة.

وقد نجح بنك القاهرة خلال هذا العام في تسهيل إجراءات التجديد للتمويلات الممنوحة بالفعل للعملاء من خلال منظومة عمل متكاملة وإلكترونية لعملية إقراض الشركات، سعيًا لتزويدهم بتجربة تمويلية سلسة وفعالة.

بنك القاهرة أول بنك مصري حصل على الجائزة البلاتينية كأفضل ممول للشركات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام ٢٠٢٣ من المنتدى العالمي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي يتم إدارته من مؤسسة التمويل الدولية.

احصائيات مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة وفقًا للبيانات المالية (مليار جنيه)

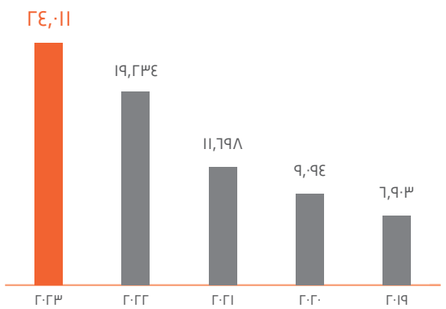

الصناعة	٣٨٪
الخدمات	٣٥٪
التجارة	٢٥٪
الزراعة	٢٪

الصناعة	٦٧٪
الخدمات	١٧٪
التجارة	١٥٪
الزراعة	١٪

التحول الرقمي

في إطار سعي البنك لتطوير وتحديث المنتجات والخدمات البنكية المقدمة للشركات، قامت المجموعة بتوفير حلول ابتكارية لتعزيز تجربة العملاء، وتحسين العمليات التشغيلية، وزيادة الإنتاجية بشكل عام. وتشمل المنتجات الرقمية المطوّرة والمخصصة للشركات الصغيرة جدًا، منصة قرض إنجاز، وهي أبرز حلول التمويل التي تعتمد على التقييم الرقمي والذي يضم معايير مالية وغير المالية للمنح، بالإضافة إلى البوابة الإلكترونية الخاصة بالمنصة والمصممة خصيصًا لمساعدة أصحاب المشروعات في التقديم على القرض ومتابعة الطلب من خلال الموقع الإلكتروني لبنك القاهرة بمنتهى السهولة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

كما يرتكز الهدف الأساسي لجهود التحول الرقمي بالمجموعة على إتاحة قنوات بديلة للعملاء لمساعدتهم في الوصول إلى جميع الخدمات البنكية، وبالتالي تمكين البنك من زيادة حصته السوقية وتعزيز مستويات الربحية عبر التوسع بمحفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بحجم التمويلات وقاعدة العملاء. إن منصة «قرض إنجاز» الرقمية، تعتبر من أبرز المنصات التمويلية الرائدة في السوق، لما تقدمه للعملاء من تجربة تمويلية استثنائية.

الاستراتيجية التطلعية

تماشيًا مع استراتيجية البنك، ستواصل المجموعة التركيز على تنمية وتعظيم محفظة القروض مع الحفاظ على توفير خدمات فائقة الجودة للعملاء في خضم التحديات الاقتصادية القائمة. بالإضافة إلى ذلك، ستساهم الجهود الرامية إلى تعظيم حصة البنك السوقية فيما يخص التسهيلات الائتمانية بالقطاع المصرفي في تحقيق مردود إيجابي على مستويات الربحية للبنك، والتي سيتم تعزيزها من خلال جذب المزيد من العملاء الجدد، فضلاً عن توطيد العلاقات مع العملاء الحاليين وفقًا لرؤية مصر للشمول المالي.

تتطلع المجموعة إلى تنفيذ الخطط الاستراتيجية المعنية بزيادة أنشطة مبيعات المنتجات المختلفة للعملاء القائمة ما بين التسهيلات الائتمانية ومنتجات الخصوم، من خلال تطوير باقة منتجات وبرامج إدارة النقد المتنوعة التي يقدمها البنك بما يضمن زيادة تفاعل العملاء مع البنك.

تتبع المجموعة خطة قوية لتنفيذ مشروع تطوير العمليات الداخلية الخاصة بمنصة «قرض إنجاز» لتنفيذها بالكامل بشكل آلي، مما سيساهم في تحسين سير العمل وتقليل الوقت المستغرق لإتمام إجراءات التمويل لعملاء الشركات الصغيرة.

تخطط مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة لبدء تقديم منتجات وبرامج التمويل المستدام لتلبية الطلب المتزايد على تلك المنتجات وتعزيز مكانتها في هذا السوق الواعد.

قطاع المؤسسات المالية

يتألف قطاع المؤسسات المالية من أربع إدارات وهي علاقات المراسلين، ومنتجات المؤسسات المالية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتحويلات المصريين بالخارج. وتمثل هذه الإدارات الأربع نقطة الاتصال الأولى في بنك القاهرة التي تتعامل معها البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، حيث تقوم بإدارة علاقة البنك بالمؤسسات المالية فيما يتعلق بالأصول والخصوم وتمويل التجارة وتحويلات المصريين بالخارج.

وقد نجحت إدارة علاقات المراسلين في التوسع بشبكة البنوك المراسلة، ليرتفع عددها إلى أكثر من ٦٤٠ بنكًا حول العالم، تركيزًا على تعزيز علاقاتها المصرفية مع أبرز الشركاء التجاريين لمصر في إفريقيا وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط. علاوة على ذلك، نجحت الإدارة في دعم الشركات المصرية في زيادة أنشطتها التجارية مع نظيراتها الإفريقية، مدعومة بقدرة قطاع المؤسسات المالية على تغطية ٤٥ دولة في السوق الإفريقية.

وتمثلت أبرز إنجازات القطاع خلال العام في حصول إدارة منتجات المؤسسات المالية على قرض بغرض تمويل المشروعات متناهية الصغر بقيمة ٧٠ مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي، وهي أول عملية من نوعها في السوق المصري. كما نجحت الإدارة في زيادة التمويلات الممنوحة من مؤسسات التمويل الدولية إلى ٣٥,٢ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٣، مقابل ١٣,٢ مليار جنيه في نهاية العام السابق.

علاوةً على ذلك، نجحت إدارة المؤسسات المالية غير المصرفية في توسيع شبكة علاقات البنك بالسوق المحلي، والتي شملت أكثر من ٢٠٠ مؤسسة مالية غير مصرفية بجميع أنواعها (تأجير تمويلي - تخصيم - تمويل عقاري - تمويل متناهي الصغر - تمويل استهلاكي - مدفوعات الكترونية - سمسرة، بالإضافة الي التأمين وصناديق الاستثمار)، حيث وصلت حجم محفظة القروض إلي ٥ مليار جنيه وودائع العملاء إلي ٢٨ مليار جنيه.

وخلال عام ٢٠٢٣، تمكنت إدارة التحويلات من تحقيق إنجاز بارز خلال العام، حيث سجل إجمالي حجم تحويلات المصريين من الخارج ١,٤ مليار دولار، مدعومًا بالاستراتيجيات التي تتبناها لتوفير مصادر كافية من العملات الأجنبية وضمان استقرار ونمو أعمال البنك.

يتطلع قطاع المؤسسات المالية إلى ترسيخ المكانة الرائدة لبنك القاهرة باعتباره الوجهة المفضلة للعملاء في السوق المصري، حيث يستهدف القطاع مواصلة توسيع علاقته التجارية مع كبرى المؤسسات المالية في الأسواق الإقليمية والعالمية خلال عام ٢٠٢٤. وعلى صعيد السوق المحلي، يسعى القطاع إلى تنمية محفظة المؤسسات المالية غير المصرفية من خلال توسيع الشراكات التجارية مع العملاء وتقديم باقة متنوعة من المنتجات التنافسية.

بالإضافة إلى ذلك، يعتزم القطاع تعزيز التعاون مع مختلف المؤسسات المالية التنموية والدولية، سعيًا لزيادة مصادر العملات الأجنبية.

مجموعة المعاملات المصرفية الدولية

واصلت مجموعة المعاملات المصرفية الدولية تنفيذ استراتيجيتها الناجحة القائمة على تزويد عملاء البنك بأفضل الخدمات والمنتجات الرقمية المختلفة التي تساهم في تحسين التجربة البنكية وتعزيز توجه الدولة للشمول المالي، حيث نجحت في تعزيز أنشطة البنك وتنمية الأعمال من خلال استحداث مجموعة من القنوات والحلول الرقمية المميكنة التي تساعد عملاءه من المؤسسات المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى في تنفيذ معاملاتهم المالية بسهولة والاستفادة من الخدمات والحلول البنكية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، خلال العام عملت المجموعة على تسريع وتيرة التحول الرقمي والاستفادة من الأنشطة الترويجية لمنتجات البنك بين العملاء الحاليين، حيث حرصت على تطوير خدمات الإنترنت البنكية للشركات وإضافة العديد من المزايا للمنصة الإلكترونية للتجارة الخارجية والتصدير. كما قامت المجموعة بإتاحة العديد من الحلول غير النقدية، ومنها حلول التحصيل والدفع الالكترونية (Merchant Wallets) باستخدام رمز QR، وحلول التحويل الإلكتروني للأموال، ومنصة خدمات التمويل الإلكتروني، وخدمة التوقيع الإلكتروني للمعاملات المصرفية «Isign»، وبطاقات الشركات.

وقد حصدت المجموعة العديد من الجوائز المرموقة تقديرًا لأدائها الاستثنائي والتزامها بتحقيق التميز، ومن بينها جائزة أفضل مقدم تمويل تجارى من Global Finance، وأفضل بنك في مجال المراسلة في المنطقة لعام ٢٠٢٣ من Trade Finance Global.

علاوةً على ذلك، قامت المجموعة بتطوير أكثر من عشر منتجات وخدمات جديدة مصممة خصيصًا لتلبية مختلف احتياجات العملاء، ونجحت في تعظيم مساهمتها في تنمية الإيرادات، وهو ما أثمر عن نمو المبيعات الناتج عن تطوير منتجات البنك بين العملاء الحاليين بنسبة ٢٥٨٪. كما نجحت المجموعة في زيادة المعاملات التي يتم تنفيذها عبر القنوات الرقمية بنسبة ٣٢٧٪ مقارنة بالعام الماضي. وتعكس تلك التطورات التزام المجموعة بمواصلة الابتكار وتحقيق التميز والاستجابة السريعة لمتطلبات السوق، فضلاً عن حرصها على توظيف الحلول التكنولوجية في تعزيز كفاءة العمليات وتجربة العملاء.

قطاع النقدية وحلول السيولة

واصل قطاع التدفقات النقدية وحلول السيولة تطوير الحلول الرقمية وتأسيس نظام غير نقدي مع تعزيز الشمول المالي، بالإضافة إلى تقديم أحدث الحلول الابتكارية وإتاحة حلول الخزانة والسيولة للعملاء من الشركات والمؤسسات، حيث قام القطاع بإطلاق باقة متنوعة من الحلول الابتكارية لإدارة المعاملات النقدية وتطوير تجربة العملاء، فضلاً عن العمل على زيادة التدفقات النقدية. تم إطلاق البطاقات الائتمانية للشركات لإضافة حلول مالية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء، واتاحة اختيارات متنوعة لإتمام المدفوعات بمرونة فائقة،

الجوائز

أفضل بنك في مجال المراسلة في المنطقة لعام ٢٠٢٣ من مجلة Trade Finance

أفضل بنك في مجال إدارة النقد في مصر لعام ٢٠٢٣ من مجلة International Finance

أفضل بنك في مجال المعاملات المصرفية الدولية في مصر لعام ٢٠٢٣ من مجلة Global Economics

إلى جانب إطلاق منتجات لتلبية احتياجات العملاء الفريدة من الشركات والمؤسسات وتسهيل أنشطتهم التجارية والمساهمة في تنمية أعمالهم.

كما نجح القطاع في تنمية حجم المعاملات المصرفية بمعدل سنوي ٦٪، فيما سجلت قيمة المعاملات نموًا ملحوظًا بنسبة ٣٥٪، مصحوبة بزيادة أرصدة ودائع الشركات بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالعام الماضي.

قطاع التجارة وتمويل سلاسل الموردين

واصل قطاع التجارة وتمويل سلاسل الموردين تقديم باقة متنوعة من منتجات تمويل التجارة والحلول التمويلية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الشركات، في ضوء الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع في تعزيز إيرادات البنك وتوفير باقة من الخدمات المالية للشركات، ولا سيما، الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولمواصلة الإنجازات التي حققها خلال العام السابق، نجح القطاع في تطوير برنامج تمويل سلاسل الموردين الذي تم إطلاقه خلال العام الماضي بالتعاون مع أبرز الشركات الرائدة في تكنولوجيا الخدمات المالية، وذلك في خطوة تستهدف تعزيز كفاءة سلاسل الموردين للعملاءوالاستفادة من اعلى معدلات الربحية من خلال خدمة تقديم حلول تمويلية مرنة وغير تقليدية. كما واصل القطاع الاستفادة من منصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات لتسهيل وسرعة تنفيذ عمليات الاستيراد وإصدار خطابات الضمان من خلال المنصة الإلكترونية للتجارة.

بالإضافة إلى ذلك، وضع القطاع على رأس أولوياته مواصلة توفير أحدث الحلول المالية لتلبية احتياجات عملائه , حيث قام بإطلاق خدمة جديدة، وهي تمويل الفواتير بالعملة المحلية، والتي تعد أحد الحلول التمويلية المرنة التي توفر للشركات تغطية نقدية ملائمة مقابل قيمة فواتير مبيعاتها الآجلة بهدف مساعدتها في تحسين إدارة التدفقات النقدية ودورة رأس المال.

علاوة على ذلك، نجح القطاع في زيادة قيمة معاملات التصدير بمعدل سنوي ٢٠٪ وزيادة حجم المعاملات التجارية بنسبة ٢٧٪، مدعومةً بجهوده الاستباقية لزيادة حصة البنك في قطاع التصدير على الرغم من التحديات التي شهدها مجال تمويل التجارة ومتطلبات السوق دائمة التغير.

الإدارة العامة لمنتجات للأوراق المالية

واصلت الإدارة العامة لمنتجات الأوراق المالية مهمتها الرئيسية في تعزيز مكانة البنك، باعتباره مركزًا رائدًا في مجال تقديم الحلول والخدمات التي تلبي جميع احتياجات العملاء من المؤسسات وشركات إدارة الأصول والوساطة في الأوراق المالية. وتقدم الإدارة لعملائها باقة متنوعة من المنتجات والخدمات تشمل خدمات أمانة الحفظ المحلي والدولي والتي تتضمن حفظ الأوراق المالية والتسويات المالية وتحصيل توزيعات الاوراق النقدية، فضلاً عن تلقي الاكتتابات للشركات وكذلك صناديق الاستثمار غير المنشأة من قبل البنك. وخلال العام السابق، ركزت جهود الإدارة على تزويد العملاء بتجربة استثنائية، حيث أثمرت عن تطوير تحويل العمليات الداخلية لتتم من خلال القنوات الرقمية لخدمات أمناء الحفظ والتسوية عبر التشغيل الآلي للعمليات الداخلية، تركيزًا على خدمات أمناء الحفظ والتسوية. علاوة على ذلك، قامت الإدارة بتعزيز باقة خدماتها عبر تسهيل إتمام معاملات الوساطة في الأوراق المالية في أسواق رأس المال وكذلك تعزيز مكانة البنك باعتباره الوسيط المالي لعدد من صناديق الاستثمار. الجدير بالذكر أن قيمة أصول أمانة الحفظ في بنك القاهرة شهدت نموًا ملحوظًا بمعدل سنوي ٢١٦٪، وكذلك نمو قيمة العمولات بمعدل سنوي ٩٠٪. وتشمل أبرز المبادرات التي قامت الإدارة بإطلاقها، التحديث والتحويل الرقمي لسندات الدين الحكومية بالتعاون مع الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي وذلك لتعزيز مستوى الشفافية.

الإدارة العامة للابتكارات والحلول والقنوات الرقمية

اتخذ بنك القاهرة مجموعة من الإجراءات الاستباقية خلال عام ٢٠٢٣ لتجاوز التحديات المستمرة التي يشهدها القطاع المصرفي. وفي إطار جهود التحول الرقمي، قام البنك بتعزيز استراتيجيته رقمية متطورة منذ عام ٢٠١٨ بالتعاون مع واحدة من كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال الاستشارات، بهدف تعزيز الشمول المالي والاستفادة من الاستراتيجيات الرقمية الابتكارية، حيث شهدت المنصة الإلكترونية «BDCBusiness» الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية للشركات، إقبالاً كبيرًا من العملاء، في ضوء ارتفاع حجم المعاملات بنسبة٩٠٪، مدعوماً بزيادة عدد مستخدمي المنصة بواقع ٢٥٪ وهو نموًا ملحوظًا مقابل نتائج العام السابق. تساهم تلك الجهود بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي عبر الاستفادة من الاستراتيجيات الرقمية الابتكارية.

وخلال العام، قامت الإدارة بإطلاق مجموعة من المنتجات والخدمات الابتكارية المصممة خصيصًا لتعزيز تجربة العملاء وتيسير العمليات التشغيلية، بما في ذلك، منصة إدارة علاقات العملاء المتكاملة (CRM)، التي تم تصميمها لتوطيد علاقة البنك مع العملاء وبالتالي زيادة الإقبال على الخدمات والمنتجات البنكية، وذلك إلى جانب نظام التسجيل بمنصة BDCBusiness، المصممة لتسهيل تسجيل العملاء من الشركات على المنصة. علاوة على ذلك، قامت الإدارة بتطوير تبادل البيانات بين الأنظمة المصرفية ومنصات العملاء وخدمة التوقيع الإلكتروني «Isign»، لزيادة الكفاءة التشغيلية وتعزيز معايير الأمان. بالإضافة إلى ذلك، ساهم تطبيق نظام إدارة خدمات أمين الحفظ في التشغيل الآلي وإعادة هيكلة العمليات، بما يضمن الدقة والشفافية والامتثال للمعايير التنظيمية.

جدير بالذكر أن إطلاق منصة تالي، أولى المنصات الشاملة للمدفوعات الرقمية الخاصة بالبنك، ساهم في تعزيز جهود البنك المعنية بتقديم باقة متكاملة من حلول الدفع الرقمية المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء دائمة التغير.

لمزيد من المعلومات حول منصة تالي، يرجى الرجوع إلى فصل الاستثمارات بهذا التقرير.

قطاع تطوير أعمال الشركات والمؤسسات

يمثل قطاع تطويرالأعمال الأداة التنفيذية الرئيسية لقطاع المعاملات المصرفية الدولية، حيث تلعب دورًا محوريًا في تنفيذ استراتيجية تعظيم القيمة من باقة المنتجات القائمة مع العملاء، فضلاً عن تقديم رؤية تطلعيه للتطوير والابتكار. وقد انصب تركيز الإدارة خلال ٢٠٢٣ على تنفيذ خطط التحول الرقمي، وتطوير خدمات تمويل سلسلة الإمداد والتوريد، وحلول إدارة السيولة من خلال أنشطة الخزانة المتطورة، بالإضافة إلى استحداث المزيد من المنتجات الابتكارية. وتحت مسئولية الإدارة أيضًا تنمية قاعدة العملاء عبر بناء علاقات جديدة مع المزيد من الشركات والمؤسسات، بالتوازي مع توطيد العلاقات القائمة من خلال تطوير الحلول التي تلبي احتياجات كل عميل على حدة، تركيزًا على حلول إدارة الالتزامات وحسابات الذمم المدينة مما أسفر على اجتياز عدد الزيارات الميدانية لعملاء الشركات والمؤسسات المالية الى ٦٧٦ زيارة مع الوصول بنسبة المبيعات الناتجة عن الترويج للمنتجات بين العملاء الحاليين إلى ٨٣٪.

كما يمتد نطاق مسئوليات إدارة تطوير الأعمال لتشمل تطوير أنشطة التمويل التجاري، عبر تقديم حلول تمويل سلسة الإمداد والتوريد تتسم بالمرونة والقيمة المضافة، والتي تتوافق مع متطلبات العملاء والموردين بالأسواق المحلية والدولية، علمًا بأن كافة مقترحات التطوير التي تقدمها الإدارة تركز على زيادة معدلات الاستخدام وتنمية أرصدة الودائع. أيضا تعد تنمية محفظة البنك من أرصدة العملاء مع التركيز على تسويق كافة المنتجات من أهم أهداف القطاع.

الاستراتيجية التطلعية

يتطلع بنك القاهرة إلى مواصلة تعزيز ريادته في مجال تقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات من خلال التوسع بالتغطية الجغرافية لخدمات البنك وتنمية حصته السوقية، سعيًا لترسيخ مكانته باعتباره الاختيار المفضل لمختلف الشركات المصرية، وتعتزم مجموعة المعاملات المصرفية الدولية المضي قدمًا في تطبيق استراتيجيتها الناجحة القائمة على تلبية احتياجات ومتطلبات العملاء من الشركات والمؤسسات، وترتكز استراتيجية مجموعة المعاملات المصرفية الدولية خلال عام ٢٠٢٤ على ٣ محاور

أساسية وهي: تسريع وتيرة التحول الرقمي للعمليات التشغيلية والمعاملات البنكية، وتنمية المبيعات الناتجة عن الترويج لمنتجات مختلف القطاعات بين العملاء الحاليين واستحداث حلول مبتكرة من منتجات وخدمات من شأنها تلبية احتياجاتهم، مما سيساهم في تنمية اعمالهم بالإضافة الي استقطاب عملاء جدد للبنك ومن ثم بناء شراكة مميزة ومستدامة، وفي ظل خطة المجموعة لتطوير الحلول المصرفية فقد تبنى القطاع استراتيجية التركيز على القنوات والحلول الرقمية المميكنة وتعظيم استخدام المدفوعات الإلكترونية لتعزيز الدورة النقدية لعملائنا من المؤسسات المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى بطريقة فعالة وسريعة، ونتج عنها زيادة تحصيلات التدفقات النقدية وتقليل عدد الأيام اللازمة لإتمام تنفيذ المعاملات وتعزيز دورة التحويل النقدي للعملاء وكذلك إمداد العملاء من الشركات بتجربة مصرفية سلسة ومتميزة، من خلال مجموعة من المنتجات المستحدثة والقائمة والتي من بينها خدمات الانترنت البنكية للشركات، خدمة التوقيع الالكتروني للمعاملات المصرفية، بطاقات الشركات وحلول التحصيل والدفع الالكترونية (POS, E-commerce & Merchant Wallets) وحلول التكامل مع نظام الشركات ERP والمنصة الالكترونية للتجارة الخارجية للتصدير وحلول الخصم المباشر وغيرها من المنتجات بالإضافة الى مركز اتصال خاص بالشركات وذلك بهدف تقديم خدمة بنكية مميزة وقد نتج عن الاستراتيجية السابقة التركيز على المنتجات والحلول المصرفية الرقمية والغير رقمية في مجالات حلول السيولة والتدفقات النقدية، والتجارة الخارجية، وتمويل سلاسل الموردين، والأوراق المالية حيث تخطى عدد العملاء المتعاملين في المنتجات المختلفة عدد ٢٥٠٠٠ عميل.

الخزانة وأسواق المال
التطور الاستراتيجي للأعمال

وسط التحديات التي شهدها عام ٢٠٢٣ من تقلبات سوق العملات الأجنبية، نجحت مجموعة الخزانة وأسواق المال ببنك القاهرة في إجراء تعديلات جوهرية لمواجهة تلك التحديات، حيث قامت بتبني نهج أكثر مرونة لخدمة عملاء البنك بشكل أفضل وضمان تلبية احتياجاتهم من العملات الأجنبية لتغطية السلع والخدمات ذات الأهمية الاستراتيجية. كما شهد العام نجاح فريق المبيعات بالمجموعة في جذب حوالي ١٢٤ مليون دولار أمريكي من مصادر العملات الأجنبية من العملاء الأفراد والشركات. وفي إطار استراتيجية المرونة المؤسسية الخاصة بالمجموعة، قامت بتنفيذ آلية تسعير مرنة على الودائع بالعملة الأجنبية للاحتفاظ بها وجذب المزيد من الحسابات الجديدة، وتضمنت هذه المبادرة توفير آلية تسعير لصرف العملات الأجنبية بأسعار تنافسية للعملاء المؤهلين للحصول على منتجات إضافية لتوطيد علاقتهم مع البنك وتعزيز مصادر الإيرادات.

أبرز إنجازات ٢٠٢٣

احتلت مجموعة الخزانة وأسواق المال صدارة القطاع المصرفي فيما يتعلق بالابتكار والمرونة المالية، حيث تمكنت المجموعة خلال العام من تحقيق إنجازات استثنائية تعكس قدرتها على التأقلم مع تقلبات السوق والتزامها الراسخ بتحقيق التميز التشغيلي.

وتضمنت أبرز الإنجازات تنفيذ مجموعة من المعاملات الاستراتيجية بسوق المال الأجنبي، حيث حققت المجموعة إيرادات بقيمة ٤١ مليون جنيه من اقتناص الفرص بين فروقات الأسعار، بفضل سرعة تأقلم المجموعة مع مختلف التقلبات التي شهدها السوق وقدرتها على الاستفادة من الفرص التي يطرحها السوق عبر تنفيذ الصفقات الناجحة.

علاوة على ذلك، حقق قطاع الأوراق النقدية أرباح بقيمة ٣٩ مليون جنيه خلال ٢٠٢٣، وهو نمو بنسبة ٤٢٠٪ مقارنة بالعام السابق، ويأتي الارتفاع الملحوظ في مستويات الربحية تأكيدًا على كفاءة المجموعة وقدرتها على تحسين مصادر الإيرادات والاستفادة من التغيرات التي تطرأ على السوق.

وفي ضوء الأداء القوي لقطاع الأوراق النقدية، ارتفعت أرباح تداول العملات الأجنبية إلى ٥٣٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٣، وهو نمو بنسبة ١٢٣٪ مقارنةً بالعام السابق، حيث ساهم هذا النمو في ترسيخ مكانة المجموعة باعتبارها أحد المؤسسات المالية الرائدة بسوق العملات الأجنبية، مدعومًا بتنفيذها الاستراتيجي لمعاملات التداول ودرايتها العميقة بالسوق.

بالإضافة إلى ذلك، نجحت المجموعة خلال العام في تسهيل إتمام معاملات بالعملات الأجنبية بقيمة إجمالية بلغت ٤٢٣ مليون دولار أمريكي، لتحقق أرباحًا قدرها ٥٤ مليون جنيه. ويعكس هذا الإنجاز قدرة المجموعة على تلبية الاحتياجات المتنوعة للعملاء وإتمام المعاملات بمنتهى الدقة والكفاءة.

علاوةً على ذلك، نجحت المجموعة في تعزيز مصادر الإيرادات وكذلك علاقتها مع العملاء عبر تنفيذ صفقات تداول لسندات اليوروبوند مع مجموعة من العملاء الرئيسيين بقيمة بلغت ٥٤ مليون دولار أمريكي، محققةً أرباح بقيمة ٨٣ مليون جنيه، في ضوء جهود المجموعة للتوسع بباقة منتجاتها وتلبية احتياجات العملاء المختلفة.

كما واصلت المجموعة جهودها لمواكبة أحدث الحلول التكنولوجية المبتكرة، حيث قامت بتطوير وإطلاق تطبيق التدفقات النقدية للخزانة بهدف تسهيل تنفيذ العمليات التشغيلية وتعزيز مستويات الكفاءة، فضلًا عن تزويد العملاء بخدمات فائقة الجودة.

وفي إطار التزامها بتبني أفضل الممارسات الدولية والقواعد التنظيمية، قامت المجموعة بتطبيق معدل سعر الفائدة Risk Free Rate بدلاً من سعر LIBOR، بما يتماشى مع المعايير الدولية ويحد من المخاطر في المعاملات المالية.

علاوة على ذلك، ينفرد بنك القاهرة بكونه أحد البنوك الرائدة التي قامت بإدراج اليوان الصيني في سلة عملاته الأجنبية، مما يعكس الرؤية الاستراتيجية للمجموعة والتزامها بتقديم خدمات صرف العملات الأجنبية المتنوعة والشاملة لعملائها.

وعلى صعيد الميزانية العمومية، نجحت المجموعة في الحصول على ودائع جديدة من عملاء قطاع الخزانة المباشرين، مما أثمر عن تحقيق أرباح بقيمة ٨٣,٥ مليون جنيه في عام ٢٠٢٣، حيث ساهمت هذه المبادرة الاستراتيجية في تعزيز المرونة المالية لبنك القاهرة وتعزيز مكانته كبنك رائد في القطاع المصرفي.

وشهد العام أيضًا قيام المجموعة بتعزيز صافي هامش الفائدة للبنك ليصل إلى ٥,٠٨٪ في ديسمبر مقابل ٤,٤٪ في يونيو. وقد تحقق ذلك من خلال تعديل سياسة تسعير منحنى العوائد المتبادلة (FTP) لضمان خفض تكلفة الودائع والاستفادة من رفع سعر الفائدة التي يقرها البنك المركزي.

ابتكار المنتجات

قامت مجموعة الخزانة وأسواق المال بإطلاق منتج مهيكل جديد للتداول بالعملة الأجنبية خلال عام ٢٠٢٣، تماشيًا مع التزام بنك القاهرة بتلبية احتياجات عملائه، حيث تم تصميم هذا المنتج المبتكر، الذي يضم مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الودائع لأجل، وسندات اليوروبوند، وسعر الصرف الفوري، والعقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية، لتلبية متطلبات التدفق النقدي والاستثماري المتنوعة للعملاء.

الاستراتيجية التطلعية

تتطلع مجموعة الخزانة وأسواق المال إلى تعظيم الاستفادة من فرص النمو والابتكار خلال عام ٢٠٢٤، من خلال تعزيز محفظة منتجات بنك القاهرة وتوسيع قاعدة عملائه، حيث تخطط لتطوير البنية الأساسية لأنظمتها، تمهيدًا لإطلاق منتجات جديدة. ولذلك تستعد المجموعة لإطلاق المرحلة الثانية من نظام Kondor+ front office system بهدف تسهيل أنشطة أدوات المشتقات المالية، وعقود الخيارات، وعقود مبادلة أسعار الفائدة. علاوة على ذلك، تستهدف المجموعة تنمية حصتها السوقية عبر طرح المزيد من المنتجات وتعظيم الأرباح وهامش صافي الفائدة، سعيًا لتحقيق خطط النمو الطموحة التي تتبناها.

> **"قامت مجموعة الخزانة وأسواق المال بإطلاق منتج مهيكل جديد للتداول بالعملة الأجنبية خلال عام ٢٠٢٣.**

قطاع التجزئة المصرفية
والتمويل متناهي الصغر

ينفرد قطاع التجزئة المصرفية في بنك القاهرة بتقديم باقة متميزة من المنتجات فائقة الجودة لعملائه من الأفراد، مدعومًا بالخبرات الواسعة التي يحظى بها في القطاع المصرفي. وقد أثمرت استراتيجية التحول الناجحة التي يتبناها البنك بجميع أنشطته، عن تعزيز المميزات التنافسية للقطاع والمتمثلة في تلبية احتياجات العملاء بشكل مستمر، وذلك عبر الاستفادة من قدرته على خدمة مختلف شرائح العملاء بكفاءة، والتكامل والتضافر بين كافة المنتجات والخدمات التي يقدمها ويروج لها، إضافةً إلى الارتقاء بالبنية التكنولوجية لتطوير المنتجات النصمّمة خصّيصًا لمختلف شرائح العملاء، حيث تتنوّع بين تمويل أصحاب المشروعات الصغيرة إلى إدارة الشؤون المالية لكبار العملاء وأصحاب الملاءة المالية.

كما يقوم القطاع بتقديم باقة خدماته من خلال فروع وماكينات الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى تقديم باقة متكاملة من الحلول المصرفية الفريدة والابتكارية التي تتيح للعملاء إدارة حساباتهم بكل سهولة من أي مكان، وذلك من خلال خدمة الإنترنت البنكية وتطبيق الهاتف المحمول.

٣,٩ مليون
عميل

١,٦٧٠
ماكينة صراف آلي

٢٣٣ ألف
بطاقة

نمو عدد العملاء الأفراد (مليون عميل)

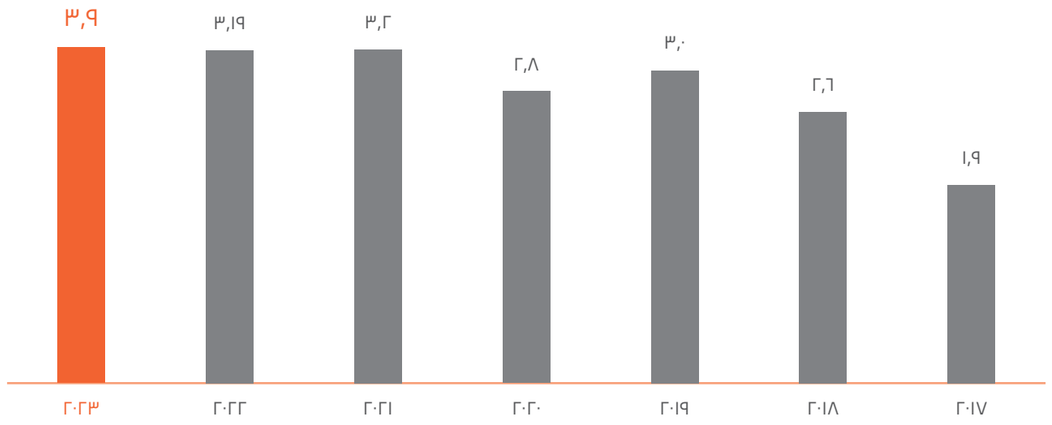

البطاقات

خلال عام ٢٠٢٣، واصل القطاع تحسين معايير إصدار البطاقات لتقديم باقة خدمات فائقة الجودة للعملاء، حيث يحصل مستخدمي البطاقات الائتمانية على كشف حساب إلكتروني يضمن لهم موثوقية معاملاتهم المالية، ويحمي خصوصيتهم ويحافظ على سرية بياناتهم.

ولتعزيز أداء قطاع البطاقات، قام قطاع التجزئة المصرفية بتنفيذ استراتيجيات تسويقية وزيادة معدلات الإنفاق خلال العام. فقد قام القطاع بإطلاق مجموعة من الحملات الترويجية لزيادة معدلات الإنفاق الخاصة بالبطاقات الائتمانية، فضلاً عن إطلاق مبادرة ضخمة بهدف زيادة معدلات الإنفاق بنسبة ٩٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢.

بالإضافة إلى ذلك، شهد عام ٢٠٢٣ قيام القطاع بالتوسع بشبكة تجار التجزئة، المشاركين في برنامج التقسيط بدون فوائد الذي أطلقه البنك عام ٢٠٢١، مع توفير خطط تمويل ودفع مرنة لحاملي البطاقات الائتمانية لتمكين العملاء من الاستمتاع بتجربة تسوّق مريحة وسلسة.

ولمواكبة التطورات السريعة في قطاع البطاقات، يقدم بنك القاهرة للعملاء باقة متكاملة من البطاقات المتنوعة مثل البطاقات الائتمانية، والخصم المباشر، والمدفوعة مسبقًا، لتلبية الاحتياجات المختلفة للعملاء. وخلال ٢٠٢٣، قام البنك بتوفير خصومات فورية لحاملي البطاقات البنكية في مجموعة مختارة من المتاجر. وفي إطار جهوده الرقمية، قام البنك بتطوير نظام آلي لتسهيل وتسريع إصدار البطاقات، مما ساهم في زيادة معدلات إصدار البطاقات. علاوة على ذلك، قام البنك بتوفير خاصية إيداع جديدة لحاملي بطاقات «تيلدا» من خلال ماكينات الصراف الآلي، وتطبيق «انستاباي».

وخلال عام ٢٠٢٣، نجح القطاع في إصدار ٥٣ ألف بطاقة ائتمانية جديدة، وهو نمو سنوي بمعدل ٣٢٪، مما أثمر عن نمو محفظة البطاقات الائتمانية لدى البنك إلى ٢٣٣ ألف بطاقة مقابل ١٨٠ ألف بطاقة خلال عام ٢٠٢٢. وقد انعكس ذلك في ارتفاع قيمة الرسوم والعمولات إلى ٥٣٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ٢٥٧ ملايين جنيه في عام ٢٠٢٢، فضلاً عن نمو صافي محفظة أوراق القبض إلى ١,٨ مليار جنيه وهو ما يضع بنك القاهرة في قائمة أقوى البنوك المصرية في أنشطة البطاقات الائتمانية، فيما وصلت محفظة بطاقات الخصم المباشر ومسبقة الدفع إلى ٣,٦ مليون جنيه وهو نمو بمعدل سنوي ١٦٪.

حجم محفظة البطاقات الائتمانية (مليار جنيه)

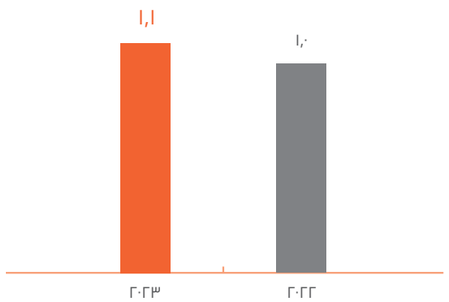

القروض

يواصل بنك القاهرة استكشاف واقتناص الفرص التي تتوافق مع منهجه المرتكز على تقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء بهدف تعزيز حجم محفظة القروض، حيث يقدم قطاع التجزئة المصرفية للأفراد مجموعة من القروض النقدية التي تشمل القروض بضمان وبغير ضمان أو قروض العاملين في المؤسسات الحكومية، بينما تتضمن القروض غير النقدية قروض شراء السيارات والمركبات والأجهزة الإلكترونية المنزلية والتمويل العقاري. فمنذ عام ٢٠٢٠، ركز البنك على توسيع محفظة التمويلات النقدية بضمان، بالإضافة إلى إطلاق سياسات إقراض تنافسية لموظفي القطاعين العام والخاص بهدف زيادة معدلات الطلب وتعزيز حجم محفظة القروض. وقد شهد عام ٢٠٢٣ نجاح البنك في جني ثمار هذه الجهود، حيث ارتفع حجم محفظة قروض التجزئة بواقع ١٦,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٦٤ مليار جنيه، وهو نمو بمعدل سنوي ٣٦٪، فيما انفردت محفظة قروض شراء السيارات بتحقيق أكبر معدلات النمو مسجلة ٤,٢ مليار جنيه، وهو نمو بنسبة سنوية ٩٤٪. كما شهدت محفظة التمويل العقاري نموًا بنسبة سنوية ٦٩٪ لتصل إلى ٥,٥ مليار جنيه مقابل ٣,٣ مليار جنيه خلال ٢٠٢٢، فضلاً عن نمو محفظة القروض الشخصية لتسجل ٥٤,٢ مليار جنيه، وهي زيادة بنسبة ٣٠٪ مقابل ٤١,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢.

محفظة قروض قطاع التجزئة المصرفية (مليار جنيه)

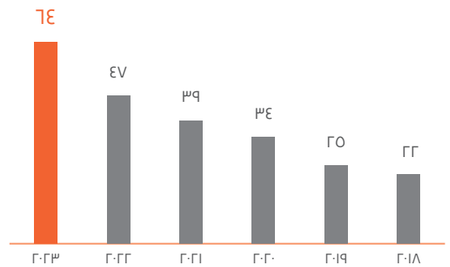

الودائع

شهدت محفظة ودائع قطاع التجزئة المصرفية في بنك القاهرة نمو بمعدل سنوي ٢٢,١٪، مسجلة ٢١٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣، مدفوعًا بالأداء القوي للبنك والمتمثل في الإطلاق الناجح للمنتجات الجديدة وتطوير الخدمات، إلى جانب قدرته الكبيرة على تلبية احتياجات عملاء قطاع التجزئة المصرفية.

ودائع قطاع التجزئة المصرفية (مليار جنيه)

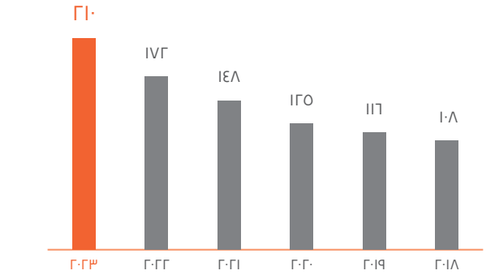

التأمين البنكي

سجلت محفظة التأمين البنكي بقطاع التجزئة المصرفية في بنك القاهرة نموًا قويًا خلال عام ٢٠٢٣، لتصل إلى ٩٢٩ مليون جنيه مقابل ٨٧٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٢، مصحوبة بارتفاع حجم محفظة وثائق التأمين بواقع ٥٦,٧ ألف جنيه بنهاية عام ٢٠٢٣، مقابل ٥٥,٤ ألف جنيه بنهاية عام ٢٠٢٢، وهي زيادة بمعدل سنوي ٢٪، فيما سجل دخل رسوم المحفظة ١٢٦ مليار جنيه، وهي زيادة بمعدل سنوي ٦٪ مقابل ١١٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢.

ويعكف القطاع على توسيع باقة منتجاته عبر توقيع اتفاقيات تعاون جديدة مع أبرز المؤسسات في مجال التأمين، مثل شركة التأمين العالمية «ميت لايف»، وذلك إلى جانب شراكته الاستراتيجية مع شركة التأمين العالمية «أليانز». وتعكس هذه الجهود التزام البنك بتقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء لتلبية احتياجاتهم التأمينية عبر تزويدهم بباقة متنوعة من الباقات والبرامج التأمينية. كما يقدم القطاع مجموعة متكاملة من برامج التأمين والاستثمار لتوفير التغطية التأمينية اللازمة للتعليم، وزواج الأبناء، والتقاعد، والتأمين على الحياة بما يضمن توفير الاستقلال المادي للعائلات. وقد تم تصميم تلك البرامج خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، فهي تتيح حلولًا مرنة لسداد الأقساط التأمينية، بما يضمن تلبية احتياجات العملاء المختلفة. ويحافظ القطاع أيضًا على قناة تواصل دائمة مع العملاء الراغبين في الحصول على الخدمات التأمينية لدى البنك لضمان تلبية احتياجاتهم والتغلّب على المشكلات التي تواجههم.

شبكة الفروع وماكينات الصراف الآلي

على الرغم من نجاح بنك القاهرة في إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بجهود التحول الرقمي، إلا أن البنك لديه عقيدة راسخة بأهمية الفروع ودورها الحيوي في إطار مبادرات الشمول المالي، فقد قام البنك بمواصلة التوسع بشبكة فروعه وتعزيز استراتيجية التحول خلال عام ٢٠٢٣، الذي شهد وصول إجمالي عدد الفروع إلى ٢٤٩ فرع، فيما قام البنك بتجديد ٣ فروع أخرى.

علاوة على ذلك، نجح البنك في إضافة ٢٠ ماكينة جديدة إلى شبكة ماكينات الصراف الآلي التابعة في مجموعة من المواقع المختلفة في جميع أنحاء الجمهورية، لتصل إلى ١,٦٧٠ ماكينة خلال عام ٢٠٢٣، تركيزًا على إضافة الماكينات في أهم مناطق الجذب السياحي، مع نقل بعض الماكينات، المتواجدة بمناطق لا تشهد إقبالًا كبيرًا من الزوار، إلى أماكن جديدة. كما قام بنك القاهرة بتفعيل خدمة التسجيل الإلكتروني للمعاملات التي تتم من خلال الماكينات، بهدف تطويرها وتقليل التكاليف التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك حاليًا على دراسة زيادة رسوم معاملات الإيداع ومعاملات السحب النقدي للمبالغ الصغيرة التي تتم داخل الفروع. وفيما يتعلق بمجال الابتكار، شهد عام ٢٠٢٣ قيام البنك بإتاحة خاصية إعادة شحن بطاقات «تيلدا» والسحب النقدي من انستاباي من خلال ماكينات الصراف الآلي، وذلك في إطار استراتيجية البنك المعنية بتسهيل إتمام المعاملات البنكية. ويقوم البنك أيضًا بتطوير معاملات الإيداع عبر إضافة بعض الخطوات الإلزامية الجديدة، مثل إدخال رقم التليفون المحمول الخاص بالعميل قبل تنفيذ معاملة الإيداع من خلال ماكينة الصراف الآلي.

عدد الفروع

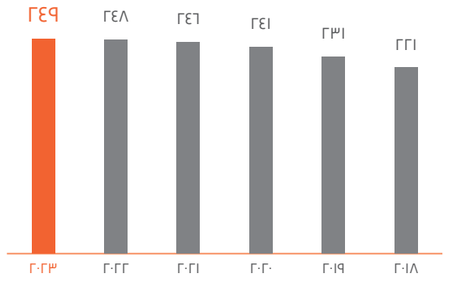

الخدمات المصرفية الرقمية

واصل بنك القاهرة تنفيذ مبادرات التحول الرقمي لتعزيز العمليات وتحسين تجربة العملاء تماشيًا مع أحدث التطورات في مجال التحول الرقمي على مستوى العالم، ولا سيما في القطاع المصرفي.

وخلال عام ٢٠٢٣، نجح بنك القاهرة في إضافة خاصية سداد الفواتير لأكثر من ١٠٠ مقدم خدمة مختلف لتسهيل إتمام المدفوعات من خلال تطبيق التليفون المحمول الخاص بالبنك «قاهرة كاش»، والذي تم تطويره عبر إجراء العديد من التحسينات لتعزيز تجربة العملاء ومعايير الأمان، بما في ذلك، إضافة خاصية التحقق من الاسم لتمكين العملاء من الاطلاع على تفاصيل مستحقات القروض وفواتير المرافق بسهولة، وذلك إلى جانب إتاحة خدمات التطبيق لمستخدمي نظام أندرويد.

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
إجمالي عدد مستخدمي تطبيق قاهرة كاش	٣٠٤,٥٠٦	٥٢٧,١٤٤	٧٨٠,٣٦٩	٨٦٦,٠٥٤	٧٤٣,٢٢٢
إجمالي عدد مستخدمي الخدمات البنكية عبر الإنترنت	٨,٩٦٣	٧٤,١٦٣	٢٥٨,٨١٦	٤٦٩,٧٠١	٧٣٥,٦٠١

إدارة الثروات

قام بنك القاهرة بإطلاق خدمة «ثروة» عام ٢٠١٩، المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات العملاء ذوي الملاءة المالية. استحدث البنك نموذجين لخدمة هذه الفئة من العملاء وفقًا لحجم معاملاتهم، حيث تم تصميم النموذج الأول لخدمة شريحة «كبار العملاء»، ممن تزيد أرصدتهم عن مليون جنيه وحتى أقل من ٥ ملايين جنيه، فيما صمم النموذج الثاني لخدمة شريحة العملاء الأكثر ثراء ممن تتجاوز أرصدتهم ٥ ملايين جنيه. وتوفر الخدمة لكبار العملاء باقة من الخدمات الاستشارية المصرفية المصممة خصيصًا لدعمهم من خلال فريق متخصص في إدارة الحسابات. كما تتيح الخدمة باقة من الحلول الحصرية لعملاء البنك، بالإضافة إلى العديد من الامتيازات مثل تخصيص صالات انتظار في شبكة فروع البنك، ومركز اتصال مخصص لهم على مدار الساعة، ومجموعة فريدة من خدمات المساعدة غير المصرفية « Concierge». بالإضافة إلى ذلك، شهدت محفظة خدمة «ثروة» نموًا كبيرًا خلال عام ٢٠٢٣، وذلك بفضل باقة الحلول الفريدة التي تقدمها، والمصممة خصيصًا لتلبية احتياجات كبار العملاء. كما قام البنك باستحداث نموذج جديد لخدمة فئة أخرى من العملاء بحجم معاملات يبدأ من:

ثروة

١٠٠ ألف جنيه وحتى ١ مليون جنيه

ثروة برايم

١ مليون جنيه وحتى ٥ مليون جنيه

ثروة ايلكت

أكثر من ٥ مليون جنيه

التمويل متناهي الصغر

في إطار جهود البنك الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتمكين الأفراد بالمجتمعات الأكثر احتياجًا، واصل بنك القاهرة التركيز على توفير المزيد من التمويلات متناهية الصغر. فقد نجح البنك في ترسيخ مكانته الرائدة في هذا القطاع، وذلك عبر اتخاذ العديد من الإجراءات التي تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة. كما نجح البنك في تنمية محفظة القروض متناهية الصغر بنسبة ٤٤,٥٪ مسجلة ١٠,٥ مليار جنيه مقابل ٧,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢. بالإضافة إلى ذلك، تمكن البنك من زيادة قاعدة عملاء هذا القطاع بواقع ٦٣ ألف عميل جديد، وهي زيادة بمعدل سنوي ١٠٪، ليصل إجمالي عدد العملاء إلى ٢١٨ ألف عميل حالي خلال عام ٢٠٢٣، مقابل ١٩٩ ألف عميل خلال عام ٢٠٢٢.

وفي ضوء حرص البنك على مساعدة الشباب لبناء مستقبل أفضل، واصل بنك القاهرة توفير التمويل اللازم للمشروعات متناهية الصغر التي يمتلكها الشباب من الجنسين، ليصل إجمالي عدد المستفيدين من التمويلات الممنوحة إلى ٨٩,٣٠٠ شاب/شابة بإجمالي قيمة قروض تبلغ ٥,٧ مليار جنيه.

كما واصل البنك تطوير باقة منتجات التمويل متناهي الصغر خلال العام، وذلك عبر إتاحة تمويلات لشراء سيارات النقل وغيرها من الحلول التمويلية الجديدة.

الشمول المالي

اعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢٣، ارتفع عدد عملاء حسابات الشمول المالي الجدد لأكثر من ٧٢ ألف عميل، وشكل الشباب التي تتراوح فئتهم العمرية ما بين (١٦ – ٣٥ سنة)، ٥٧٪ من عدد العملاء، فيما شكلت السيدات نسبة ٤٥٪ المتبقية. وترجع هذه الزيادة إلى المبادرات التي أطلقها البنك، في إطار مبادرة «حياة كريمة»، لزيادة الوعي بأهمية الخدمات المالية في أكثر ٦٠ قرية بجميع أنحاء الجمهورية، والتي تضمنت إصدار بطاقات مسبقة الدفع وفتح حسابات بنكية للمشاركين، فضلاً عن تزويدهم بمحاضرات مجانية لتوعيتهم بالخدمات التي يقدمها البنك وتدريبهم على كيفية استخدامها.

عملاء التمويل متناهي الصغر

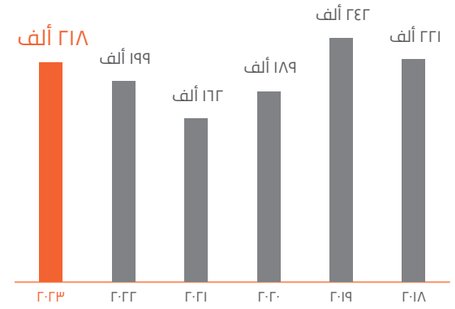

محفظة القروض متناهية الصغر

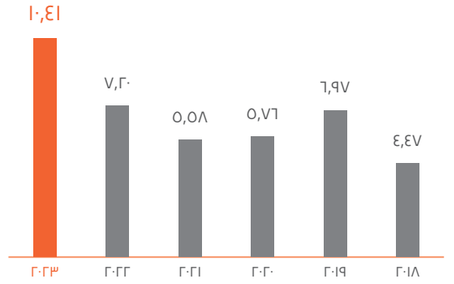

مركز الاتصال

أثمرت جهود مركز الاتصال ببنك القاهرة عن تعزيز مستويات الربحية خلال عام ٢٠٢٣ بفضل كفاءة فريق العمل، والذي نجح في إدارة طلبات تقسيط معاملات البطاقات الائتمانية بقيمة ٨٣٤ مليون جنيه، بزيادة سنوية ٥٥٪. كما نجح المركز في زيادة عدد متابعين صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك مثل انستجرام والفيسبوك، من ٥٢ ألف إلى ٢,٥ مليون متابع خلال العام. كما نجح المركز في تلبية ٩٩٪ من احتياجات العملاء عبر تلك المنصات، وتمكن من تقليل الوقت المستغرق لتنفيذ الطلبات والرد على الاستفسارات من ٢٥ ساعة إلى ما يبلغ متوسطه ١١ دقيقة.

علاوة على ذلك، قام المركز بإدارة ٤١ حملة ترويجية خلال عام ٢٠٢٣، مما ساهم في زيادة حجم المبيعات. كما نجح المركز في التوسع بقدرته التشغيلية لاستيعاب عدد المكالمات الواردة، والتي ارتفعت نتيجة إقبال العملاء على التواصل مع فريق الخدمة لتلبية احتياجاتهم بشكل أساسي، وهو ما أثمر عن زيادة مستويات رضا العملاء.

بالإضافة إلى ذلك، قام مركز الاتصال بدعم إدارات البنك وفروعه عبر إتاحة خدمات جديدة مثل إرسال الرسائل النصية القصيرة لعملاء الفروع لتحديث بياناتهم، وإعادة ضبط الرقم السري لبطاقات الخصم المباشر، واستقبال طلبات تفعيل الحسابات، والترويج لخدمات التقسيط بدون فوائد، بالإضافة إلى تنفيذ طلبات الموظفين في الفروع والإدارات، وربط الحسابات الائتمانية ببطاقات الخصم المباشر، وتفعيل البطاقات الائتمانية الجديدة، ودعم الاحتفاظ بالعملاء، وخدمة العملاء من الشركات، وخدمة العملاء من أصحاب الهمم.

الاستراتيجية التطلعية

استشرافًا للمستقبل، يعكف بنك القاهرة على مواصلة تطوير وتنمية باقة خدماته ومنتجاته بهدف تلبية احتياجات عملائه المختلفة. كما يخطط البنك لإجراء بعض التحسينات في تطبيق التليفون المحمول لإضافة مجموعة من الخدمات الجديدة، ومنها البطاقات الإضافية، وحسابات التوفير الرقمية، وخدمة الراتب مقدمًا، فضلاً عن تحديث واجهة المستخدم لتزويد العملاء بتجربة بنكية فائقة الجودة.

قطاع التسويق
والاتصالات المؤسسية

التسويق

قام بنك القاهرة بتنفيذ استراتيجية تسويق متكاملة خلال عام ٢٠٢٣، من خلال شبكة فروعه ومنصاته الرقمية بهدف زيادة الوعي بعلامته التجارية وتعزيز تفاعل العملاء مع الخدمات والمنتجات المقدمة، وجذب المزيد من العملاء المحتملين. وفي هذا الإطار، نجح فريق التسويق في إطلاق حملات ترويجية مصممة وفقًا للبيانات التي تم تجميعها وتحليلها لتحديد أنماط شراء وتفضيلات العملاء، وذلك عبر مختلف المنصات الرقمية الخاصة بالبنك، مستفيدًا من أحدث الحلول التكنولوجية الابتكارية. وتماشى تلك المبادرات مع أهداف بنك القاهرة الرامية إلى توسيع نطاق أعماله بالسوق وتعزيز رضا العملاء ونمو والإيرادات. وقد أثمرت هذه التطورات عن دعم جهود التسويق الرقمي في تحقيق الأهداف المنشودة، فضلاً عن تنمية الأعمال وزيادة ولاء العملاء.

التسويق الرقمي

ارتكزت خطة بنك القاهرة للتسويق الرقمي على استخدام مختلف وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، يوتيوب، انستجرام، لينكدان) والتسويق عبر محركات البحث لتعزيز تفاعل العملاء وجذب المزيد من العملاء المحتملين. وقد أثمرت الخطة عن زيادة قاعدة متابعي البنك عبر انستجرام بنسبة ٣٠٪، وذلك بفضل مواصلة تقديم محتوى فائق الجودة وحملات إعلانية استراتيجية.

تسويق قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

ركزت استراتيجية تسويق قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، مستفيدة من خطط الابتكار الرقمي وتصنيف العملاء لتحسين باقة منتجات وخدمات البنك الحالية وإطلاق حلول بنكية رقمية جديدة. كما تهدف الاستراتيجية إلى تلبية احتياجات كبار العملاء دائمة التغير عبر تزويدهم بعروض متنوعة وحصرية وفقًا لأحدث تطورات القطاع المصرفي.

معدل زيارة الموقع

٢٠٪

زيادة في عدد الزوار المميزين عن عام ٢٠٢٢

معدل التحويل

١٠٪

نسبة التحسن، بفضل نجاح الحملات التي تم إطلاقها

التفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي

٥٠٪

زيادة في معدلات الإعجاب، والمشاركة والتعليقات على جميع منصات التواصل الاجتماعي

تم تصميم المبادرات التسويقية لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد بدقة لإطلاق حملات ترويجية ملائمة تخاطب مختلف شرائح العملاء، حيث يعتمد القطاع على تحقيق أفضل النتائج من خلال استخدام مجموعة شاملة من قنوات الاتصال التسويقية، سعيًا لدعم جهود التسويق بما يضمن فعاليتها ومواصلة الابتكار بما يعزز تفاعل العملاء ونمو الأعمال.

وتتضمن العمليات التي تدعمها هذه الاستراتيجية، ما يلي:

انضمام العملاء للبنك والاحتفاظ بهم: استخدم بنك القاهرة منصات التسويق المتعددة لجذب المزيد من العملاء الجدد مع تشجيع العملاء الحاليين على استخدام منتجات وخدمات البنك الجديدة، حيث قام البنك بإطلاق باقة مختلفة من المنتجات بأسعار فريدة وعروض مميزة لزيادة الوعي والاقبال على خدماته، وبالتالي تعزيز الاحتفاظ بالعملاء.

عروض ومقترحات استراتيجية: أطلق بنك القاهرة عروض محددة بشكل استراتيجي تساعد العملاء خلال الفترات المختلفة من تجربتهم البنكية – بدايّة من التعرف على المنتجات والخدمات المتاحة وصولاً إلى اتخاذ القرار بالحصول على ما يلائمهم منها. وتعد المبادرات الاستراتيجية التي يطلقها البنك أحد العوامل الأساسية لتعزيز تفاعل العملاء وتحسين معدلات التحويل بكفاءة.

الأنشطة الترويجية: تتضمن الأنشطة الترويجية لبنك القاهرة ما يلي:

عقد الشراكات لإفادة عملاء البطاقات: قام بنك القاهرة بعقد شراكات استراتيجية لتوفير خصومات حصرية وعروض تقسيط مرنة لحاملي البطاقات الائتمانية والعملاء المستهدفين. كما يوفر البنك مزايا فريدة لحاملي بطاقات الخصم المباشر بالتعاون مع مجموعة مختارة من التجار. ومن أبرز الشراكات التي عقدها البنك، هي الشراكة الناجحة والمستمرة مع «تيلدا»، والتي تهدف إلى جذب مجموعة كبيرة من العملاء الشباب لتنويع قاعدة عملاء البنك وتحسين تواجده بالسوق.

الحسابات الجديدة: يقدم بنك القاهرة مجموعة متنوعة من المنتجات الابتكارية بأسعار تنافسية ومزايا حصرية، والتي يتم تصميمها لتوفير حلول مالية جذابة ومزايا إضافية، وبالتالي تلبية احتياجات العملاء دائمة التغير.

خدمات محفظة قاهرة كاش: يقدم بنك القاهرة عروض ترويجية مميزة من خلال خدمات محفظة قاهرة كاش، حيث تم تصميم هذه العروض لتزويد مستخدمي المحفظة بتجربة بنكية ومزايا لا مثيل لها، مما يعزز إقبال العملاء على استخدام المحفظة والاستفادة من الحلول الرقمية التي تقدمها.

تطوير العلامة التجارية

تم تطوير العلامة التجارية لبنك القاهرة خلال عام ٢٠١٩، حيث نجح البنك في ترسيخ مكانته باعتباره مؤسسة مالية رائدة بفضل التزامه بمجموعة من القيم الأساسية، ومواكبة أحدث التطورات بالقطاع المصرفي، فضلاً عن التركيز على تنمية الأعمال بصفة مستدامة. كما يحرص البنك على مواكبة أحدث التوجهات السوقية، وهو ما ينعكس في طموحاته المستقبلية والتزامه بمواصلة الابتكار، فضلاً عن تكريس جهوده لدعم خطط التحول الرقمي بما يعزز مميزاته التنافسية وثقة العملاء في خدماته.

بالإضافة إلى ذلك، يلتزم بنك القاهرة برفع كفاءة جميع أنشطته وعملياته، لتعزيز سمعته كشريك داعم للعملاء، مما يساعد البنك في مواصلة مسيرة النجاح والتميز وترسيخ مكانته الرائدة بالقطاع المصرفي.

الحملات التسويقية

تماشيًا مع خطة البنك الاستراتيجية لتمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة وأصحاب الشركات بمصر لتحقيق النمو ومواصلة الابتكار، تم إطلاق حملة ترويجية كبيرة خلال شهر رمضان ٢٠٢٣ تحت عنوان «كل قصة نجاح كان وراها فرصة، قدامك فرص ملهاش حدود»، حيث استهدفت الشركات العاملة بالقطاعات الحيوية. وقد شهدت الحملة الترويج لبرامج تمويلية مصممة للشركات بمختلف أحجامها وأنواعها، تشمل مجموعة واسعة من الخدمات غير المالية والاستشارية.

وتضمنت المكونات الرئيسية للحملة ما يلي:

- **برامج تمويلية متخصصة:** حلول مالية مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الشركات في مختلف مراحل تطورها.
- **خدمات غير مالية واستشارية:** مجموعة شاملة من الخدمات توفر التوجيه والدعم اللازم للشركات بما يتجاوز المساعدة المالية.

وتعكس تلك المبادرة الاستراتيجية التزام البنك الراسخ بدعم ريادة الأعمال وتعزيز النمو المستدام للشركات العاملة بالسوق المصري عبر تزويدهم بالموارد والخبرات اللازمة لتنمية أعمالهم، حيث يعكف البنك على تمكين الشركات لتحقيق إمكاناتهم الكاملة وبالتالي المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد.

رعاية الأنشطة والفعاليات

شهد عام ٢٠٢٣ قيام بنك القاهرة بإطلاق مجموعة متنوعة من الأنشطة ورعاية عدد من الفعاليات في مختلف القطاعات كما يلي:

الأنشطة التسويقية في المصايف: خلال موسم الصيف، قام بنك القاهرة بتوزيع باقة من الهدايا الصيفية لملاك وزائري كمباوند لافيستا باي بالساحل الشمالي للترويج لمنتجات وخدمات البنك، كما قام برعاية أنشطة الكرة الطائرة والبادل عبر تنظيم دورات للاعبين وتوزيع هدايا وجوائز مالية على الفائزين.

رعاية أنشطة نادي Notch Beach: قام بنك القاهرة بتوسيع نطاق رعايته لأنشطة نادي Notch Beach بالعلمين عبر دعم العديد من الفعاليات المسائية وتوفير تذاكر للعملاء من شريحة Wealth.

تعكس تلك المبادرات التزام بنك القاهرة بتعزيز علاقته مع العملاء من مختلف الشرائح عبر رعاية مجموعة استراتيجية من الأنشطة والفعاليات وفقًا لتفضيلات كل شريحة، وهو ما يساهم في تعزيز الوعي بالعلامة التجارية والترويج للمنتجات والخدمات في أبرز الأماكن والوجهات.

رعاية الأنشطة الرياضية:

باعتباره الراعي الرئيسي لاتحاد كرة السلة والبادل المصري، يلتزم بنك القاهرة بدعم الفرق المحلية والرياضين تحت شعار «راعي أبطال مصر». فخلال يناير، قام البنك باستضافة فعالية رياضية حصرية رفيعة المستوى للإعلان بشكل رسمي عن رعايته لمجموعة مميزة من الرياضين، ومنهم، بيج رامي، بطل كمال الأجسام المعروف عالميًا، وفريدة عثمان، السباحة الأوليمبية، وميار شريف، الحاصلة على أعلى معدل في تصنيفات رابطة لاعبات التنس المحترفات، ونور الشربيني، المصنفة الأولى عالميًا لسيدات الاسكواش، وبسنت حميدة، العداءة المصرية العالمية، وسمر حمزة، بطلة المصارعة، وعمر وخالد عصر، لاعبي تنس الطاولة المشهورين، وإبراهيم حمدتو، بطل تنس الطاولة في دورة الألعاب البارالمبية، وشريف عثمان، بطل رفع الأثقال البارالمبي.

وشُرفت الفعالية بحضور مجموعة بارزة من الضيوف، ومن بينهم، وزير الشباب والرياضة ورؤساء اتحادات الرياضة المختلفة المصرية والمسؤولون التنفيذيون في بنك القاهرة. وتعكس الفعالية مبادرة البنك الاستراتيجية لدعم وتبني المواهب الرياضية المصرية على المستويين المحلي والعالمي. كما سلطت الفعالية الضوء على التزام البنك بتطوير المشهد الرياضي وتوفير منصة فعالة للاعبين لتمكينهم من تحقيق طموحاتهم والتواصل مع الأطراف المعنية في الأوساط الرياضية. كما يهدف البنك من خلال هذه المبادرات إلى تعزيز نجاح اللاعبين المصريين، مما يعكس دوره الحيوي المتمثل في دعم التفوق الرياضي في مصر.

الحملات التنشيطية بالمدارس: تتضمن الأنشطة المدرسية التي يقوم البنك برعايتها، السباقات الرياضية، والكريسماس بازار، وتوزيع الهدايا والبطاقات مسبقة الدفع بالتعاون مع تيلدا.

التسويق بالفروع

استهدفت مبادرات التسويق بالفروع بشكل رئيسي تلبية الاحتياجات المتنوعة لمختلف شرائح العملاء بكفاءة من خلال تحديث وتعزيز باقة المنتجات والخدمات والاستراتيجيات الترويجية بجميع عمليات وأنشطة قطاع التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الخدمات المصرفية للمؤسسات. كما ركزت تلك المبادرات على تقديم منتجات جديدة، وتطوير المنتجات الحالية، وتصميم عروض مخصصة لتلبية المتطلبات المميزة لكل شريحة. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد الترتيب الاستراتيجي للمواد التسويقية لضمان بقاء العملاء على إطلاع دائم بأحدث المنتجات وتعزيز تفاعلهم مع العلامة التجارية، فضلاً عن تعزيز رضا وولاء العملاء بما يساهم في دفع نمو الأعمال.

الاستثمارات

الشركات التابعة

بنك القاهرة – أوغندا

بنـك القاهـرة أوغنـدا هـو أحـد البنـوك التجاريـة الرائدة في السـوق الأوغنـدي، والمملـوك بالكامـل لبنـك القاهرة وتـم تأسيسـه لتحقيق التـميز التشـغيلي ومواصلـة الابتـكار والتركيز على تلبية احتياجات العـملاء. ومنذ تغيير العلامـة التجارية لبنك القاهرة الـدولي أوغندا في عام ٢٠٢٠، نجـح البنك في ترسـيخ مكانته باعتبـاره الوجهة المفضلة للشركات الصغيرة والمتوسـطة والمؤسسـات التعليميـة والحكومية وغيرها مـن مختلـف المؤسسـات. ويقـدم البنـك مجموعـة كـبيرة ومتنوعـة مـن الحلـول المصرفيـة المصممـة خصيصًـا لتلبيـة احتياجـات قاعـدة واسـعة مـن عـملاء التجزئـة والشركات مـن خلال ٦ فروع موزعـة في مواقـع استراتيجيـة بجميع أنحـاء أوغندا.

٦
فروع

٤٣,٨ مليار شيلينغ أوغندي
الإيرادات

٥,٩ مليار شيلينغ أوغندي
قيمة محفظة الأفراد

١٦٦,٥ مليار شيلينغ أوغندي
قيمة محفظة الشركات

أبرز المؤشرات المالية لعام ٢٠٢٣

مليار شيلينغ أوغندي	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
الإيرادات	٢١,٦	٢٧,٣	٣٠,٩	٢٩,٤	٤٣,٨
الأرباح التشغيلية	(٥,٦)	(٠,٠)	(٠,٥)	(٢,٤)	٨
صافي الأرباح	(٢,٨)	(٢,٦)	(١,٩)	(٥,٣)	١,٧
نسبة القروض إلى الودائع	٨٩٪	٨٧٪	٨٧٪	٧٦٪	٨١٪
نسبة كفاية رأس المال	٢٣,٥٠٪	٢٤,٩٠٪	٢٢,٧٠٪	٢٦,٩٠٪	٤٣,١٩٪
تكلفة الإيرادات	١٣٣٪	١٠٠٪	١٠٢٪	١١٢٪	٨٧٪
العائد على حقوق الملكية	٦,٤٠٪-	٤,٨٠٪-	٣,٣٠٪-	٧,٥٠٪-	١٪
العائد على الأصول	١,٨٠٪-	١,٣٠٪-	٠,٨٠٪-	٢,١٠٪-	٠,٤٠٪
هامش صافي العائد	١٣,١٠٪	١٢,٢٠٪	٩,٩٠٪	٨,٢٠٪	١٢٪

التجزئة المصرفية (مليار شيلينغ أوغندي)

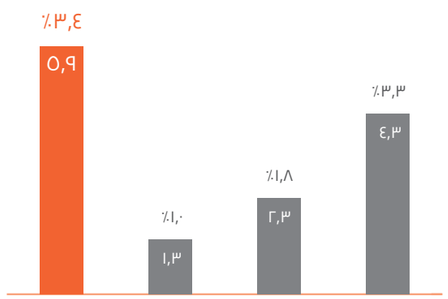

الشركات (مليار شيلينغ أوغندي)

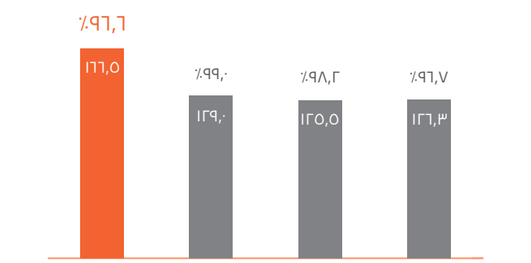

التطورات التشغيلية

خضـع بنـك القاهـرة أوغنـدا لتطـورات تشـغيلية كـبيرة على مـدار العـام بهـدف تعزيـز مكانتـه في السـوق وتحـسين تجربـة العملاء، حيـث تضمنـت هـذه التغـييرات تبني نمـوذج أعمـال مطـوّر يهـدف إلى إعـادة هيكلـة الفـروع لتحويلها إلى مراكـز أعمال حيوية. كما شـهد العـام تعـيين مديريـن جـدد للفـروع لتمـكين هـذه المراكـز مـن التعامـل بشـكل اسـتباقي مـع العـملاء وتعزيـز نمـو الأعمال. وبالتـوازي مع ذلك، نجح البنـك في جني ثمار جهـود فريق الخدمات المصرفيـة المؤسسـية الـذي تـم تشـكيله في إطـار خطـط التطوير، حيـث سـاهم في تعزيـز عمليـات البنـك وتسـهيل نمـو الودائع مـن خلال التوسـع في خدمـة قطاعـات جديـدة.

الإنجازات الرئيسية

نجـح البنـك في تحقيـق العديـد مـن الإنجـازات الرئيسـية خلال العام، حيث سـجل أعلى معدل نمو سنوي لمحفظة الودائع، والتي تجاوزت قيمتهـا ٢٠٠ مليار شيلينغ أوغنـدي، فيمـا سـجلت محفظـة القروض والتسـهيلات الائتمانيـة ثاني أعلى معـدل نمـو سـنوي، متجـاوزة الأهـداف المتوقعـة بالميزانيـة ومؤكـدةً على مرونـة العمليـات التشـغيلية وسـط التقلبـات التي تشـهدها السـاحة الاقتصاديـة.

تعزيز نمو المحفظة

تـم توزيـع أصـول المحفظـة بشـكل اسـتراتيجي لتحقيـق التـوازن المنشـود بين أصـول قطاعـي التجزئـة المصرفيـة والمؤسسـات، فقـد شـكلت محفظـة قـروض العـملاء الأفـراد ٣,٤٪ مـن إجمالي قيمة المحفظة التمويلية، فيما شـكلت محفظـة قروض الشركات نسـبة ٩٦,٦٪ المتبقيـة، علمًا بأن هـذا التوزيـع الاسـتراتيجي يأتي في إطـار أهـداف البنـك لتلبيـة الاحتياجـات المتنوعـة لمختلـف شرائـح العـملاء وتعظيـم العوائـد المقدمـة لهـم.

تعزيز ابتكار المنتجات

واصل بنك القاهرة أوغندا ابتكار منتجات جديدة لخدمة عملاءه من الأفراد والشركات، حيث أطلق حساب «كايرو سلام»، والمصممة لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة للعملاء، بالإضافة إلى قنوات الدفع «الأنصاري» و«صاصولا»، لتوفير تجربة بنكية مريحة وسلسة لجميع العملاء.

المبادرات الرقمية

قام بنك القاهرة أوغندا بإطلاق مجموعة من مبادرات التطوير الرقمي بهدف تحسين تجربة العملاء والكفاءة التشغيلية، ومن بينها، خدمة استرداد الرسوم الإدارية تلقائيًا، وكشوف الحسابات الإلكترونية الشهرية، والرسائل النصية للمعاملات الفورية، وخدمة التحويل من حسابات البنك للمحافظ الإلكترونية. وتساهم هذه الخدمات الإلكترونية في تسهيل تجربة العملاء البنكية وتعزز مكانة البنك الرائدة في تقديم الحلول البنكية الرقمية.

الاستراتيجية التطلعية

قام بنك القاهرة أوغندا بتحديد مجموعة شاملة من الاستراتيجيات التطلعية لضمان الحفاظ على معدلات نمو وربحية مستدامة، حيث سيقوم البنك بالتركيز على التطوير المستمر لقدرات فريق العمل وتنمية محفظة المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك، يهدف بنك القاهرة أوغندا إلى تطبيق نهج التكلفة المتغيرة، عبر زيادة نسبة العوائد المطبقة على الودائع، لتعزيز مبيعات الودائع وسد الفجوات قصيرة الأجل بالميزانية بكفاءة.

علاوة على ذلك، يهدف البنك إلى زيادة مبيعات القروض بالعملات المحلية واستهداف شرائح جديدة من العملاء لمنحهم تمويلات بعوائد أعلى وبالتالي تحسين صافي هامش العوائد وتعظيم الربحية. كما يهدف البنك إلى تنويع مصادر الإيرادات من خلال الاعتماد على حلول تحصيل المدفوعات والاستفادة من المنتجات الجديدة لتعزيز الربحية. بالإضافة إلى ذلك، يلتزم البنك بالتوسع بمحفظة الحلول الرقمية لزيادة قدرته التنافسية في السوق وتوفير أحدث الحلول الرقمية للعملاء.

شركة كايرو للتأجير التمويلي

كايرو للتأجير التمويلي هي الشركة الرائدة في مجال حلول التأجير التمويلي في مصر، حيث تأسست مطلع عام ٢٠١٨ بهدف التوسع بباقة المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك القاهرة في مجال خدمات التمويل غير المصرفي. وتقدم الشركة باقة متنوعة من منتجات وخدمات التأجير التمويلي، تشمل الوحدات العقارية التجارية والإدارية والنظم التكنولوجية وتكنولوجيا المعلومات وإدارة الأساطيل. وقد أطلقت الشركة نشاط التخصيم عام ٢٠٢٢ في ضوء حرص الشركة على تنويع أعمالها وتوفير رأس المال العامل للعملاء من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي صممت خصيصًا لتلبية احتياجات كل عميل.

تنفرد الشركة بقدرتها على توفير خدمات استشارية استثنائية ونموذج تشغيلي يتميز بالتكامل من أجل ضمان كفاءة استراتيجية إدارة محفظة استثماراتها ومواصلة تقديم تجربة فريدة للعملاء، مستفيدة من فريق عملها الذي يضم أصحاب الخبرات الواسعة. كما تمكنت الشركة من الاستفادة من التكامل والترابط بين مختلف قطاعات البنك لتعظيم القيمة للعملاء، وذلك باعتبارها إحدى الشركات التابعة لأكبر البنوك العاملة في القطاع المصرفي في مصر.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم مسيرة بنك القاهرة الناجحة والعريقة في دعم جهود الشركة لتوسيع قاعدة عملائها، والاستفادة من أوجه التكامل القائمة بين المؤسستين، وكذلك موارد البنك، سعيًا لتعظيم القيمة لجميع الأطراف ذات العلاقة ودعمهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمشروعاتهم.

أبرز إنجازات ٢٠٢٣

نجحت شركة كايرو للتأجير التمويلي في تحقيق أداء مالي قوي وترسيخ مكانتها الرائدة في قطاع التأجير التمويلي بمصر طوال عام ٢٠٢٣، على الرغم من التحديات التي شهدتها الساحة الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة، مستفيدةً من استراتيجية استمرارية الأعمال التي تتبناها وسجلها الحافل بالإنجازات.

وتتضمن أبرز إنجازات الشركة خلال العام، نجاحها في زيادة رأسمالها المدفوع بمقدار ٥٠ مليون جنيه مصري، ليصل إجماليه إلى ٤٠٠ مليون جنيه مصري، حيث تلك الخطوة التزام الشركة بخطط النمو وقدرتها على توسيع قاعدة عملاءها وجودة الخدمات المقدمة.

كما تمكنت الشركة من تحقيق العديد من الإنجازات البارزة خلال عام ٢٠٢٣، مدعومة بجهودها التوسعية لتنويع باقة خدماتها وقاعدة عملائها والقيادة الفعالة لمجلس الإدارة. جدير بالذكر أن الشركة قامت بتنفيذ صفقة تمويل مشروع في قطاع الرعاية الصحية بمصر بالتعاون مع اثنين من الشركات الرائدة، وذلك بقيمة إجمالية بلغت ٨٠٠ مليون جنيه، مما يعكس كفاءتها في إتمام الصفقات المالية المعقدة.

علاوة على ذلك، قامت الشركة بتوفير خدمات التأجير التمويلي لشركات تمويل المشروعات العاملة في مختلف القطاعات، مع التركيز بشكل خاص على قطاعي الرعاية الصحية والطباعة والتغليف، حيث تهدف تلك الخطوة الاستراتيجية إلى توسيع باقة خدمات الشركة وتسليط الضوء على كفاءتها في تحديد الفرص الواعدة والاستفادة منها.

بالإضافة إلى ذلك، حافظت الشركة على حصتها السوقية ونجحت في ترسيخ مكانتها الرائدة باعتبارها واحدة من أكبر عشرة شركات للتأجير التمويلي في مصر خلال عام ٢٠٢٣. كما تمكنت الشركة من تعزيز نموها وقدرتها التنافسية، مدعومة بخبراتها الواسعة ونهجها الاستراتيجي، على الرغم من التحديات المصاحبة لنمو أعمال الشركة وحجم السوق الحالي.

الاستراتيجية التطلعية

استشرافًا للمستقبل، قامت شركة كايرو للتأجير التمويلي بوضع عدة استراتيجيات استباقية لتعزيز كفاءة عملياتها وباقة خدماتها، حيث تتطلع الشركة إلى إطلاق نظام الفواتير الإلكترونية المتطور لتحسين الإجراءات المحاسبية، وتسهيل إتمام المعاملات المالية وتعزيز الكفاءة التشغيلية الشاملة في جميع إدارات الشركة. كما تخطط الشركة لبدء أنشطتها في قطاع تمويل الرهن العقاري، بهدف زيادة حصتها السوقية وتوفير حلول مالية شاملة لعملائها. وتعكس هذه الخطوة التزام الشركة بتقديم خدمات مالية متكاملة وتلبية احتياجات عملائها دائمة التطور. كما تؤكد الاستراتيجيات الاستباقية التي تتبناها الشركة مدى حرصها على تقديم أحدث الحلول المبتكرة وتحسين الكفاءة التشغيلية، سعيًا لضمان نجاحها على المدى البعيد في قطاع التأجير التمويلي الواعد.

شركة كايرو للصرافة

أطلق بنك القاهرة شركة كايرو للصرافة في نوفمبر ٢٠٢٢، وهي أولى شركاته المتخصصة في صرف العملات الأجنبية. تم تأسيس الشركة لتقديم خدمات تداول العملات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين خدمات البنك والشركة لتوفير باقة شاملة من الحلول المالية لقاعدة واسعة ومتنوعة من العملاء وفقًا للوائح البنك المركزي ووحدة مكافحة غسيل الأموال. وتلعب شركة كايرو للصرافة دورًا محوريًا في دعم رؤية الدولة المعنية بتعزيز الشمول المالي، ومواجهة التحديات الناتجة عن تداول العملات بالأسواق الموازية، وذلك عبر توفير مجموعة كبيرة من الحلول المالية، ولا سيما، للفئات التي لا تحظى بخدمات مالية ملائمة. كما تحرص الشركة على تحسين تجربة العملاء بداية من توفير فروع مريحة وجديدة وصولاً إلى منح الموظفين تدريبات متخصصة تماشيًا مع ثقافة الشركة المرتكزة على اكتساب رضا العملاء والحفاظ عليهم.

الإنجازات الرئيسية

في إطار حرص الشركة المتواصل على تقديم خدمات مالية يسهل الوصول إليها وتعزيز الشمول المالي، شهد العام تحقيق الشركة أداء مالي قوي مدعومًا بزيادة حجم معاملات التداول بالعملات الأجنبية الرئيسية بقيمة ٢,١ مليون دولار أمريكي، و١,٣ مليون يورو، و٢,٢ مليون ريال سعودي، لتصل القيمة الإجمالية لمعاملات البيع والشراء بالعملة المحلية إلى ما يقرب من ٣١٤ مليون جنيه مصري.

وفي ضوء جهود الشركة التوسعية، نجحت الشركة في افتتاح واستكمال ٩ فروع جديدة خلال عام ٢٠٢٣. علاوة على ذلك، حصلت شركة كايرو للصرافة على موافقة البنك المركزي المصري لافتتاح ٣ فروع بمطار القاهرة، لتصبح بذلك الشركة الأولى والوحيدة في مصر المصرح لها بإتمام أنشطة التداول داخل المطار، مما يعد إنجازًا كبيرًا على الصعيد التشغيلي.

وتخطط شركة كايرو للصرافة للتوسع بنطاق شبكة فروعها في جميع محافظات مصر عبر افتتاح ٥٠ فرع جديد خلال الثلاث سنوات المقبلة. كما تتضمن الاستراتيجية التطلعية للشركة مواءمة جهودها التوسعية مع متطلبات السوق دائمة التطور لتلبية احتياجات العملاء بكفاءة والاستجابة لمتغيرات السوق. بالإضافة إلى ذلك، تعتزم الشركة التركيز على تعزيز مستويات ربحية كل فرع من خلال توفير وتطوير الخدمات الإضافية وفقًا للوائح البنك المركزي المصري. كما ستلتزم الشركة بتوفير أقصى درجات المرونة للعملاء والاستجابة بسرعة لاحتياجاتهم بالتوازي مع التركيز على تعزيز مستويات الربحية وتعظيم القيمة.

تالي

قام بنك القاهرة بإطلاق شركة تالي في مارس ٢٠٢٣، وهي أولى المنصات الشاملة للمدفوعات الرقمية الخاصة بالبنك، حيث تنفرد تالي ببنية تكنولوجيا أساسية تضاهي المعايير العالمية لتزويد العملاء بمنظومة مدفوعات رقمية شاملة. وتهدف الشركة إلى ربط جميع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك، البنوك والتجار والمستهلكين عبر تزويدهم بباقة متنوعة من الخدمات المالية عن طريق منصة متكاملة لإتمام المدفوعات الرقمية بأمان، وذلك في إطار جهود بنك القاهرة لدعم مبادرات الشمول المالي في مصر. تقوم تالي بتعريف المدفوعات على

أنها تسوية رقمية للمستحقات بين طرفين، ويتضمن ذلك قيام العميل بتسوية مدفوعات التجار أو فواتير الشركات، والتجار الذين يقومون بتسوية مدفوعات موردیهم من الشركات، والشركات التي تقوم بتسوية سلسلة الإمداد والتوريد وفواتير الخدمات الخاصة بهم. كما توفر المنصة للمستخدمين جميع شبكات الدفع المتاحة بما في ذلك المحافظ الرقمية وبطاقات ماستركارد وفيزا وميزة، وكذلك أنظمة المدفوعات المتكاملة وغرفة المقاصة الآلية المصرية.

أبرز الإنجازات

نجحت تالي خلال العام في بدء عملياتها التشغيلية وإطلاق أجهزة نقاط البيع الذكية بنظام تشغيل «أندرويد»، لتزويد مستخدمي المنصة بحلول دفع سهلة الاستخدام. كما قامت الشركة بتوسيع باقة خدماتها لمواكبة متطلبات السوق المتنوعة عبر إطلاق بوابة مدفوعات التجارة الإلكترونية وخدمات التحكم في الحساب باستخدام رموز المصادقة. علاوة على ذلك، نجحت تالي في عقد شراكات مع أبرز الجهات مثل بنك القاهرة وتيلدا، وهي أول تجربة دفع متكاملة بالبطاقة الرقمية في مصر دون الحاجة لوجود حساب بنكي لدى المشتركين بالخدمة، وهو ما يعكس التزام شركة تالي بتلبية احتياجات العملاء دائمة التغير عبر توفير أحدث حلول تكنولوجيا المدفوعات الملائمة.

الاستراتيجيات التطلعية

تهدف تالي إلى التركيز على تعزيز نقاط التفاعل الأساسية بين مستخدمي المنصة والأطراف المستفيدة لضمان تقديم خدمة سلسة وفعالة عبر دمج مجموعة من الحلول ذات القيمة المضافة مثل خدمة «الشراء الآن والدفع لاحقًا» وخدمة «الترميز الرقمي للبيانات»، مما سيثمر عن تنويع وتوسيع محفظة خدمات تالي في قطاع المدفوعات الرقمية. ولإطلاق هذه الخدمات، ستقوم تالي بتخصيص موارد إضافية تجاه الأصول التكنولوجية مع تأهيل فريق العمل داخل الشركة بالخبرات اللازمة لتطوير ومعالجة البرامج. علاوة على ذلك، تستهدف الشركة تبني حلولاً واستراتيجيات أكثر مرونة من أجل زيادة وتنويع مصادر الإيرادات.

شركة حراسات للأمن والحراسة

أسس بنك القاهرة شركة حراسات للأمن والحراسة عام ٢٠١٩، وتم إطلاقها في الأساس بهدف تعزيز المنظومة الأمنية للبنوك، ومع ذلك، نجحت الشركة في التوسع بمحفظة عملائها لتوفير خدمات أمنية وحراسة فائقة الجودة في مختلف القطاعات بجميع أنحاء الجمهورية، بما في ذلك، البنوك والفنادق والمصانع والشركات والسفارات والمنشآت السكنية.

تنفرد الشركة بتقديم العديد من المزايا التنافسية والاستراتيجية بقطاع الخدمات الأمنية، مدعومةً بفريق عمل يضم نخبة من أكفأ الكوادر في هذا المجال، والذين توفر لهم الشركة تدريبات أمنية مستمرة وتحرص على تقييم جودة خدماتهم بدقة. بالإضافة إلى ذلك، تلتزم الشركة بتوفير أحدث الحلول والأساليب التكنولوجية المبتكرة والمتطورة لخدمات الأمن والحراسة، وأدوات تقييم المخاطر، لتزويد العملاء بخطط أمنية مرنة مصممة خصيصًا وفقًا لاحتياجاتهم، وضمان تقديم تغطية أمنية شاملة لأعمالها في أنحاء الجمهورية. علاوة على ذلك، تقوم الشركة بتقديم خدماتها بالتنسيق مع الجهات والمؤسسات الأمنية الرسمية، مما يعزز مصداقية الخدمات المقدمة.

أبرز الإنجازات

واصلت حراسات جهودها التوسعية في عام ٢٠٢٣ لتنويع قاعدة عملائها عبر توقيع عقود جديدة مع أبرز العملاء في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت الشركة بتأسيس مقر رئيسي جديد في المعادي بهدف تعزيز تواجدها في المناطق الحيوية والاستراتيجية وتوطيد علاقاتها مع العملاء والشركاء. علاوة على ذلك، قامت حراسات بإطلاق حملة ترويجية لتحسين الصورة العامة للشركة، إلى جانب تطوير الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي لرفع مستوى الوعي بعلامتها التجارية. بالإضافة إلى ذلك، تنفرد حراسات بتقديم تكنولوجيا تتبع موظفي الحراسة لتقييم أدائهم، وهي الشركة الوحيدة في مصر التي تقوم بتوفير هذا النظام المبتكر. جدير بالذكر أن حراسات قامت بتوقيع اتفاقية شراكة مع البنك الزراعي المصري للتوسع بشبكة خدماتها كما تم انضمام بنك البركة والبنك الزراعي المصري إلي هيكل مساهمي الشركة.

الاستراتيجيات التطلعية

استشرافًا للمستقبل، ستقوم حراسات بتنفيذ استراتيجيات رئيسية بهدف تحسين الصورة العامة للشركة مع الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة. كما ستواصل الشركة تطوير خدماتها تماشيًا مع مسيرة النمو الخاصة بها، فضلاً عن الاستثمار في موظفيها من خلال تبني مبادرة «المستثمرون في الموارد البشرية» لتعزيز مكانتها كجهة العمل المفضلة للراغبين في الحصول على وظائف. وفي ضوء جهود حراسات لتوسيع وتنويع محفظة خدماتها وعملائها، ستركز الشركة على زيادة حصتها السوقية ومستويات الربحية.

الخدمات

- الأمن والحراسة
- التدريب الأمني
- تقييم المخاطر الأمنية
- تنظيم وتأمين المناسبات
- تحليلات المخاطر الأمنية والحد منها
- التحقيقات الخاصة بالشركات والقطاعات الأخرى
- حراسة المنشآت
- حراسة كبار الشخصيات

Key Clients

التجاري وفا بنك Attijariwafa bank
بنك القاهرة Banque du Caire
بنك البركة alBaraka Bank
بنك مصر Banque Misr
الخباز Al-Khbaz desserts & bakery
Green Park
UECC
كايرو للصرافة Cairo Exchange
JANNA
SECTORS CONSTRUCTION
UCMAS EDUCATION WITH A DIFFERENCE
شركة التعمير
الهلال الأحمر المصري EGYPTIAN RED CRESCENT
CLEOPATRA HOSPITALS GROUP CHG

محفظة
الاستثمارات

صندوق إنكلود للتكنولوجيا المالية

تم تأسيس صندوق «إنكلود» للتكنولوجيا المالية بموجب شراكة بين بنك مصر وبنك القاهرة والبنك الأهلي المصري وشركة بنوك مصر. ويهدف الصندوق إلى دعم جهود ريادة الأعمال وتعزيز الشمول المالي في مصر بإجمالي حجم يبلغ ١٠٥ مليون دولار أمريكي، حيث تتماشى أهداف الصندوق مع استراتيجية البنك المركزي المصري المعنية بتعزيز التحول الرقمي ودعم مجال تكنولوجيا الخدمات المالية دائم النمو داخل مصر وخارجها. كما يستهدف الصندوق تمكين شركات تكنولوجيا الخدمات المالية الناشئة، والتي يتراوح رأسمالها ما بين ٥٠٠ ألف دولار أمريكي و٥ مليون دولار أمريكي، من خلال تزويدها بخدمات الدعم الرئيسية والتمويل والرؤى الاستراتيجية لمساعدتها في تنمية أعمالها.

أبرز تطورات عام ٢٠٢٣ والمحفظة الاستثمارية

بلغت القيمة التقديرية لرأس المال المستهدف للصندوق ١٥٠ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٢٣، وهو ما يؤكد التزام الصندوق بتحقيق أهدافه لدفع عجلة الابتكار ودعم النمو المستدام في مجال تكنولوجيا الخدمات المالية. وبلغ معدل العائد الداخلي المتوقع للصندوق ٢٥٪، وهو شهادة على إمكانات النمو الواعدة التي يحظى بها الصندوق وقدرته على تحقيق عوائد جذابة للمستثمرين بالتوازي مع مراعاة الابعاد الاجتماعية والاقتصادية لمحفظة استثماراته.

تضم محفظة استثمارات صندوق «إنكلود» مجموعة متنوعة من الشركات التي ترتكز أعمالها على تكنولوجيا الخدمات المالية، والتي تحظى بنموذج أعمال فريد ومبتكر يمكنها من إحداث مردود إيجابي في هذا المجال بما يضمن نموه واستقراره. ومن أبرز الشركات التي قام الصندوق بالاستثمار بها، هي شركة «Paymob»، الشركة الرائدة في تقديم حلول المدفوعات الرقمية والبنية التكنولوجية، والمصممة خصيصًا لتمكين مقدمي الخدمات المالية وإتاحة معاملات الدفع بطريقة سهلة وسريعة في أسواق المنطقة.

كما تشمل أهم استثمارات المحفظة، تطبيق «خزنة»، والمصمم لتقديم حلول ائتمانية للأفراد الذين لا يحظون بتغطية الخدمات المالية، حيث يقدم لهم خدمات مالية مميزة، ومنها خدمات السلف النقدية وخدمات الشراء الآن والدفع لاحقًا والتحويلات وسداد الفواتير، وذلك من خلال منصة متكاملة وسهلة الاستخدام، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي بين مختلف فئات المجتمع عبر تلبية احتياجاتهم المالية الأساسية.

علاوة على ذلك، ضخ الصندوق استثماراته في تطبيق «لاكي»، لتحسين تجربة العملاء الشرائية من خلال توفير باقة حصرية من الخصومات والعروض الترويجية ومزايا الاسترداد النقدي. ويجمع التطبيق بين سهولة الاستخدام والخدمات عالية القيمة، مما يساهم في تنشيط سوق التجزئة وزيادة تفاعل العملاء.

ومن جانب آخر، يستثمر الصندوق في شركة «مُزارع»، والتي تهدف إلى سد الفجوة بين المزارعين والمشترين عبر توفير حلول تمويلية ملائمة للمزارعين لتمكينهم من الامتثال للمعايير المحلية والدولية وتعزيز كفاءة سلسلة التوريد، مما سيساهم في تطبيق أفضل الممارسات الزراعية المستدامة.

ومؤخرًا، قام الصندوق بالمشاركة في تمويل شركة «فلاب كاب»، وهي منصة تمويلية رائدة قائمة على اعتماد الإيرادات في مجال التجارة الإلكترونية. وتهدف المنصة إلى مساعدة المتاجر الإلكترونية في الاستفادة من مقومات النمو عبر تقديم خدمات تحليل البيانات وتمويل المخزون، مما سيساهم في إحداث طفرة تكنولوجية في نمو الشركات العاملة بقطاع التجارة الإلكترونية. جدير بالذكر أن الصندوق ساهم في ضخ استثمارات استراتيجية في منصات «بارتمنت»، و«وان أوردر»، و«جرينتا» وهو ما يعكس التزام الصندوق بدعم الابتكار في مختلف القطاعات، وبالتالي دفع عجلة النمو المستدام وتشكل مستقبل القطاع المالي.

صندوق أفانز

يعد صندوق أفانز أول أداة استثمارية من نوعها في مصر، حيث تم تأسيسه من خلال تحالف بين بنك القاهرة وبنك مصر والبنك الأهلي المصري والبنك الأهلي المتحد وبنك قناة السويس والبنك المتحد وبنك التجاري وفا، إلى جانب مؤسسات محلية رائدة أخرى مثل شركة مصر للتأمين القابضة، وأفانز كابيتال مصر، وأفانز كابيتال لتأسيس وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار. ويستهدف الصندوق تطوير منظومة صناديق الاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر في مصر مع توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد قام المستثمرون الرئيسيون في الصندوق بجمع ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه وفقًا لتوجيهات البنك المركزي المصري المعنية بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل جديدة.

أبرز إنجازات عام ٢٠٢٣

بلغ إجمالي رأسمال الصندوق ٩٠٥ مليون جنيه، وبلغ رأس المال المصرح به ٢ مليار جنيه مع معدل عائد متوقع بنسبة ٢٠٪ تقريبًا. وقد استثمر الصندوق في العديد من الشركات الناجحة التي سجلت نتائج إيجابية ونموًا ملحوظًا، بما في ذلك صندوق «ازدهار»، وشركة «تريلا»، وصندوق «ديسرتيك»، وشركة «بوسطة»، في ضوء التزام الصندوق بالاستثمار في الشركات التي تحظى بإمكانات نمو واعدة، وتساهم في إحداث نقلة نوعية وتغيير ملموس في القطاعات العاملة بها.

صندوق استثمار مصر العقاري

تم إطلاق صندوق مصر العقاري عام ٢٠٢٢ بالتعاون بين بنك القاهرة وبنك مصر ومجموعة مصر القابضة للتأمين وشركة أليانز مصر، حيث يركز الصندوق على الاستفادة من النمو الكبير

> **"يبلغ إجمالي حجم صندوق «إنكلود» للتكنولوجيا المالية ١٠٥ مليون دولار أمريكي.**

والمستمر لقطاع العقارات في مصر عبر الاستثمار في محفظة متنوعة من الأصول والوحدات العقارية المُدرة للدخل، والتي توفر عائد إيجار دوري، وتتميز بمعدل إشغال مرتفع، مما يجعلها مصدرًا موثوقًا للدخل المنتظم. كما يهدف الصندوق إلى تعظيم الاستفادة من الزيادة المتوقعة للقيمة السوقية لهذه الأصول. ويوفر الصندوق للمستثمرين عوائد جذابة على الاستثمارات العقارية وفرص واعدة لزيادة رأس المال، مما يجعله أفضل الخيارات للمستثمرين الراغبين في تنمية ثرواتهم بشكل منتظم على المدى البعيد.

ويستهدف الصندوق زيادة رأس المال إلى ٧٥٠ مليون جنيه ومعدل عائد ١٨٪ بالاستثمار في أصول عقارية تجارية من بينها أصول من مجموعة طلعت مصطفى بمشروعي الرحاب ومدينتي، والتي ارتفعت قيمتها منذ الاستحواذ عليها بنسبة ٤٠٪. ومنذ إطلاقه بلغ الإغلاق الأول للصندوق ٣٦٠ مليون جنيه، حيث ساهم البنكين ومجموعة مصر القابضة للتأمين بحوالي ١٠٠ مليون جنيه لكل منها، فيما ساهمت أليانز بالمبلغ المتبقي البالغ ٦٠ مليون جنيه.

صندوق استثمار كاتاليست

تم إطلاق صندوق كاتاليست كابيتال مصر باعتباره أول صندوق خاص مغلق للاستثمار المؤثر في مصر والشرق الأوسط، ويتم إدارته بواسطة شركة كاتاليست بارتنرز القابضة. وتركز أعمال الشركة على تنمية الاستثمارات عبر توفير الدعم التنموي وبناء القدرات في المجالات الحيوية مثل الحوكمة والمحاسبة والتخطيط الاستراتيجي. كما يشمل نطاق أعمال الشركة إدارة صناديق الاستثمار المباشر، من خلال ذراعها الاستثماري «كاتاليست للاستثمار المباشر»، باعتباره إحدى الأنشطة الجوهرية لتعزيز الأعمال المستدامة وتحقيق مردود إيجابي في هذا القطاع المتميز. تستهدف الشركة المؤسسات المالية غير المصرفية والعاملة في القطاعات الدفاعية مثل الأدوية، والخدمات اللوجستية، والزراعة، والتعليم، والأغذية والمشروبات، والصناعة، بهدف تعزيز ممارسات الاستثمار المسؤول.

تم إطلاق صندوق كاتاليست كابيتال مصر لتعظيم العائد المالي للمستثمرين خلال إطار زمني يتراوح بين ٣٦ و ٦٠ شهرًا، يتضمن تحديد المصادر والتقييم، والتصميم، والعناية الواجبة، والعرض، والاستحواذ على الحصص، ومرحلة التنفيذ والتخارج. ويساهم بنك القاهرة في الصندوق باستثمار قيمته ٥٠ مليون جنيه، بينما تستثمر شركة مصر القابضة للتأمين، وشركة مصر للتأمين، وشركة مصر لتأمينات الحياة، وصندوق مصر للتمويل والاستثمار، وآخرون مجتمعين ٥٠٠ مليون جنيه. ومن المتوقع أن يحصل المستثمرين على معدل عائد يتراوح بين ٢٠٪ و ٢٥٪.

بالإضافة إلى ذلك استثمر الصندوق بشكل استراتيجي في شركة الإسكندرية للتنمية الصناعية والتي قامت بتوقيع اتفاقية تعاون مع شركة تيدا مصر لتطوير المنطقة الاقتصادية وتأسيس مصانع مؤهلة لتحقيق التنمية الصناعية، وهو ما يعكس التزام الصندوق بالاستثمارات المستدامة ذات المردود الإيجابي.

جدير بالذكر أن كاتاليست بارتنرز القابضة هي بنك استثماري رائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتتمثل مهمته في تعزيز النمو والابتكار والاستدامة في العديد من المشروعات الاستثمارية.

صندوق استثمار صوارى فينشرز

صوارى فينشرز هي شركة متخصصة في استثمارات رأس المال المخاطر، حيث تستثمر في الحلول التكنولوجية الابتكارية بأسواق شمال إفريقيا، من خلال توفير حلول تمويلية للشركات الناشئة في مراحلها المبكرة، والعاملة بمختلف القطاعات، بما في ذلك، خدمات الإنترنت، وخدمات التكنولوجيا المالية وتكنولوجيا التعليم والصحة، وكذلك ابتكارات التكنولوجيا المتقدمة في مجالي الهندسة والعلوم، والتجارة الإلكترونية وتطوير البنية الأساسية. وتضم الشركة فريق من أكفأ الخبراء المتخصصين في مساعدة رواد الأعمال على تحقيق أهدافهم. ومن أبرز المساهمين في الشركة، بنك القاهرة، وبنك مصر، والبنك الأهلي المصري، والشركة القابضة المصرية الكويتية، وبنك السويس، وشركة مصر للتأمين، ومصر لتأمينات الحياة، ومصر القابضة للتأمين. وتبلغ مساهمة بنك القاهرة في صندوق صوارى حوالي ٥٠ مليون جنيه، فيما يبلغ إجمالي قيمة الصندوق ٤٤٤ مليون جنيه، بمعدل عائد داخلي ٢٥٪. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، نجحت مجموعة من الشركات التي قام الصندوق بتمويلها في تحقيق نتائج مالية قوية مع زيادة معدل العائد الداخلي، ومن بينها، الميتور، وماني فيلوز، وفاتورة، وPearl Semiconductor.

منهج
الاستدامة

استراتيجية الاستدامة

تعظيم المردود الإيجابي لعملياتنا المصرفية

نجح بنك القاهرة في وضع أسس راسخة لمواصلة تحقيق النمو على المدى الطويل، مدعومًا بالاستراتيجيات والرؤى الابتكارية التي يتبناها، وكذلك التزامه المتواصل بدمج ممارسات الاستدامة، والتي يسعى من خلالها إلى تنمية معدلات الربحية وتعظيم المردود الإيجابي على المجتمعات المحيطة بشكل عام. ويقوم نهج الاستدامة ببنك القاهرة على مجموعة من الركائز التي تمثل حجر الأساس لمرحلة التحول الثانية التي يشهدها البنك، وهي تتضمن:

الاستراتيجية | **بناء القدرات** | **استدامة العمليات الداخلية وآليات الحوكمة** | **إعداد التقارير والإفصاح**

الاستراتيجية

يتبنى بنك القاهرة استراتيجية متكاملة لدمج ممارسات الاستدامة، والتي تعتبر الأساس الداعم للنجاحات التي يحققها، نظرًا لتكاملها مع الاستراتيجية الرئيسية والأهداف المستقبلية للبنك. واستهل بنك القاهرة مسيرته في مجال الاستدامة بداية من عام ٢٠١٥، حيث واصل تطوير نهج أعماله ليتوافق مع أفضل معايير الاستدامة البيئية الوطنية والعالمية، وذلك على مستوى جميع العمليات سواء الداخلية أو الخارجية من خلال خدمات الإقراض.

بناء القدرات

ترتكز عملية التحول التي يشهدها البنك على تطوير مجموعة من الأدوات والموارد التي تساهم في رفع مستوى الوعي لدى الموظفين وكافة الأطراف ذات العلاقة، مع توسيع درايتهم بأفضل الممارسات في مجال الاستدامة. كما يحرص البنك على إطلاق مبادرات استراتيجية، متضمنة برامج التدريب المتخصصة بالتعاون مع أفضل الخبراء في المجال، بهدف تشجيع موظفي البنك والأطراف ذات العلاقة على تبني ممارسات الاستدامة، إدراكًا منهم لدورها المحوري في تعظيم قيمة الأعمال ودفعهم نحو تحقيق أهدافهم.

استدامة العمليات الداخلية وآليات الحوكمة

في إطار التزامه المتواصل بتحقيق أهداف الاستدامة، اتخذ البنك خطوات ملموسة لدفع التطور والتحول المستدام عبر مختلف عملياته، أهمها إنشاء إدارة التمويل المستدام، وتطوير سياسات الإقراض المسؤولة التي تراعي المعايير البيئية والاجتماعية، فضلاً عن تشكيل لجنة توجيهية معنية بتحقيق أهداف التنمية الاستدامة وتعزيز رحلة التحول للبنك.

التمويل المستدام

يركز بنك القاهرة على توجيه استثماراته بشكل استراتيجي لدعم المبادرات الخضراء وحلول الطاقة المتجددة، وهو ما يعكس التزامه بتحقيق التمويل المستدام، ودعم المشروعات التنموية التي من شأنها دفع عجلة النمو المستدام في مصر.

تبني سياسات الإقراض المسؤولة

تبلور جهود البنك لتحقيق معايير الاستدامة والشفافية في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية التي تراعي المعايير البيئية، مع ضمان امتثال عملياته للوائح والقوانين التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي فيما يخص الاستدامة والحوكمة البيئية. وتستند ممارسات الإقراض الخاصة بالبنك على إطار عمل متكامل يضم مجموعة من الإجراءات والحلول الفعالة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. كما يحرص البنك على الاستثمار في مبادرات وبرامج بناء القدرات، لتأهيل الموظفين وتطوير مهاراتهم والمعرفة اللازمة لتحديد المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بأنشطة الإقراض، مع تحسين كفاءة إدارتها.

مبادرات التمويل المستدام والسندات الخضراء

يستهدف بنك القاهرة تمويل المبادرات والمشروعات الخضراء، بما في ذلك مبادرات تمويل الألواح الشمسية والمركبات الكهربائية، مع تعظيم الاستفادة من السندات الخضراء ضمن استراتيجيته المستقبلية.

إدارة المخاطر

يحرص البنك على دمج الالتزامات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن إطار إدارة المخاطر الذي يتبناه، بالتوازي مع إعداد وصياغة استراتيجية لتمويل المناخ، والتي سيتم دمجها بالكامل مع أهداف الاستدامة الرئيسية. ويحرص البنك على تحسين وتحديث إطار إدارة المخاطر بما يواكب التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مع التركيز على تطوير عمليات التقييم الائتماني التي تراعي المخاطر البيئية والاجتماعية.

إعداد التقارير والإفصاح

يظل بنك القاهرة في طليعة المؤسسات التي تلتزم بإعداد تقارير الاستدامة منذ عام ٢٠١٥، حيث يواظب على تقديم تقارير الإفصاح التي تمتثل لأعلى معايير الشفافية. كما يلتزم البنك بتطبيق مبادئ المساءلة من خلال المشاركة في أهم المبادرات، مثل إعداد تقارير الاستدامة وفقًا لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، وكذلك الانضمام لمبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب نشر مبادئ العمليات المصرفية المسؤولة. وعلاوة على ذلك، يلتزم البنك بإعداد تقرير المتابعة الخاص بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وكذلك إصدار تقرير البصمة الكربونية.

التوجهات المستقبلية

يعتزم البنك مواصلة التزامه برفع مستوى الوعي بين العملاء والشركاء فيما يتعلق بأهمية تبني ممارسات الأعمال المستدامة، وذلك من خلال إطلاق المبادرات التعليمية والتوعوية الفعالة، لتمكين العملاء من اتخاذ قرارات مستنيرة تساهم في تحقيق النمو المستدام، بما يضمن تحقيق الربحية مع تخفيف المخاطر في الوقت ذاته.

المردود البيئي

يواصل بنك القاهرة التزامه بتطبيق أفضل ممارسات الاستدامة فيما يتعلق بالحد من المخاطر والتحديات البيئية، والتي تمهد الطريق لتحقيق مستقبل خالي من الانبعاثات الكربونية، وذلك عبر تبني منهج متكامل ومجموعة من الإجراءات الفعالة لخفض البصمة البيئية لكافة عمليات وأنشطة البنك، وبالتالي الحد من مخاطر التغيرات المناخية.

رفع الوعي بالممارسات البيئية

يلتزم بنك القاهرة بالحد من الآثار البيئية الناتجة عن أعماله بمختلف الفروع والمقرات، مستفيدًا من البنية التكنولوجية المتطورة وباقة المنتجات والحلول الابتكارية التي ينفرد بها.

الالتزام باللوائح والقوانين التنظيمية

يلتزم بنك القاهرة بكافة اللوائح والقوانين والضوابط البيئية الصادرة عن البنك المركزي، حيث يتبنى منهج استدامة متكامل لضمان امتثال كافة أنشطته وعملياته للوائح والمعايير ذات الصلة.

دعم تبني ممارسات الاستدامة

يواصل البنك استكشاف أساليب وحلول جديدة لدعم عملائه في تقليص البصمة الكربونية لعملياتهم، حيث يعتمد على المبادرات الإستراتيجية وحملات التوعية الفعالة، والتي تمكنهم من دمج أفضل ممارسات ومعايير الاستدامة في أنشطتهم التجارية.

رصد وقياس مدى التعرض لمخاطر تغير المناخ

يحرص بنك القاهرة على تبني توجهات استراتيجية لقياس ومتابعة مدى التعرض لمخاطر تغير المناخ، مع إدارتها بشكل فعال، وخاصة فيما يتعلق بتسهيل القروض التي ترتبط بمعايير الاستدامة. ومن هذا المنطلق، يواصل البنك تطبيق سياسات الإقراض البيئي والاجتماعي (E&S) التي تضمن امتثال كافة عملياته للاتفاقيات والالتزامات البيئية الوطنية والدولية، سعيًا إلى تحقيق نموذج مالي أكثر استدامة والمساهمة في الحد من المخاطر البيئية، وذلك من خلال دمج آليات إدارة مخاطر المناخ ضمن استراتيجية النمو المستدام التي يتبناها البنك.

التوجهات المستقبلية

يعتزم بنك القاهرة مواصلة دوره الفعال في تعزيز ممارسات الاستدامة داخل القطاع المالي وفي المجتمعات المحيطة بعملياته، حيث يستهدف تحديث وتطوير تقرير البصمة الكربونية، ما يؤهله لتحقيق أهداف المرحلة التالية من استراتيجية إدارة مخاطر المناخ التي يتبناها، والتي ستتضمن تقييم كثافة الكربون الناتج عن عمليات القطاعات المستفيدة من قروض البنك. وتعكس تلك التوجهات التزام البنك الراسخ بمواصلة دعم وتطبيق ممارسات التمويل المسؤول خلال الفترة القادمة.

الالتزام بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

منهج الإدارة

خفض البصمة البيئية للعمليات التشغيلية	تمويل المشروعات المستدامة
رفع الوعي بين الأطراف ذات العلاقة	تمويل مبادرات الحفاظ على البيئة
دعم جهات الحفاظ على البيئة	إعداد التقارير ومراقبة العمليات

المردود المجتمعي

دفع تأثير إيجابي وملموس على المجتمعات

يولي بنك القاهرة أهمية كبيرة للمسؤولية الاجتماعية، حيث يساهم بشكل فعال في خدمة الأفراد والمجتمعات المحيطة، وذلك من منطلق عقيدته الراسخة بأهمية تبني ممارسات فعالة ومستدامة تنهض بالاقتصاد الوطني وتحقق التنمية المجتمعية الشاملة. وفي هذا الإطار، أطلق بنك القاهرة العديد من المبادرات الاجتماعية التي تتوافق مع القيم والأولويات الاستراتيجية للبنك باعتباره أحد المؤسسات المصرفية الرائدة في مصر، وذلك بالتعاون مع أبرز الشركاء الموثوقين في مختلف المجالات. ويسعى البنك إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، من خلال بناء الشراكات الاستراتيجية وتبني المبادرات الفعالة، والتي تساهم بدورها في تسليط الضوء على الإمكانيات الهائلة التي يحظى بها الاقتصاد المصري. ويواصل البنك دفع تأثير إيجابي وملموس على المجتمعات، من خلال دمج ممارسات ومبادىء المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار أعماله اليومية.

ويتبنى البنك نهج متكامل للاستدامة، حيث يحرص على اتخاذ خطوات فعالة وملموسة لتحقيق التنمية المجتمعية، ومن ضمنها الانضمام لمبادرة الميثاق العالمي للأمم المتحدة بهدف دعم مبادىء المسؤولية الاجتماعية ضمن عملياته اليومية. ويقوم البنك بمتابعة وتقييم أداء الاستدامة من خلال إعداد تقرير المتابعة السنوي (PoC)، والذي يستعرض جهود البنك في دمج ممارسات الاستدامة ضمن أعماله ومدى نجاحه في تحقيق التأثير المرغوب.

الهدفين الأول والثاني

«القضاء على الفقر والحد من الجوع»

يشارك البنك بشكل فعال في العديد من المبادرات والحملات الخيرية، وفي مقدمتها توفير وجبات إفطار طوال شهر رمضان للفئات الأكثر احتياجًا، والتي يواظب على تنفيذها منذ عام ٢٠١٣ بالتعاون مع صندوق تحيا مصر، ونادي روتاري، ومؤسسة صناع الخير. وخلال السنوات الماضية، أطلق البنك العديد من الحملات الخيرية بالتعاون مع صندوق تحيا مصر، لتوفير مستلزمات واحتياجات فصل الشتاء للفئات الأكثر احتياجًا، وخاصة في صعيد مصر.

ومن جانب آخر، ساهم البنك في دعم حملة «العودة للمدارس»، والتي أطلقتها مؤسسة مصر الخير، لتوفير المستلزمات المدرسية للأطفال المحتاجين عبر مختلف المحافظات في مصر.

الهدف الثالث

«الصحة الجيدة والرفاهية»

شهد قطاع الرعاية الصحية في مصر العديد من التحولات التي تهدف إلى تقديم خدمات طبية متطورة فضلاً عن مستويات الرعاية الصحية التي تضاهي المعايير العالمية. وساهم البنك في تحقيق تلك التطورات، من خلال التعاون مع وزارة الصحة وأكبر مؤسسات الرعاية الصحية في مصر، لتنفيذ العديد من الحملات والمبادرات التي تساهم في دعم المجتمعات الطبية.

وخلال عام ٢٠٢٣، نجح البنك في تقديم مساهمات قيمة لدعم مؤسسات الرعاية الصحية في مصر، وعلى رأسها مؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب، ومستشفى أهل مصر، ومستشفى ٥٧٣٥٧، ومستشفى الناس، ومستشفى الهلال الأحمر ومستشفى القصر العيني، ومستشفى أيادي المستقبل، ومستشفى جامعة المنصورة، ومستشفى جامعة عين شمس. وأثمرت تلك المبادرات عن بناء مراكز ومنشآت طبية متخصصة ومزودة بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية، فضلاً عن المساهمة في تغطية التكاليف التشغيلية لتلك المؤسسات.

بالإضافة إلى ذلك، وقع بنك القاهرة اتفاقية تعاون مع جمعية الأورمان الخيرية، لدعم إنشاء محطة طاقة شمسية لتوليد الكهرباء لصالح مستشفيات شفاء الأورمان، ضمن مبادرة «الطاقة الخضراء»، من خلال المساهمة في خلق بيئة آمنة ونظيفة وخالية من الانبعاثات، إلى جانب تعزيز كفاءة العمليات وخفض تكاليف استهلاك الكهرباء. كما تضمنت الشراكة مع جمعية الأورمان تقديم حلول تمويلية لتسهيل عملية الحصول على الخدمات العلاجية للمرضى في مستشفى جامعة المنصورة.

ويساهم البنك بشكل فعال في مبادرات وحملات التوعية بمرض السرطان وطرق الوقاية منه، حيث وقع اتفاقية تعاون مع مؤسسة بهية للكشف المبكر وعلاج الشرطان، والتي استهدف من خلالها تقديم دعم مالي بقيمة ١٠٠ مليون جنيه لعلاج ألف مريض سرطان. كما أطلق البنك برنامج تطوعي لدعم مرضى السرطان وأسرهم، والذي يتضمن الزيارات المنتظمة إلى المستشفى وتقديم حملات توعية.

وقد عقد البنك شراكة مع مستشفى الناس للأطفال، وهي أحد أكبر المراكز الطبية في الوطن العربي وإفريقيا، والمتخصصة في مكافحة أمراض القلب المزمنة منذ عام ٢٠١٩. كما يدعم البنك مستشفى ٥٧٣٥٧ لعلاج سرطان الأطفال، من خلال المساهمة في تغطية التكاليف التشغيلية للمستشفى، فضلاً عن توفير المعدات الطبية الحديثة، وكذلك تخصيص غرفة لتقديم أنشطة الفنون والموسيقى للأطفال داخل المستشفى. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين الصحة النفسية للأطفال الذين يتلقون العلاج.

الهدف الرابع
«جودة التعليم»

تقديم المنح الدراسية في الجامعات والمدارس الفنية والمهنية

يركز بنك القاهرة على دعم المبادرات التعليمية التي تستهدف تمكين الأفراد من الحصول على فرص التعليم بجودة عالية، وتطوير مهاراتهم في المجالات المختلفة، حيث يدرك البنك أهمية الاستثمار في قطاع التعليم للنهوض بحياة الأفراد والمجتمعات، وتحقيق الرخاء الاقتصادي في مصر. وبالتعاون مع اتحاد البنوك المصري، نجح البنك في إبرام شراكات فعالة مع أبرز منظمات المجتمع المدني لبناء مجمعات ومنشآت تعليمية متكاملة في المناطق الأكثر احتياجًا، والتي تضم المدارس الابتدائية والثانوية. وخلال عام ٢٠٢٣، قام البنك بتقديم منح دراسية لدعم الطلاب المتفوقين أكاديمياً في عدد من الجامعات المرموقة:

- جامعة السويدي للتكنولوجيا - بوليتيكنيك مصر
- جامعة النيل
- الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
- جامعة الملك سلمان الدولية
- جامعة المنصورة الجديدة
- جامعة العلمين
- مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا

ويضع البنك على رأس أولوياته الاستثمار في قطاع التعليم إيمانًا بدوره المحوري في إعداد أجيال جديدة قادرة على النهوض بالمجتمعات، وذلك من خلال إطلاق برنامج المنح الدراسية لتمكين الطلاب من استكمال مرحلة التعليم العالي، وبالتالي تزويد سوق العمل بأكفأ الكوادر في مجالات التكنولوجيا. وفي نفس السياق، أطلق البنك برنامج «منحة بنك القاهرة» لدعم الطلاب المتفوقين في مجالات العلوم والتكنولوجيا، بما يشمل تكنولوجيا علوم البيانات، والشبكات والأمن السيبراني، والهندسة الكهربائية والإلكترونيات. وتتماشى تلك المبادرات مع جهود الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

ويواصل البنك جهوده الحثيثة لدعم الطلاب وتأهيلهم بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل، حيث عقد اتفاقية شراكة مع «إناكتس مصر» باعتباره حلقة الوصل بين الطلاب ومجتمع روّاد الأعمال والشركات الناشئة في مصر.

الهدفين السادس والحادي عشر
«المدن المستدامة والمياه النظيفة»

يلتزم بنك القاهرة بتنفيذ مبادرات التنمية الاجتماعية الفعالة في المناطق الأكثر احتياجًا في مصر، من خلال تقديم أوجه الدعم للمؤسسات والمشروعات التنموية التي تساهم في تعظيم المردود الإيجابي لتلك المجتمعات، وتتماشى تلك الجهود والمبادرات الطموحة مع الأهداف الاستراتيجية للحكومة المصرية.

وقد نجح البنك في إبرام اتفاقية شراكة مع مؤسسة «صناع الخير للتنمية» ليصبح في طليعة البنوك التي انضمت إلى مبادرة «حياة كريمة»، والتي تستهدف تطوير ١٢ قرية في النوبة بأسوان. ويسعى البنك إلى دعم أصحاب مشروعات الحرف اليدوية التراثية، من خلال إتاحة برامج التدريب المهني لتحسين مستوى معيشتهم وتوفير مصادر دخل جديدة للأفراد.

الهدف الثامن
«العمل اللائق ونمو الاقتصاد»

المرأة والشباب

يعتبر بنك القاهرة أحد أبرز المؤسسات التي تشارك بفعالية في مبادرات تنمية قدرات الشباب، من خلال تزويدهم بالأدوات والإمكانات اللازمة لدخول سوق العمل. وباعتباره أحد المؤسسات الرائدة في تقديم حلول التمويل متناهي الصغر، نجح البنك في تبني مبادرات ساهمت بشكل فعال في الحد من البطالة، وفي مقدمتها تدريب وتوظيف ٢١٠ شاب في محافظة سوهاج بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير.

وأطلق البنك مشروع القرض الحسن لتمويل ٢٠٠٠ مشروع صغير للفئات الأكثر احتياجاً من الشباب والسيدات بالتعاون مع جمعية الأورمان، وهو ما ساهم في توفير مصادر دخل جديدة للفئات الأكثر احتياجاً بمنطقة صعيد مصر، بالإضافة إلى دمجهم ضمن شبكة المنظومة المصرفية في مصر.

الهدف العاشر
«الحد من أوجه عدم المساواة»

أطلق بنك القاهرة مبادرة «SEED» بالتعاون مع مؤسسة حلم، والتي تستهدف دمج الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات العمل والمجتمعات بشكل عام، من خلال تزويدهم بالتدريب والأدوات اللازمة لدخول سوق العمل.

الأهداف ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦
«الحفاظ على البيئة»

أطلق البنك مبادرة « bGreen » خلال عام ٢٠٢٠، وذلك في إطار المبادرة الوطنية «اتحضر للأخضر» التي أطلقها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لتعزيز ممارسات الاستدامة البيئية في مختلف أنحاء الجمهورية. وقد ساهم البنك في تنفيذ العديد من المبادرات لنشر الوعي بأهم القضايا البيئية، فضلاً عن المساهمة في إعداد منظومة متكاملة لمواجهة التحديات والمخاطر البيئية العالمية.

معرض تراثنا للحرف اليدوية - جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

وقع بنك القاهرة اتفاقية شراكة مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للمشاركة في تنظيم معرض «تراثنا» كجزء من مبادرة «bGreen»، بهدف دعم صناعة المنتجات الصديقة للبيئة وتعزيز الحفاظ على الحرف اليدوية التراثية. وبفضل تلك الشراكة، نجح البنك في استعراض أعمال أكثر من ٢٠ حرفيًا ماهرًا من مختلف المحافظات في مصر. وشهد المعرض إقبالاً كثيفًا من قبل الجمهور، حيث نجح في تقديم تجارب متميزة من خلال استعراض تشكيلة متنوعة من المنتجات الحرفية المستدامة.

الهدف السابع عشر
«الشراكة من أجل تحقيق الأهداف»

- الوكالات التابعة للأمم المتحدة
- وكالات التنمية الدولية (GIZ, DEDI، سفارة السويد)
- الوزارات
- السفارات
- منظمات المجتمع المدني

فريق العمل

يحرص البنك باستمرار على استقطاب وتنمية أفضل المواهب في مجال الخدمات المصرفية، من خلال تزويدهم بالأدوات اللازمة لتطوير خبراتهم ومهاراتهم، مع ضمان لهم بيئة عمل إيجابية تدفعهم نحو تحقيق أهدافهم وطموحاتهم على الصعيد المهني والشخصي. كما يسعى البنك إلى ترسيخ مكانته كوجهة العمل المفضلة في المجال المصرفي، من خلال خلق بيئة عمل تتسم بالتنوع والمهنية، إلى جانب تحفيز الأداء المتميز بما يطابق أفضل الممارسات في المجال. وتضطلع إدارة الموارد البشرية للبنك بدور فعال في توظيف أكفأ الكوادر، وتقديم أفضل الدورات التدريبية، وذلك في ضوء حرصها على تنمية قدرات الموظفين وتعزيز التفاعل بينهم، بما ينعكس مردوده الإيجابي على أداء ونتائج البنك.

ويدرك بنك القاهرة أهمية إتاحة قنوات تواصل فعالة مع الموظفين وبأعلى مستويات الشفافية، لتحفيز مشاركتهم في تحقيق أهداف النمو الاستراتيجية للبنك، مع توسيع درايتهم بأهم التحديات والقرارات التي يتخذها البنك. كما يضع البنك على رأس أولوياته تعزيز رفاهية الموظفين، من خلال تقديم تغطية شاملة للتأمين الصحي، وتوفير برامج اللياقة البدنية، ونصائح التعامل مع الضغوط، وذلك في إطار إدراكه بالدور الحاسم لتلك المبادرات في تعزيز رفاهية الموظفين، وبالتالي تحقيق المزيد من النجاحات. وفي هذا السياق، أطلق البنك أول استبيان حول مشاركة الموظفين خلال عام ٢٠٢٣، وذلك بهدف جمع بيانات ومعلومات حول الفجوات في المشاركة بين الموظفين وتقديم حلول ملائمة لتعزيز مشاركتهم، على ان يساهم ذلك في ترسيخ مكانته وسمعته كوجهة العمل المفضلة عبر القطاع المصرفي في مصر.

٣٣٨

الموظفون الجدد خلال عام ٢٠٢٣

٨,٥٨١

موظف

٪٢٣,٦٧

الموظفون الجدد من السيدات خلال عام ٢٠٢٣

المزايا والمكافآت

تعكس سياسة المكافآت لبنك القاهرة التزامه الراسخ بتعزيز رفاهية ورضاء الموظفين من خلال تقديم مجموعة من التعويضات والمزايا التنافسية، وذلك بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وبالتالي ضمان تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

وخلال عام ٢٠٢٣، قام البنك بطرح مكافآت وتعويضات متميزة، تضمنت تقديم رواتب تنافسية، وحوافز مالية لأصحاب الأداء المتميز، بالإضافة إلى توسيع خطط المزايا التي يتبناها لتعزيز رفاهية الموظفين بشكل عام، والتي تضمنت:

- خطة تأمين صحي شاملة لجميع الموظفين وأفراد أسرهم، والتي يمكن الاستفادة منها فترة ما بعد التقاعد.
- إدراج وثيقة التأمين على الحياة ضمن خطة حماية الموظفين التي يقدمها البنك، بما يضمن رفاهيتهم المالية، بالإضافة إلى تغطية التأمين الصحي للخدمات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة، في حال تعرض الموظفين لحوادث غير متوقعة.
- يلتزم البنك بتطبيق كافة السياسات والقوانين المتعلقة بسوق العمل، حيث يتيح للموظفين من السيدات الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها ٩٠ يومًا، بالإضافة إلى الحصول على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها لمدة عامين على الأكثر.
- يمكن للموظفين الاستفادة من برنامج مكافأة نهاية الخدمة الاختياري المتاح للعاملين، حيث يقوم البنك بالمساهمة بضعف مساهمة الموظفين في صندوق خاص بشكل شهري مما يوفر مكافأة مجزية عند نهاية الخدمة، وهذا بالإضافة لبرنامج المعاشات الحكومي.

تنوع وشمولية بيئة العمل

يؤمن بنك القاهرة بأهمية تعزيز ثقافة التنوع والشمولية في بيئة العمل، مع بناء فريق عمل متفاني يضم مزيج من الخبرات ووجهات النظر القيمة. ومن هذا المنطلق، يتبنى البنك سياسات فعالة لتعزيز التنوع وتكافؤ الفرص، بما يضمن تحقيق المساواة بكافة أشكالها بين جميع الأطراف. كما يسعى البنك إلى احتضان التنوع لإثراء بيئة العمل، وبالتالي تعزيز قدرة فريق العمل على تقديم خدمات ابتكارية تساهم في تحسين خدمة العملاء ودفع التأثر الإيجابي على المجتمعات المحيطة.

وتضطلع إدارة الموارد البشرية للبنك بدور فعال في تعزيز التنوع من خلال توظيف أكفأ الكوادر من مختلف المجالات، وكذلك تعظيم الاستفادة من القنوات والشراكات الاستراتيجية التي ينفرد بها البنك، مما يمكنه من الوصول إلى أفضل المواهب. كما تحرص الإدارة على تعزيز تكافؤ الفرص بين الموظفين من حيث التوظيف والتدريب، مع تيسير التقدم الوظيفي وفقًا لأعلى معايير الشفافية والمهنية، وهو ما يضمن حصول الموظفين على فرص وإمكانات متساوية للنمو والتطور بمجالاتهم. كما تمثل سياسات الترقيات الوظيفية بالبنك على معايير النزاهة والشفافية، حيث تعتمد على الجدارة والتميز.

ووضع البنك نظام فعال للتظلمات يضم إجراءات شاملة تضمن معاملة الأطراف وحل النزاعات بشكل عادل، وذلك تحت إشراف لجنة متخصصة ومستقلة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك قنوات عديدة للإبلاغ عن المخالفات والحالات المشبوهة، بما في ذلك الإبلاغ عبر الإنترنت، والإبلاغ عن طريق المصادر المجهولة، مع مواجهة كافة أشكال التمييز والتعدي بشكل فعال ونزيه.

ويولي البنك اهتمامًا كبيرًا لتعزيز تكافؤ الفرص داخل المؤسسة من خلال وضع سياسات تعويضات فعالة، وكذلك تطبيق سياسات الترقيات وإجراءات التقييم للأداء الوظيفي بما يطابق أعلى معايير الشفافية والعدالة. كما يلتزم البنك بتعزيز ثقافة التنوع والشمولية من خلال اعتماد لوائح تنظيم العمل ومدونات السلوك الفعالة، بالإضافة إلى سياسات حماية المبلغين عن المخالفات، ولوائح الجزاءات التأديبية، والتي تم صياغتها لضمان ثقافة عمل عادلة وفعالة وشاملة لجميع الأفراد داخل المؤسسة.

٪٢,٥

الموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة، ٨ منهم في المناصب الإدارية والحوكمة

٪٢٠

نسبة الموظفين من السيدات

٣٤

سيدة في مناصب إدارية عليا

صفر

لم يتم الإبلاغ عن حالات تمييز خلال عام ٢٠٢٣

تم تعيين ٣٣٨ موظف خلال عام ٢٠٢٣، ويتم تصنيفهم كالتالي:

من حيث النوع	
الإناث	٨٠
الذكور	٢٥٨
إجمالي الموظفين الجدد	٣٣٨

من حيث الفئة العمرية	
أقل من ٣٠ عامًا	٢٤٥
من ٣٠ إلى ٥٠ عامًا	٨٨
أكثر من ٥٠ عامًا	٥
إجمالي الموظفين الجدد	٣٣٨

من حيث التوزيع	
المقر الرئيسي	١٦٢
فروع البنك	١٧٦
إجمالي الموظفين الجدد	٣٣٨

أقل من ٣٠ عامًا	من ٣٠ إلى ٥٠ عامًا	أكثر من ٥٠ عامًا
١,٦٠٥	٣,٥٤٣	٣٤٣٣

مناصب الإدارة والحوكمة حسب الفئة العمرية

أقل من ٣٠ عامًا	من ٣٠ إلى ٥٠ عامًا	أكثر من ٥٠ عامًا
٧	٧	١٧

التفاعل بين أفراد فريق العمل والاحتفاظ به

يدرك البنك أهمية تعزيز مشاركة الموظفين، باعتبارهم حجر الأساس للنجاحات التي يحققها، حيث أنها تعكس مدى رضاء الموظفين، وبالتالي رغبتهم في زيادة الانتاجية وتحسين أدائهم، ما يضمن بقائهم في المؤسسة لأطول فترة ممكنة. وترتكز استراتيجية النمو للبنك على تنمية مهارات الموظفين والاحتفظ بهم، ولذا يستثمر البنك في برامج التدريب وتنمية المهارات، فضلاً عن تزويدهم بفرص متميزة لتطوير مهاراتهم، وبالتالي دفع نمو الأعمال بمختلف قطاعات البنك. ويتيح البنك فرص متساوية للتعلم والتطور لكافة الموظفين، دون التمييز بناءً على الجنس أو المنصب الوظيفي، ويتضمن ذلك إشراكهم في جلسات محاكاة تفاعلية، وتزويدهم بحلول التعلم الرقمية المتطورة، وكذلك فرص النمو الخاصة بمجالاتهم، مع الاستمرار في تقديم المبادرات التوعوية الفعالة.

معدل الدوران الوظيفي ٨,٨١٪ خلال عام ٢٠٢٣

حسب النوع	
الإناث	١,٢٧٪
الذكور	٧,٥٤٪
إجمالي معدل الدوران الوظيفي	٨,٨١٪

حسب الفئة العمرية	
أقل من ٣٠ عامًا	٢,٧٩٪
من ٣٠ إلى ٥٠ عامًا	٢,٠٠٪
أكثر من ٥٠ عامًا	٤,٠٢٪
إجمالي معدل الدوران الوظيفي	٨,٨١٪

حسب التوزيع	
المقر الرئيسي	٤,٧٣٪
فروع البنك	٤,٠٨٪
إجمالي معدل الدوران الوظيفي	٨,٨١٪

الموظفون الحاصلون على إجازة رعاية الأبناء خلال عام ٢٠٢٣

١٣١ سيدات **صفر** ذكور **١٣١** موظف

عدد الموظفين بعد العودة من إجازة رعاية الأبناء خلال عام ٢٠٢٣

٦٦ سيدات **صفر** ذكور **٦٦** موظف

الدورات التدريبية وتنمية المهارات

يحرص البنك على تقديم أوجه الدعم للموظفين، حيث يتيح لهم إمكانية الحصول على المنتجات والخدمات المصرفية بأسعار مخفضة، مع الاستفادة بخدمات القروض وبطاقات الائتمان لسداد مدفوعاتهم على فترات ممتدة.

وتماشيًا مع التزام البنك بتحقيق مبادىء الشفافية والعدالة، يتم مراجعة وتحديث سياسة التعويضات بانتظام وفقًا للمعايير السائدة في سوق العمل بمجال الخدمات المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، يلعب البنك دور فعال في تنظيم المبادرات التي تساهم في استقطاب وتوظيف أفضل المواهب في القطاع المصرفي، مع تزويدهم بالأدوات التدريبية والدعم اللازم.

ويسعى بنك القاهرة إلى بناء فريق عمل متنوع من خلال تعزيز مشاركته في معارض وفعاليات التوظيف، إلى جانب إبرام الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات التعليمية المرموقة لتقديم برامج تدريبية متطورة. ويتجلى التزام البنك بتنمية المواهب من خلال برامج تخطيط التعاقب الوظيفي، ومبادرات المسار السريع التي يتبناها. ويولي البنك اهتمامًا خاصًا لتعزيز رفاهية الموظفين وتيسير تقدمهم الوظيفي، بما يضمن تحقيق المزيد من النجاحات، ودفع التأثير الإيجابي على المجتمعات بشكل عام.

متوسط عدد ساعات التدريب حسب المستوى الوظيفي

الإدارة	متوسط عدد الساعات
التنفيذية	٨٤
الخدمات العامة	٦٧١
الإدارة المتوسطة	٥١,٥٣٥
المهنية	١٦١,١٧١
الإدارة العليا	٩,٥٧٥
الرقابة	٨٧,٠٠١
الخدمات الفنية	١٦
الإجمالي	**٣١٠,٠٥٣**

٨,١١٠
موظف مُدرب

٣١٠,٠٥٣
ساعة تدريبية

٣٨,٢
متوسط الساعات التدريبية لكل موظف

٥١,٨
متوسط الساعات التدريبية لكل سيدة

متوسط عدد ساعات التدريب حسب الإدارة

الإدارة	متوسط عدد الساعات
مجموعة الشؤون الإدارية والتطوير العقاري	٥,٨٥٠
إدارة تنمية الأعمال بإفريقيا	١١
مجموعة الأعمال المصرفية	٢٩,٠١٥
مجموعة شبكة الفروع	٩٥,٩٦٩
إدارة المكتب الفني والسكرتارية للرئيس التنفيذي	٣٦٩
مكتب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	٢٢
قطاع المشروعات والتطوير وإعادة الهيكلة	٢,٠٦٢
مجموعة الالتزام وحوكمة الشركات	١٠,٨٦٤
قطاع تنمية الخدمات المصرفية	٣,٥٩٩
مجموعة الخدمات المصرفية للشركات	٤,٧٩٠
قطاع الاتصالات المؤسسية والتنمية المستدامة	١,٠٧٩
قطاع تسوية الديون	١,٠٤٩
مكتب نائب الرئيس التنفيذي	٤٦
الشؤون المالية	٤,٥٣٠
إدارة الشمول المالي	١٩٢
قطاع المؤسسات المالية	٣,٤٦٨
قطاع المعاملات المصرفية الدولية	١,٧٨٢
مجموعة الموارد البشرية	١٠,٩٨٢
قطاع الرقابة الداخلية	٦,٥٥٢
مجموعة تكنولوجيا المعلومات	١٣,٨٨٥
مجموعة المراجعة الداخلية	٤,٢٦٩
قطاع الاستثمار	١,٥٢٠
مجموعة الشؤون القانونية	٦,١٤٠
قطاع التمويل متناهي الصغر	٣٠,٠٩٦
قطاع البحوث والدراسات التحليلية	١٢٣
مجموعة خدمات التجزئة المصرفية	١٣,٠٩٠
مجموعة إدارة المخاطر	٣٤,٤٣١
قطاع الأمن	٢,٦٨٠
مجموعة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	١٥,٦٧٥
قطاع التمويل المهيكل والقروض المشتركة	٢,٩٣٨
قطاع التمويل المستدام	٦١
مجموعة الخزانة وأسواق رأس المال	٢,٧٨٦
مكتب ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي	٧٦
مكتب نائب الرئيس والرئيس التنفيذي (١)	٢٢
الإجمالي	**٣١٠,٠٥٣**

ضوابط
الحوكمة

الحوكمة

حرصًا من البنك على ترسيخ وتأصيل قيم النزاهة والأخلاق المهنية بجميع أنشطته، يتبنى بنك القاهرة أطر حوكمة تتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يحرص البنك على دمج قيم الشفافية والاستدامة والكفاءة بجميع عملياته.

استراتيجية الحوكمة

يلتزم بنك القاهرة بترسيخ وتأصيل قيم النزاهة والأخلاق المهنية في جميع عملياته، مع تعظيم القيمة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وذلك عبر تطبيق إطار حوكمة قوي وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية. كما يلتزم البنك بالامتثال لجميع القوانين المصرية والمتطلبات التنظيمية ويعمل على التأكد من تمسك فريق العمل بأعلى المعايير والممارسات الأخلاقية. ويحمي إطار الحوكمة المعمول به مصالح جميع الأطراف المعنية بما في ذلك العملاء والمساهمين وفريق العمل والمجتمعات المحيطة. وينعكس التزام البنك بدمج قيم النزاهة بجميع أنشطته في تأصيل ثقافة مؤسسية تحفز فريق العمل على الاجتهاد في أداء المهام المنوطة به. بالإضافة إلى ذلك، نجح البنك في تعزيز بيئة عمل تتسم بسمعتها القوية على مستوى القطاع المصرفي المصري من حيث الالتزام بقيم الشفافية والممارسات الأخلاقية والخلو من الفساد وذلك بفضل حرصه على تطبيق أعلى معايير الأخلاق المهنية.

مجلس الإدارة

تكون مجلس إدارة بنك القاهرة من ثمانية أعضاء، وهم رئيس مجلس الإدارة ويشغل منصب الرئيس التنفيذي أيضًا ونائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي، بالإضافة إلى خمسة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين وعضو غير تنفيذي غير مستقل، منهم أربعة أعضاء من الرجال وعضويين من النساء. ويضطلع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بأداء مجموعة من المهام التي تدعم عمليات البنك وتضمن الالتزام بالممارسات الأخلاقية بجميع أنشطته وامتثالها للقوانين ذات الصلة، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ استراتيجية النمو التي يتبناها البنك.

ويعتز البنك بتشكيلة مجلس الإدارة المتنوعة التي تذخر بالكفاءات الشبابية، حيث يتم توظيف خبراتها في صياغة ودعم الاستراتيجيات والسياسات الرئيسية والأطر التنظيمية للبنك، وكذلك الرقابة على إدارة المخاطر وفقًا للقانون المصري والقواعد التنظيمية الخاصة بالبنك المركزي وأطر الحوكمة التي يتبعها البنك. كما تساهم الرؤى المتنوعة لأعضاء مجلس الإدارة في تعزيز كفاءة وفاعلية عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي دعم مجلس الإدارة في أداء مهامه القيادية وتحقيق استراتيجية البنك بمرونة عالية.

وتماشيًا مع سياسة الحوكمة التي يتبناها البنك، لا يتعهد الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة بأي مهام تنفيذية ولا يشغلون مناصب بدوام كلي أو جزئي في بنك القاهرة.

مهام أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأداء المهام المنوطة بهم على أكمل وجه، والولاء للمؤسسة، مع الامتثال للسلطة المخولة لهم على النحو المبين بالقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على أعضاء المجلس الإدارة الالتزام بقواعد الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري وبنك القاهرة. ويحرص الأعضاء على العمل استنادًا لمعلومات دقيقة ويبذلون كل ما في وسعهم من أجل خدمة مصالح البنك والمساهمين.

رئيس مجلس الإدارة

يتولى رئيس مجلس الإدارة مسئولية الإشراف على التوجه الاستراتيجي طويل الأجل للبنك، وضمان تطبيق إطار حوكمة فعال وإدارة المخاطر والامتثال لجميع القوانين واللوائح التنظيمية. كما يلعب رئيس مجلس الإدارة دورًا رئيسيًا في تنمية أعمال البنك وضمان نجاحه واستقراره على المدى الطويل، من خلال تعزيز ثقافة عمل إيجابية، وتمثيل البنك أمام الأطراف ذات الصلة، وتحقيق النمو المستدام

أمين سر مجلس الإدارة

يتعهد أمين سر المجلس بمهمة تنسيق وتسجيل وحفظ محاضر اجتماعات المجلس، بالإضافة إلى متابعة التقارير الصادرة عن المجلس أو المقدمة إليه. كما تشمل مهام أمين سر المجلس التواصل والتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة إلى مجلس الإدارة والمساهمين والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين.

لجنة الأجور والمكافآت

قام البنك بوضع سياسة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقًا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته. كما تم وضع آلية لتقييم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، التي يتم صرفها سنويًا بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية. جدير بالذكر أن أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لا يحصلون على أي مكافآت بخلاف التي يحصلون عليها بموجب وظيفتهم.

مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	تاريخ العضوية
طارق فايد	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	٢٠١٨/١/١
بهاء الشافعي	نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي	٢٠٢١/١٠/٣
وائل زيادة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي / مستقل	٢٠١٧/٩/٢٦
أشرف بكري	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	٢٠١٧/٩/٢٦
أمل عصمت	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي / مستقل	٢٠١٧/٩/٢٦
هشام سند	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي / مستقل	٢٠١٨/٢/٢٨
ليلى مقدم	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي / مستقل	٢٠٢١/٣/٣١
هشام هندي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي / مستقل	٢٠٢١/٣/٣١

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تسبقه خبرة أكثر من ٣٣ عاماً من العمل المصرفي، مناصب رفيعة محلية وعالمياً ... طارق فايد هو رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة والذي يعد من أكبر البنوك العامة بالقطاع المصرفي، يشغل حالياً عضو مجلس اتحاد المصارف العربية، عضو مجلس ادارة اتحاد بنوك مصر ،عضو الجمعية العامة للشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، عضوية مجلس إدارة البورصة المصرية، عضو مجلس إدارة صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، وشركة ضمان مخاطر الائتمان «CGC»، عضو مجلس إدارة مصر الطيران للخدمات الأرضية ، عضو مجلس إدارة شركة ايرو كايرو وعضو مجلس إدارة جهاز تنمية التجارة الداخلية.

وتولى خلال مشوار ممتد لأكثر من ٣٣ عاماً من العمل المحترف العديد من المناصب آخرها، الانضمام للبنك المركزي المصري عام ٢٠٠٨ فى منصب وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع الرقابة والإشراف في إطار المرحلة الثانية والأهم من برنامج تطوير القطاع المصرفي المصري التي يعود اليها فضل صمود الجهاز المصرفي المصري في مواجهة عواصف الازمات المالية المحلية ومن قبلها الخارجية، وقد نجح خلال تلك الفترة في إدارة الكثير من الملفات شديدة الحساسية والأهمية، يتصدرها تطوير قطاع الرقابة والإشراف فى البنك المركزي المصري ومنها تطوير إدارات الرقابة المكتبية، والشئون المصرفية، ومخاطر الائتمان، والمخاطر الكلية حتى تتماشى مع أفضل الممارسات الرقابية العالمية، كما نجح في إدخال وتطوير نظم الإنذار المبكر واختبارات الضغوط بالبنوك العاملة في السوق المصرفي المصري حتى باتت جزءا أساسيًا من أدوات الرقابة الاحترازية للبنك المركزي المصري.

وعمل فايد على إصدار أول تقرير للاستقرار المالي عام ٢٠١٦، وساهم بخبراته المتميزة في دعم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري، ودعم الجهاز المصرفي المصري حتى أصبح أكثر القطاعات الاقتصادية في مصر قدرة على تحمل الصدمات المالية، وتحقيق المكاسب من ورائها، وحماية البنوك العاملة في السوق المصرفي المصري التي تجاوزت بكفاءة أصعب الأزمات المالية العالمية.

ومثل فايد البنك المركزي المصري في العديد من المنظمات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية بدايةً من برنامج تمويل التجارة العربية مروراً بفريق عمل الاستقرار المالي بصندوق النقد العربي وصولاً الى بنك «PTA»، الذراع التمويلي لمجموعة الكوميسا، واللجنة الفنية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية «IFSB»، كما شارك «فايد» في مفاوضات صندوق النقد الدولي حول برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري.

كما شغل «فايد» مناصب عدة في العديد من المؤسسات العالمية والمحلية داخل مصر وخارجها، حيث شغل عضوية مجلس إدارة شركة بنوك مصر، والمصرف المتحد، والبنك الزراعي المصري، وعضو مجلس إدارة بنك المصرف العربي الدولي، وعضو الجمعية العامة للشركة القابضة للكهرباء، وعضو اللجنة القومية لاسترداد الأموال وعضو مجلس إدارة من ذوى الخبرة للشركة المصرية للاستعلام الائتماني «I-SCORE»، وعضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية.

كما سبق لفايد قبل شغله لتلك المناصب رئاسة مجموعة إدارة المخاطر بالمصرف العربي الدولي خلال الفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٨، ومجموعة التفتيش على إدارات الائتمان مجموعة سامبا المالية المملكة العربية السعودية - مجموعة «سيتي بنك» سابقًا خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٦، كما شغل منصب نائب الرئيس للتمويل والاستثمار بمنطقة الإسكندرية والدلتا في «سيتى بنك» خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٤، وتولى منصب مدير أول قطاع التمويل والاستثمار بالبنك المصري الأمريكي.

كما حصل فايد علي العديد من الشهادات المعتمدة في مجال الائتمان وادارة المخاطر، ودورات تدريبية للعديد من المؤسسات الدولية مثل بنك التسويات الدولية «BIS»، وبنك الاحتياطي الفيدرالي، ومعهد الاستقرار المالي «FSI»، والبنك المركزي الألماني وغيرها. وساهم في إعداد قائمة لا تنتهي من التعليمات الرقابية التي ساهمت بشكل كبير في الحد من المخاطر التي تعرض لها القطاع المصرفي المصري، كما ساهم في تطبيق مقررات «بازل».

بهاء الشافعي

نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

يتمتع بهاء الشافعي بخبرة مصرفية كبيرة تصل إلى ٣٠ عامًا في مجالي ائتمان الشركات الكبرى والاستثمار. وشغل الشافعي على مدار العقد الماضي منصب رئيس قطاع الائتمان والاستثمار ببنك قطر الوطني الأهلي (البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقًا). كما تولى الشافعي رئاسة وإدارة محفظة ائتمان الشركات الكبرى بالبنك، وإدارة محفظة استثمارات البنك وصناديق الاستثمار وأيضًا إدارة أمناء الحفظ.

وشغل أيضًا عضوية عدة لجان ببنك قطر الوطني الأهلي وكان عضوًا بلجنة الائتمان، ولجنة إدارة الأصول والخصوم، ولجنة مراجعة مخاطر الائتمان، ولجنة الاستثمار.

وقضى الشافعي سنوات عديدة كرئيس لتمويل المشروعات والتمويل الهيكلي ببنك قطر الوطني الأهلي، قام خلالها بإدارة العديد من القروض المشتركة الضخمة لكبرى المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية بمصر ومنها قطاعي البترول والبتروكيماويات، والاتصالات، ومواد البناء وغيرها من المشروعات القومية العملاقة والتي تطلبت التنسيق بين عدد كبير من البنوك المصرية والأجنبية معًا.

وقاد الشافعي فريق العمل لتولي أدوار وكالة متعددة ومنها المرتب الرئيسي، ووكيل التمويل، ووكيل الضمان والوكيل المحلي للبنوك الأجنبية وغيرها في العديد من القروض المشتركة الضخمة.

كما اشترك كأحد أعضاء الإدارة التنفيذية في الاستحواذ ودمج بنك مصر الدولي بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال، وكذلك استحواذ بنك قطر الوطني على البنك الأهلي سوسيتيه جنرال.

حصل الشافعي على ماجستير إدارة الأعمال في تقييم الاستثمار وإدارة المخاطر من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية. كما واصل الحصول على العديد من الشهادات والدورات داخل وخارج مصر في مجالات أسواق رأس المال، وإدارة محافظ الاستثمار، وتحليل الائتمان من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت هذه الدورات برنامج قادة المستقبل بالمعهد المصرفي المصري، وبرنامج إعداد القادة بجامعة لندن للأعمال، وبرنامج إعداد القادة التنفيذيين بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدورات الأخرى ببنك سوسيتيه جنرال بفرنسا.

وائل زيادة

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم وائل زيادة إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧. ويتمتع زيادة بخبرة تزيد عن عقدين من العمل في أسواق المال بمنطقة الشرق الأوسط، وهو مؤسس شركة زيلا كابيتال، بنك استثمار إقليمي، وأحد أكبر بنوك الاستثمار الخاصة في مصر.

شغل زيادة منصب الرئيس التنفيذي لشركة «زيلا كابيتال» حتى منتصف عام ٢٠٢٣، حيث تم تعيينه كمساعد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية للشئون الاقتصادية والاستثمار.

وقبل ذلك، شغل زيادة منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المجموعة المالية هيرميس فاينانس، بالإضافة إلى عضويته في اللجنة التنفيذية للمجموعة المالية هيرميس القابضة، حيث تولى مسئولية صياغة الرؤى والخطط الخاصة بتوسعات.

الشركة في قطاع التمويل غير المصرفي، ليصبح بفضل جهوده من أسرع القطاعات نموًا بالمجموعة.

تولى زيادة قبل ذلك رئاسة قطاع البحوث بالمجموعة المالية هيرميس القابضة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤ وهو القطاع الحائز على العديد من الجوائز في مجالات بحوث الاستثمار محليًا ودوليًا، حيث شهد القسم خلال تلك الفترة تطورات جوهرية عديدة من بينها التوسع بنطاق التغطية البحثية لتشمل ١٢ دولة ومضاعفة إنتاجه البحثي بمقدار ٣ مرات.

حصل زيادة على بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أشرف بكري

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم أشرف بكري إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧.

ويحظى بكري بخبرة واسعة تزيد عن ٢٩ عامًا من العمل بمجالات الإدارة العامة وسلسلة الإمداد والتوريد بالعديد من الشركات متعددة الجنسيات، حيث يشغل حاليًا منصب نائب الرئيس بشركة فيوتشر فيت أوبريشنز لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى جانب عضويته بالفريق القيادي لأسواق شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وقد استهل بكري حياته المهنية في السلك الأكاديمي عام ١٩٩٢ حيث كان معيدًا بإحدى كليات الهندسة في مصر قبل انتقاله للعمل بشركة بروكتر آند جامبل عام ١٩٩٣ .وانتقل بكري لاحقًا إلى السعودية حيث أمضى ٦ سنوات للعمل في مهام متفرقة بقطاع التصنيع، إلى جانب توليه مهام إقليمية ودولية شهدت عمله في بريطانيا وفرنسا لمتابعة أحد مشروعات الدمج في الشرق الأوسط وإفريقيا وباكستان.

وعاد بكري إلى مصر في عام ١٩٩٩ لينضم لشركة يونيليفر مصر كمدير لأحد مصانعها، ثم انضم إلى مجلس إدارة الشركة في عام ٢٠٠١ مع توليه رئاسة قطاع الإمداد والتوريد، وذلك قبل انضمامه إلى الإدارة العامة للشركة في عام ٢٠٠٦ لتولي رئاسة أعمال الشركة في أسواق الشام والعراق.

وفي يناير من عام ٢٠٠٩ انضم بكري لمجلس إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أصبح نائب الرئيس لسلسلة الإمداد والتوريد في ٢٠ دولة تمتد من الإمارات إلى المغرب. وفي عام ٢٠١٤، تم تعيين بكري عضوًا منتدبًا لقيادة أنشطة شركة يونيليفر كاملة في منطقة المشرق ومقرها مصر.

كما يشغل بكري حاليًا منصب الرئيس المشارك للجنة التجارة والصناعة في غرفة التجارة الأمريكية بمصر، وهو عضو في لجنة تنمية التجارة الداخلية ورئيس المجلس التصديري لمستحضرات التجميل. ويشارك بكري في رئاسة لجنة الصناعة والتجارة بالغرفة التجارية الأمريكية بمصر، وهو أيضًا عضوًا في لجنة تطوير التجارة الداخلية ورئيس المجلس المصري لتصدير مستحضرات التجميل.

أمل عصمت

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضمت أمل عصمت إلى مجلس إدارة بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧ وهي تحظى بخبرة مصرفية تصل إلى ٣٠ عامًا أمضت معظمها مع مؤسسة سيتي جروب في الشرق الأوسط.

وفي آخر مهامها مع سيتي جروب ترأست عصمت مجموعة إدارة المخاطر الإقليمية للشرق الأوسط خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٦ وذلك بعد أن شغلت منصب نائب رئيس مجموعة المخاطر الإقليمية للشرق الأوسط لدى سيتي جروب البحرين من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦.

والتحقت أمل بسيتي بنك في القاهرة عام ١٩٩٧ كمديرة تمويل شركات في إدارة تمويل الشركات الكبرى، ثم انضمت في عام ٢٠٠٣ إلى إدارة المخاطر كرئيس قسم تحليل مخاطر الائتمان المصرفي. وقبل التحاقها بسيتي بنك مصر، عملت عصمت لمدة ٣ سنوات كمسئولة عن تمويل المشروعات في البنك المصري لتنمية الصادرات.

وبالإضافة إلى مسيرتها المصرفية التي تركزت معظمها في الائتمان والتمويل المصرفي للشركات الكبرى وإدارة المخاطر، قامت عصمت بإجراء العديد من عمليات التدقيق في عدد من الفروع التابعة لمؤسسة سيتي جروب في إفريقيا والشرق الأوسط ولندن.

حصلت أمل على درجة الماجستير في العلوم المالية والبنكية الدولية من جامعة برمنجهام بالمملكة المتحدة، وهي حاصلة أيضًا على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة القاهرة.

هشام سند

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضم هشام سند إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في ٢٨ فبراير ٢٠١٨.

ويتمتع سند بخبرة تزيد عن ٣٢ عامًا في قطاع تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى خبراته العملية في مجالات التخطيط ونظم الشركات وهو يحظى بدراية عميقة بحركة الأسواق الإقليمية والقطاعات الاقتصادية المتنوعة، ولا سيما قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ويشغل سند حاليًا منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «إيجابي» التي اشترك في تأسيسها عام ٢٠٠٦ وهي شركة رائدة في تقديم خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات وتغطي أنشطتها عدة مناطق إقليمية من بينها مصر والسعودية والإمارات. وأسس سند أيضًا شركة تدريب فني وشركة أخرى متخصصة في توفير الخدمات والحلول التكنولوجية لقطاع الخدمات المالية والبنوك.

بالإضافة إلى ذلك، يشغل سند عضوية مجلس إدارة صندوق تنمية التكنولوجيا (TDF)، كما شغل سابقًا رئاسة وعضوية مجلس إدارة غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضًا عضوية مجلس إدارة هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويشغل سند حاليًا عضوية غرفة التجارة الأمريكية بمصر وعضوية قسم «نظم المعلومات والاتصالات» التابع لها.

تولى سند في السابق عدة مناصب شملت العضو المنتدب لشركة راية للبرمجيات وراية للخدمات الإقليمية، والمدير العام لشركة راية للحلول المتكاملة، والمدير العام لشركة STS لحلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

حصل سند على شهادة البكالوريوس في هندسة الاتصالات والإلكترونيات من جامعة عين شمس، كما استكمل البرنامج التدريبي المتخصص للتخطيط الاستراتيجي للقيادات التنفيذية بكلية إدارة الأعمال التابعة لجامعة هارفارد الأمريكية في عام ٢٠٠٤.

ليلى فرح مقدم

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

انضمت ليلى مقدم إلى بنك القاهرة كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي في مارس ٢٠٢١، وهي أيضًا المدير العام للبنك الأفريقي للتنمية في جنوب إفريقيا (AfDB) حيث يقع في نطاق مسئولياتها ١٣ دولة في المنطقة. وقبل ذلك، شغلت المقدم منصب المدير الإقليمي والممثل المقيم للبنك الأفريقي للتنمية في المغرب ومصر خلال الفترة ما بين ٢٠١٤ و٢٠٢٠. كما شغلت منصب الممثل المقيم الإقليمي في داكار، السنغال خلال الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٣.

بدأت المقدم عملها في البنك الأفريقي للتنمية في عام ٢٠٠٢ في منصب رئيس قطاع المؤسسات المالية، حيث قدمت الدعم في تمويل وبناء قدرات المؤسسات المالية في جميع أنحاء إفريقيا، بما في ذلك البنوك التجارية الإقليمية وتطوير أسواق رأس المال. وقد نجحت في تصميم الحلول المالية الابتكارية في إفريقيا، ويتضمن ذلك صندوق ضمان الشركات الصغيرة والمتوسطة الأفريقية، ومبادرة تمويل التجارة من البنك الإفريقي للتنمية، ومبادرة المرأة في الأعمال. وقد تمكنت من إنشاء وإدارة محافظ استثمارية تتجاوز قيمتها مليارات الدولارات في ٣٥ دولة أفريقية، لا سيما في قطاعي البنية الأساسية والخدمات المالية.

وقبل انضمامها إلى البنك الأفريقي للتنمية، شغلت منصب المستشار المالي طويل الأجل لصندوق النقد الدولي. وقد بدأت حياتها المهنية في وزارة الاقتصاد التونسية، ثم أصبحت فيما بعد عضوًا في مجلس إدارة بنك غرب إفريقيا للتنمية وشركة Microfinance Advans Holding.

حصلت المقدم على ماجستير إدارة الأعمال في التمويل والتجارة الدولية.

هشام هندي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

هشام هندي هو مصري الجنسية يعيش ويعمل حاليًا في الرياض بالمملكة العربية السعودية، حيث يشغل منصب مدير الشئون التجارية لشركة موبايلي (اتحاد الاتصالات). كما يحظى هندي بخبرة تزيد عن ٢٠ عامًا من العمل في العديد من الأسواق الدولية بما في ذلك المملكة المتحدة وإسبانيا ومصر وأفريقيا وتنزانيا

وخلال السنوات الثلاث الماضية، شغل هندي منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في بنك القاهرة، كما تولى منصب رئيس لجنة الاستثمار التابعة لمجلس إدارة البنك.

كما يحظى هندي بمهارات القائد الاستراتيجي الناجح، نظرًا لخبرته الواسعة في قيادة العديد من الأعمال بحجم تعاملات ضخمة تصل إلى مليارات الدولارات في جميع أنحاء أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، بالإضافة إلى خبرته الطويلة في صياغة وتنفيذ الخطط المعنية بتحول وتنمية الأعمال والحصص السوقية وحجم المبيعات خاصة في قطاع الاتصالات، فضلاً عن تنفيذ خطط التحول الرقمي، وتبني أنظمة الخدمات المالية المحمولة وإنترنت الأشياء وخدمات إدارة القيمة للعملاء

بدأ هندي مسيرته المهنية في قطاع الاتصالات، حيث تولي مسئولية قيادة فريق التسويق الاستهلاكي بشركة فودافون مصر. وعلى مدار العقدين الماضيين، تقلد هندي العديد من المناصب القيادية العليا في شركتي فودافون وفوداكوم، بما في ذلك منصب الرئيس التنفيذي لشركة فودافون تنزانيا، ومدير قطاع المستهلكين في فودافون إسبانيا، فضلاً عن شغله منصب مدير الشئون التجارية الدولية لأسواق إفريقيا من مقر الشركة بجنوب أفريقيا.

وقبل انتقاله إلى الرياض، أمضى هندي ثلاث سنوات في إسبانيا، إحدى الأسواق الأوروبية الأكثر نشاطًا في قطاع الاتصالات، حيث لعب دورًا محوريًا في إعادة هيكلة العديد من أعمال قطاع المستهلكين في فودافون إسبانيا، مما أثمر عن تعزيز تجربة العملاء وتنمية أرباح الشركة

وقبل توجهه إلى جنوب إفريقيا، عمل هندي في شركة فودافون مصر لأكثر من ٨ سنوات في إدارات مختلفة داخل الشركة. كما عمل سابقًا في مجموعة فودافون بلندن، حيث تولى مسئولية تنمية إيرادات شبكات الشركاء المتواجدة في ١٣ سوقًا بمناطق أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط

وخلال تقلده منصب الرئيس التنفيذي لشركة فودافون تنزانيا، تولي هندي قيادة فريق عمل متميز بالكفاءة، حيث كان مسئولاً عن قاعدة عملاء تضم أكثر من ١٥,٥ مليون عميل، فضلاً عن توليه إدارة أرباح وخسائر جميع العمليات التجارية للشركة، مع التركيز على تنمية الإيرادات وزيادة الحصة السوقية للشركة. كذلك لعب هندي دورًا محوريًا في تعزيز تبني التحول الرقمي بجميع أنشطة الشركة، حيث ساهم في تقديم مجموعة من الخدمات الرقمية الابتكارية للعملاء، بما في ذلك الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول

حصل هندي على بكالوريوس إدارة الأعمال من كلية التجارة (قسم اللغة الإنجليزية) بجامعة القاهرة، واستكمل برنامجين تنفيذيين من كلية IMD Business School في سويسرا وكلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة

لجان مجلس الإدارة ونسب الحضور

يدّعم مجلس إدارة بنك القاهرة مجموعة مختلفة من اللجان ذات التفويضات الفردية التي تحدد مسؤولياتها ومتطلبات تأسيسها. وتعقد اللجان اجتماعات منتظمة على مدار العام بالإضافة إلى اجتماعات مخصصة إذا ما اقتضت الحاجة لمساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه ومسؤولياته بفعالية ومسئولية. ويلتزم مجلس الإدارة بأحكام دليل الحوكمة التي تنص على أن يجتمع أعضاءه بما لايقل عن ٦ مرات خلال العام. وقد اجتمع أعضاء مجلس الإدارة ٨ مرات خلال عام ٢٠٢٣، وبلغت نسبة الحضور ٩٠٪.

لجنة المراجعة

تلعب لجنة المراجعة دورًا حيويًا فيما يتعلق بالرقابة على عملية إعداد ورفع التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية. كما تُشرف اللجنة على عمليتي المراجعة الداخلية والخارجية، بما يضمن الامتثال لجميع المعايير التنظيمية.

لجنة إدارة المخاطر

تتولى لجنة إدارة المخاطر الإشراف على تقييم المخاطر وإدارة عملياتها، من أجل ضمان الامتثال لاستراتيجيات وسياسات المخاطر التي أقرها مجلس الإدارة.

لجنة الأجور والمكافآت

تضطلع لجنة الأجور والمكافآت بتوفير المشورة لأعضاء مجلس الإدارة فيما يخص سياسة الأجور المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية، حيث تعمل اللجنة على ضمان مواءمة خطط الأجور والمكافآت مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، والتأكد من قدرة تلك الخطط على تمكين البنك من استقطاب وتوظيف أفضل المواهب والحفاظ عليهم.

لجنة الحوكمة والترشيحات

تتمثل مهام لجنة الحوكمة والترشيحات في مساعدة مجلس الإدارة في إحكام الرقابة على نظام ومبادئ الحوكمة، إلى جانب تعزيز ثقافة عمل تلتزم بتلك المبادئ تتسم بالنزاهة. كما تساهم اللجنة في تحديد وترشيح الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية المجلس.

لجنة سياسة الاستثمار

تتمثل مسئوليات اللجنة في متابعة تنفيذ السياسة الاستثمارية التي يتبناها البنك بهدف تحقيق أعلى عائد استثماري وبناء محفظة استثمارية فائقة الجودة تتسم بتنوع فئات الأصول.

لجنة نظم المعلومات تكنولوجيا الخدمات المصرفية

تتولى اللجنة الإشراف على تطوير الخدمات المصرفية الرقمية ومراقبة كفاءتها التشغيلية ودقتها. كما تعكف اللجنة على تجنُّب المخاطر وضمان استمرارية الخدمات المقدمة مع حماية البيانات.

اللجنة التنفيذية

تختص اللجنة التنفيذية بالإشراف على المحفظة التمويلية والاستثمارية للبنك، بهدف ضمان جودة الأنشطة الاستثمارية وفقًا لأهداف استراتيجية النمو الشاملة التي يتبناها البنك.

اجتماعات لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣

	إجمالي عدد الاجتماعات
المراجعة	٨
إدارة المخاطر	٤
الأجور والمكافآت	٤
الحوكمة والترشيحات	٤
سياسة الاستثمار	٢
نظم المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المصرفية	٣

الإدارة التنفيذية

طارق فايد

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تسبقه خبرة أكثر من ٣٣ عاماً من العمل المصرفي، مناصب رفيعة محلية وعالمياً ... طارق فايد هو رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة والذي يعد من أكبر البنوك العامة بالقطاع المصرفي، يشغل حالياً عضو مجلس اتحاد المصارف العربية، عضو مجلس ادارة اتحاد بنوك مصر ،عضو الجمعية العامة للشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية، عضوية مجلس إدارة البورصة المصرية، عضو مجلس إدارة صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، وشركة ضمان مخاطر الائتمان «CGC»، عضو مجلس إدارة مصر الطيران للخدمات الأرضية ، عضو مجلس إدارة شركة اير كايرو وعضو مجلس إدارة جهاز تنمية التجارة الداخلية.

وتولى خلال مشوار ممتد لأكثر من ٣٣ عاماً من العمل المحترف العديد من المناصب آخرها، الانضمام للبنك المركزي المصري عام ٢٠٠٨ فى منصب وكيل محافظ البنك المركزي لقطاع الرقابة والإشراف في إطار المرحلة الثانية والأهم من برنامج تطوير القطاع المصرفي المصري التي يعود اليها فضل صمود الجهاز المصرفي المصري في مواجهة عواصف الازمات المالية المحلية ومن قبلها الخارجية، وقد نجح خلال تلك الفترة في إدارة الكثير من الملفات شديدة الحساسية والأهمية، يتصدرها تطوير قطاع الرقابة والإشراف فى البنك المركزي المصري ومنها تطوير إدارات الرقابة المكتبية، والشئون المصرفية، ومخاطر الائتمان، والمخاطر الكلية حتى تتماشى مع أفضل الممارسات الرقابية العالمية، كما نجح في إدخال وتطوير نظم الإنذار المبكر واختبارات الضغوط بالبنوك العاملة في السوق المصرفي المصري حتى باتت جزءا أساسيًا من أدوات الرقابة الاحترازية للبنك المركزي المصري.

وعمل فايد على إصدار أول تقرير للاستقرار المالي عام ٢٠١٦، وساهم بخبراته المتميزة في دعم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري، ودعم الجهاز المصرفي المصري حتى أصبح أكثر القطاعات الاقتصادية في مصر قدرة على تحمل الصدمات المالية، وتحقيق المكاسب من ورائها، وحماية البنوك العاملة في السوق المصرفي المصري التي تجاوزت بكفاءة أصعب الأزمات المالية العالمية.

ومثل فايد البنك المركزي المصري في العديد من المنظمات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية بدايةً من برنامج تمويل التجارة العربية مروراً بفريق عمل الاستقرار المالي بصندوق النقد العربي وصولاً الى بنك «PTA»، الذراع التمويلي لمجموعة الكوميسا، واللجنة الفنية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية «IFSB»، كما شارك «فايد» في مفاوضات صندوق النقد الدولي حول برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري.

كما شغل «فايد» مناصب عدة في العديد من المؤسسات العالمية والمحلية داخل مصر وخارجها، حيث شغل عضوية مجلس إدارة شركة بنوك مصر، والمصرف المتحد، والبنك الزراعي المصري، وعضو مجلس إدارة بنك المصرف العربي الدولي، وعضو الجمعية العامة للشركة القابضة للكهرباء، وعضو اللجنة القومية لاسترداد الأموال وعضو مجلس إدارة من ذوى الخبرة للشركة المصرية للاستعلام الائتماني «I-SCORE»، وعضو مجلس إدارة المعهد المصرفي المصري وعضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية.

كما سبق لفايد قبل شغله لتلك المناصب رئاسة مجموعة إدارة المخاطر بالمصرف العربي الدولي خلال الفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٨، ومجموعة التفتيش على إدارات الائتمان مجموعة ساميا المالية المملكة العربية السعودية - مجموعة «سيتي بنك» سابقًا خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٦، كما شغل منصب نائب الرئيس للتمويل والاستثمار بمنطقة الإسكندرية والدلتا في «سيتى بنك» خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٤، وتولى منصب مدير أول قطاع التمويل والاستثمار بالبنك المصري الأمريكي.

كما حصل فايد علي العديد من الشهادات المعتمدة في مجال الائتمان وادارة المخاطر، ودورات تدريبية للعديد من المؤسسات الدولية مثل بنك التسويات الدولية «BIS»، وبنك الاحتياطي الفيدرالي، ومعهد الاستقرار المالي «FSI»، والبنك المركزي الألماني وغيرها. وساهم في إعداد قائمة لا تنتهي من التعليمات الرقابية التي ساهمت بشكل كبير في الحد من المخاطر التي تعرض لها القطاع المصرفي المصري، كما ساهم في تطبيق مقررات «بازل».

بهاء الشافعي

نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

يتمتع بهاء الشافعي بخبرة مصرفية كبيرة تصل إلى ٣٠ عامًا في مجالي ائتمان الشركات الكبرى والاستثمار. وشغل الشافعي على مدار العقد الماضي منصب رئيس قطاع الائتمان والاستثمار ببنك قطر الوطني الأهلي (البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقًا). كما تولى الشافعي رئاسة وإدارة محفظة ائتمان الشركات الكبرى بالبنك، وإدارة محفظة استثمارات البنك وصناديق الاستثمار وأيضًا إدارة أمناء الحفظ.

وشغل أيضًا عضوية عدة لجان ببنك قطر الوطني الأهلي وكان عضوًا بلجنة الائتمان، ولجنة إدارة الأصول والخصوم، ولجنة مراجعة مخاطر الائتمان، ولجنة الاستثمار.

وقضى الشافعي سنوات عديدة كرئيس لتمويل المشروعات والتمويل الهيكلي ببنك قطر الوطني الأهلي، قام خلالها بإدارة العديد من القروض المشتركة الضخمة لكبرى المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية بمصر ومنها قطاعي البترول والبتروكيماويات، والاتصالات، ومواد البناء وغيرها من المشروعات القومية العملاقة والتي تطلبت التنسيق بين عدد كبير من البنوك المصرية والأجنبية معًا.

وقاد الشافعي فريق العمل لتولي أدوار وكالة متعددة ومنها المرتب الرئيسي، ووكيل التمويل، ووكيل الضمان والوكيل المحلي للبنوك الأجنبية وغيرها في العديد من القروض المشتركة الضخمة.

كما اشترك كأحد أعضاء الإدارة التنفيذية في الاستحواذ ودمج بنك مصر الدولي بالبنك الأهلي سوسيتيه جنرال، وكذلك استحواذ بنك قطر الوطني على البنك الأهلي سوسيتيه جنرال.

حصل الشافعي على ماجستير إدارة الأعمال في تقييم الاستثمار وإدارة المخاطر من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية. كما واصل الحصول على العديد من الشهادات والدورات داخل وخارج مصر في مجالات أسواق رأس المال، وإدارة محافظ الاستثمار، وتحليل الائتمان من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت هذه الدورات برنامج قادة المستقبل بالمعهد المصرفي المصري، وبرنامج إعداد القادة بجامعة لندن للأعمال، وبرنامج إعداد القادة التنفيذيين بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدورات الأخرى ببنك سوسيتيه جنرال بفرنسا.

أحمد عفت
نائب الرئيس التنفيذي

يحظى أحمد عفت بخبرات فريدة تربو على ٢٠ عامًا في مجال الخدمات المصرفية وذلك من واقع عمله في مجموعة من أبرز البنوك التقليدية والإسلامية، ومن بينها سيتي بنك وبنك مصر ومصرف أبوظبي الإسلامي.

وقبل انضمامه إلى بنك القاهرة مطلع عام ٢٠٢٣ في منصب نائب الرئيس التنفيذي، شغل عفت منصب نائب الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، ومؤسس ورئيس شركة أبوظبي الإسلامي للتمويل الاستهلاكي بالإضافة إلى عضوية مجلس الإدارة بنفس الشركة (التأجير والتخصيم والتمويل العقاري).

وقد اكتسب عفت على مدار سنوات خبرات واسعة في العديد من الأنشطة المصرفية، ومن بينها إدارة المخاطر وعمليات الخزانة ومعاملات العملاء، وهو ما ساهم في تعزيز قدرته على صياغة وتنفيذ الخطط الاستراتيجية لعدد من القطاعات، ومنها الخدمات المصرفية للأفراد والتمويل متناهي الصغر والتأجير التمويلي والبطاقات والأصول والالتزامات. وخلال مسيرته المهنية، لعب عفت دورًا محوريًا في تنفيذ استراتيجيات التطوير والتحول للعديد من النظم المصرفية، وذلك إلى جانب مساهمته في قيادة مسيرة التحول الرقمي وتنفيذ الاتجاهات البنكية المتطورة.

ومن أبرز الإنجازات التي شهدتها مسيرته المهنية توليه منصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد بمصرف أبوظبي الإسلامي – مصر، حيث نجح في المساهمة الفعالة في تغيير العلامة التجارية للبنك، وإطلاق باقة متكاملة من المنتجات المصرفية للأفراد فضلا عن تجديد وإعادة توزيع شبكات فروع البنك. كما تولى عفت منصب نائب الرئيس التنفيذي لقطاع المخاطر في البنك، وقام بإطلاق قطاع مخاطر الأفراد، إلى جانب مسئوليته عن تطوير وتنفيذ إطار تفصيلي لإدارة مخاطر الأعمال.

علاوة على ذلك، ساهم عفت أيضًا في إطلاق قطاع مخاطر التجزئة المصرفية في بنك مصر، وتولى عددًا من المناصب القيادية في سيتي بنك مصر، ولعب دورًا محوريًا في إطلاق إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك.

ويمتلك عفت العديد من المهارات المتنوعة وفي مقدمتها مهارات تقييم المخاطر والمهارات الاستراتيجية والإبداعية والإدارية، ومهارات التواصل الفعال والتحليل والاستقصاء والتقديم والتفاوض وحل المشكلات.

أحمد عفت حاصل على بكالوريوس المحاسبة ودرجة الماجيستير في إدارة الأعمال من الأكاديمية البحرية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

هالة القصار
رئيس مجموعة إدارة المخاطر

تشغل القصار منصب رئيس مجموعة إدارة المخاطر منذ عام ٢٠١٢، وتشغل عضوية العديد من اللجان في البنك مثل: اللجنة التنفيذية ولجنة الأصول والخصوم ولجنة المخصصات ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة الأمن السيبراني ولجنة الديون والتسويات وغيرها من اللجان الأخرى. كما شغلت العديد من المناصب في بنك أبو ظبي الإسلامي - مصر وبنك المؤسسة العربية المصرفية - مصر وبنك المشرق. وتحظى القصار بخبرة مصرفية تمتد لأكثر من ٣٠ عاماً، تشمل ائتمان الشركات، مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر المؤسسة، وأمن المعلومات.

شغلت القصار منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، ومنصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في شركة النيل القابضة للاستثمار، ومنصب عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي في شركة مصر القابضة للتأمين.

حصلت القصار على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد مع تخصص فرعي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. كما حصلت على شهادة القيادة التنفيذية من كلية هارفارد للأعمال بجامعة هارفارد، وشهادة عضو مجلس الإدارة الفعال من مركز المديرين المصري (بالتعاون بين الهيئة العامة للرقابة المالية ومؤسسة التمويل الدولية).

محمد إبراهيم
عضو مجلس إدارة بنك القاهرة - اوغندا

يشغل محمد إبراهيم حاليًا منصب رئيس المجموعة المالية في بنك القاهرة؛ حيث يتولى الإشراف على أنشطة الإدارة المالية وإدارة علاقات المستثمرين. ويحظى إبراهيم بخبرة عملية تتجاوز ٢٤ عامًا من العمل في العديد من المجالات ومن بينها المراقبة المالية، والتخطيط والتحليل المالي وكذلك العمليات المصرفية.

وقبل انضمامه إلى البنك، شغل إبراهيم منصب المراقب المالي، ونائب الرئيس في بنك التجاري وفا، خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

وقبل ذلك، شغل إبراهيم مجموعة من المناصب في بنك باركليز بمصر؛ إذ قام بعدد من الأدوار امتدت على مدار تسع سنوات، فقد انضم إلى البنك كمساعد نائب الرئيس ومدير تخطيط التحليل المالي للأفراد. وتشمل مناصبه اللاحقة نائب الرئيس، ورئيس المحاسبة وإعداد التقارير المالية، ورئيس تخطيط الأعمال. وخلال تلك الفترة؛ لعب دورًا رئيسيًا في مجال الأعمال لدعم اتخاذ القرارات على المستوى الإداري، وإلقاء الضوء على المواضيع المالية الرئيسية والمخاطر التي يجب مراعاتها.

وقبل ذلك، أمضى إبراهيم سبع سنوات في سيتي بنك – مصر؛ حيث عمل كمساعد مدير التخطيط والتحليل المالي في قطاع التجزئة المصرفية في مجموعة المستهلكين العالمية.

محمد إبراهيم هو محاسب إداري معتمد، وهو حاصل على شهادة بكالوريوس التجارة في المحاسبة من جامعة عين شمس.

محمد على محمود
رئيس مجموعة الخزانة وأسواق المال
عضو اللجنة التنفيذية

انضم محمد على الى بنك القاهرة في سبتمبر ٢٠١٨ كرئيس لمجموعة الخزانة وأسواق المال وعضوا بالجنة التنفيذية بالبنك، مكللاً بذلك خبرته في مجال أسواق المال المحلية والعالمية التي تزيد عن الثلاثون عامًا، وذلك بالإضافة إلى عضويته بلجنة الأصول والخصوم ولجنة الاستثمار بالبنك

سابقًا لذلك، ترأس محمد علي مجموعة أسواق المال ببنك قطر الوطني الأهلي QNB، وقبله كان يعمل رئيسًا لغرفة المعاملات الدولية بالبنك الأهلى سوسيتيه جنرال بالقاهرة (NSGB).

كما حصل محمد على شهادة برنامج إعداد القادة التنفيذيين بجامعة هارفارد ببوسطن الولايات المتحدة الامريكية وبرنامج إعداد قادة المستقبل بالمعهد المصرفي المصري (Future Leaders) ، وبرنامج الإدارة الاستراتيجية للبنوك بلندن، المملكة المتحدة، والعديد من الدورات الأخرى ببنك سوسيتيه جنرال بفرنسا. هذا بالإضافة إلى قيامه بالحضور والمشاركة في العديد من المؤتمرات وورش العمل للعديد من المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة في أسواق المال والأوراق المالية حول العالم بأوروبا والولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج العربي

ويشغل علي حاليا منصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي لشركة مصر للمقاصة والإيداع المركزي، ومنصب عضو مجلس إدارة غير تنفيذي بشركة مصر لإدارة الاستثمارات المالية (إحدى شركات صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية)، بالإضافة إلى عضويته بلجنتي المراجعة والاستثمار بالشركة الشرقية للدخان

محمد علي حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة عين شمس

إدارة المخاطر

قام بنك القاهرة بتأسيس مجموعة متخصصة لإدارة المخاطر منذ عام ٢٠٠٩، ليحقق بذلك السبق والريادة بالقطاع المصرفي المصري. وحاليًا، تُشكل مجموعة إدارة المخاطر الركيزة المحورية لعمليات البنك المستدامة، لضمان تحقيق الرقابة والإدارة المتكاملة لحماية البنك من المخاطر المختلفة سعيًا لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. كما يحرص البنك على تعزيز أطر إدارة المخاطر وفقًا لأفضل المعايير الدولية، مدعومًا بمجموعة من الممارسات والسياسات المتعارف عليها.

ويعد النهج الاستباقي الذي يتبناه بنك القاهرة لرصد وتقييم والحد من المخاطر من أهم الركائز الأساسية لاستراتيجية الاستدامة. ويدعم فريق من أكفأ الخبراء أطر إدارة المخاطر بالمؤسسة لتسهيل التقييم الدقيق للمخاطر وإعداد التقارير وتخفيف آثارها عبر جميع أنشطة البنك. وفي إطار برامج التدريب الشاملة، يحرص فريق العمل على تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر لتمكين البنك من التعامل معها بكفاءة وفاعلية.

كما ترتكز استراتيجية البنك الخاصة بالاستدامة على تعزيز إجراءات رصد وتقييم المخاطر المحتملة، وصياغة وتطبيق الخطط اللازمة لمنعها وتحجيمها، مع إعداد تقارير دورية بشأن ممارسات ومناهج إدارة المخاطر ومراجعتها بصفة مستمرة لضمان كفاءتها وفعاليتها. ويتولى مسئولية إدارة المخاطر فريق من ذوي الخبرات والكفاءات المتخصصة في تطوير وصياغة آليات تقييم المخاطر بجميع الإدارات والقطاعات. ويعمل البنك على ضمان حصول جميع الموظفين على برنامج تدريبي مخصص للتوعية الشاملة بإدارة المخاطر. ويمثل هذا البرنامج أحد الأدوات الداعمة لمتابعة وإشراف مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية على ترسيخ أطر وممارسات إدارة المخاطر بجميع إدارات وقطاعات البنك بصورة شاملة وفعالة.

حوكمة المخاطر

يقوم بالإشراف والمراقبة على المخاطر بالبنك:

- **لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة:** تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المسؤولين عن الإشراف على الأنشطة الخاصة بإدارة المخاطر.
- **مجموعة إدارة المخاطر:** تتكون من موظفين متخصصين، يقوم كل فرد منهم بالإشراف على مخاطر محددة.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر التي حددها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وما يترتب عليها من سياسات وأطر تنظيمية. علاوة على ذلك، تختص المجموعة بضمان التزام جميع عمليات البنك بثقافة وبيئة إدارة المخاطر، وذلك من خلال إمداد لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة بتقارير دورية حول قياس مؤشرات المخاطر الرئيسية، والتي تشمل تحليل محفظة المخاطر، والحدود المسموحة، وتركيز المحفظة الائتمانية، والالتزام بمستويات المخاطر المقبولة.

تشكيل مجموعة إدارة المخاطر

تتألف المجموعة من نخبة من أبرز المتخصصين في إدارة المخاطر، ويعكفون على إجراء تحليلات شاملة تغطي كافة أنواع المخاطر المحتملة. وتتولى المجموعة مسئولية تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر التي حددتها الإدارة التنفيذية وما يترتب عليها من سياسات وأطر تنظيمية.

نموذج خطوط الدفاعات الثلاثة

يعكف البنك على توفير بيئة رقابية صارمة بهدف إدارة المخاطر بأفضل السبل الممكنة، وذلك عبر تطبيق نموذج ثلاثي المحاور يقوم على رصد أنشطة البنك من أجل تحديد المسؤوليات والواجبات التي تتعلق بإدارة المخاطر والرقابة. ويتم تطبيق ذلك النموذج بما يتماشى مع النهج المتبع في إدارة المخاطر بحيث يتم تحديد المسؤوليات بدقة وتشجيع الموظفين على التعاون المتبادل وتنسيق الأنشطة الخاصة بالرقابة وإدارة المخاطر.

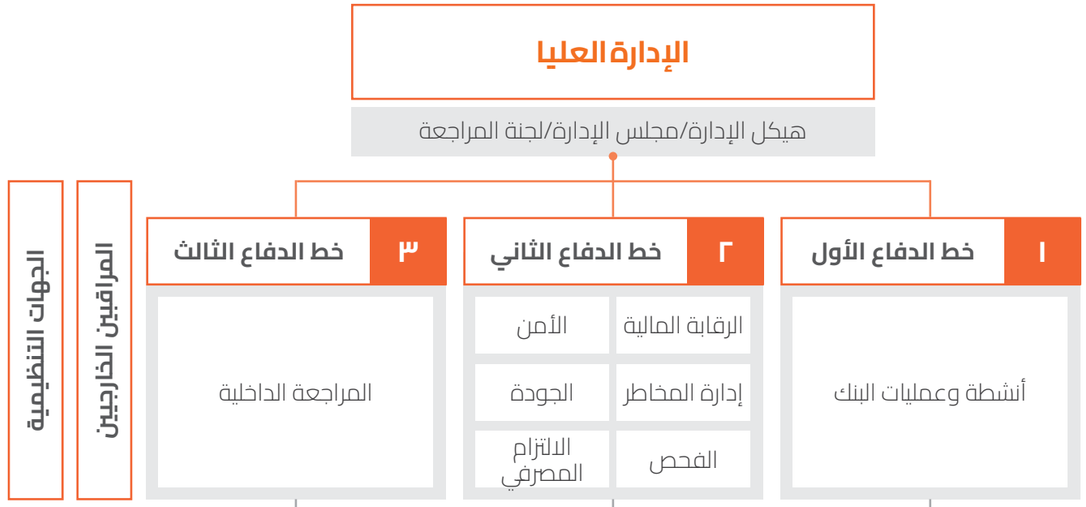

وظائف خط الدفاع الأول

تشمل مختلف المسؤوليات الخاصة بكافة خطوط الاعمال التي تولد مخاطر ويتضمن ذلك أيضاً الوظائف المتعلقة بالشؤون القانونية والعمليات والموارد البشرية.

يتولى الفريق المختص مسئولية إدارة المخاطر وتطبيق ومتابعة تنفيذ سياسيات الرقابة، فضلاً عن تحديد ورصد وإعداد التقارير وإدارة المخاطر والتأكد من عدم تجاوز مستوى تقبل المخاطر داخل البنك.

وظائف خط الدفاع الثاني

تشمل مجموعة إدارة المخاطر ومجموعة الالتزام المصرفي والمجموعة المالية.

يتولى الفريق المختص مسئولية ضمان تنفيذ إطار إدارة المخاطر، ويتضمن ذلك متابعة عمل الفريق الإداري المسؤول عن إدارة المخاطر والرقابة والإشراف على ملف المخاطر بشكل عام، ورفع الشكاوى بصورة مستقلة إذا ما اقتضت الحاجة.

وظائف خط الدفاع الثالث

تشمل مجموعة المراجعة الداخلية.

يقوم فريق المراجعة الداخلية بتنفيذ برنامج قائم على المخاطر لضمان تحديد المخاطر بصورة دقيقة والوقوف على الضوابط الرئيسية لتجنب تلك المخاطر بفاعلية وكفاءة. كما تقوم مجموعة المراجعة بتقديم تقارير مستقلة إلى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة حول فعالية عملية الرقابة، كما تقدم التوصيات اللازمة لإجراء التعديلات إذا ما اقتضت الحاجة.

العوامل المحفزة للمخاطر

العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
المناخ الاقتصادي	التحديات التي تواجه تطبيق الاستراتيجية
السياسات التي تفرضها الجهات التنظيمية أو الحكومية	قلة الكفاءة لدى الموظفين
اتجاهات السوق أو المنافسين	القرارات التنفيذية
التطورات التكنولوجية	أخطاء العمليات أو التنفيذ
الكوارث أو الأزمات الطبيعية	قضايا الغش والاحتيال الداخلي أو الخارجي
	الاختراقات الأمنية لشبكات تكنولوجيا المعلومات

إطار المخاطر المقبولة

يحدد إطار المخاطر المقبولة في بنك القاهرة معايير وممارسات إدارة المخاطر، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. كما تم دمج هذا الإطار بسياسات وعمليات الإدارة لتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة للإشراف على تنفيذ ومراقبة معايير المخاطر المقبولة.

يختص إطار المخاطر المقبولة (RAF) بتحديد مستويات المخاطر المختلفة، والتي تتنوع ما بين عالي الخطورة ومنعدم الخطورة. كما يحدد هذا الإطار الممارسات الملائمة ويضم مجموعة من السياسات والعمليات والضوابط وغيرها من النظم التي يتم من خلالها تشكيل رؤية البنك لمدى قابليته للمخاطر ومتابعتها بشكل مستمر وتقديم التقارير المرتبطة بها. كما يحدد ذلك الإطار المسؤوليات والأدوار التي يقوم بها كل موظف أو إدارة ممن يقومون بالإشراف على تنفيذ ومتابعة ذلك الإطار.

تحديد وتقييم ومعالجة أثر المخاطر

إن بنك القاهرة لديه قناعة راسخة بأن الإدارة الفعالة للمخاطر تتطلب تطبيق المبادئ التالية:

- **العلم بالمخاطر:** يتضمن تثقيف وتعريف جميع أفراد فريق العمل بالمخاطر وطرق وآليات الإبلاغ والتصعيد للإدارات المعنية.
- **مراقبة وإدارة المخاطر:** يشمل توصيف المخاطر وتصنيفها وتقييمها ومعالجتها وسبل إدارتها عبر كافة دوائر الأعمال والقطاعات التشغيلية.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية تحديد وقياس والمراقبة والإبلاغ عن المخاطر التي قد تؤثر سلبًا على أنشطة وعمليات البنك. وفي إطار خطة البنك للتحول الرقمي نجحت إدارة المخاطر في الاستفادة من نظم تحليل البيانات وإعداد التقارير لتعزيز قدرة البنك على تقييم المخاطر بأفضل الطرق ومعالجتها من خلال البيانات الداخلية والخارجية.

تعتبر عملية تحديد المخاطر هي الخطوة الأساسية التي تسبق مرحلة اتخاذ التدابير الرقابية، حيث يشجع فريق إدارة المخاطر جميع الموظفين بمختلف إدارات البنك على اتباع منهج شامل لإدارة المخاطر. ويتولى فريق إدارة مخاطر المؤسسة مسؤولية وضع الأسس التي تضمن فاعلية عملية إدارة المخاطر لتحديد جميع المخاطر المادية الناشئة عن أنشطة الأعمال وقياسها ومراقبتها والحد منها بما يضمن أن تكون في نطاق مستوى المخاطر المقبولة.

يتبنى بنك القاهرة مجموعة من الإجراءات والتدابير الصارمة لضمان كفاءة تنفيذ الاستراتيجية المحددة لإدارة المخاطر، حيث يقوم البنك بإعداد تقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، والذي يوفر لمجلس الإدارة تقارير دقيقة حول المخاطر المحتملة، وأفضل الأدوات والوسائل لمعالجتها وتحجيمها، مع تحديد متطلبات رأس المال ومستويات السيولة المتوافقة مع نطاق المخاطر المقبولة. كما حرص البنك على تبني أفضل المعايير والسياسات الدولية المعنية بإدارة المخاطر التشغيلية لأنظمة تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك المعيار الدولي لإدارة المخاطر «آيزو ٣١٠٠٠» والمعيار الدولي لنظم إدارة وتحليل مخاطر أمن المعلومات «آيزو ٢٧٠٠٥» والإطار الدولي «كوبيت» لحوكمة وإدارة وتكنولوجيا المعلومات.

اختبارات التحمل

يقوم البنك بإجراء اختبارات تحمل دورية لمحاكاة مجموعة من سيناريوهات المخاطر الافتراضية من أجل قياس قدرة البنك على تجاوز الخسائر المحتملة، علمًا بأن عملية قياس وتقييم متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر تراعي تأثير التقلبات الاقتصادية وغيرها من العوامل والمخاطر الخارجية الأخرى. كما يتم حساب متطلبات رأس المال بما يتماشى مع القواعد الخاصة بالبنك المركزي المصري ومتطلبات بازل. ويضع البنك معايير محددة فيما يخص سيناريوهات الضغط من أجل المقارنة بين مستويات المخاطر المقبولة ونتائج قياس ومتابعة المخاطر. ويقوم البنك بإجراء التحليل الخاص باختبارات التحمل من خلال تقارير مختلفة وعلى مراحل زمنية متفاوتة، وهي التي تتم غالبًا بشكل ربع سنوي وبناءً على تغيرات الأسواق الناشئة.

أنواع المخاطر وتدابير الحد منها

المخاطر	تدابير الحد منها
المخاطر الائتمانية تتمثل المخاطر الائتمانية في الخسائر المالية الناتجة عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته. وتعد المخاطر الائتمانية من أبرز أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، حيث تنقسم إلى مخاطر ائتمانية مباشرة (مثل العجز في الميزانية العمومية) ومخاطر ائتمانية طارئة (مثل عجز البنود خارج الميزانية العمومية). ونظرًا للأهمية البالغة للمخاطر الائتمانية باعتبارها من أهم أنواع المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية، فقد قام البنك بتصميم إطار محكم يضمن تنفيذ عمليات رصد وقياس المخاطر الائتمانية بشكل دقيق، بهدف تمكين البنك من الرقابة الصارمة على المخاطر الائتمانية المحتملة. ويشمل ذلك الإطار تحديد مستويات المخاطر المقبولة، والحدود الائتمانية المسموحة، وتحديد الإجراءات والسياسات الائتمانية الواجب تطبيقها في مختلف القطاعات التشغيلية المعنية، بما في ذلك قطاعات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وقطاع خدمات التجزئة المصرفية والتمويل متناهي الصغر. ويتم قياس المخاطر الائتمانية من خلال تبنيها لمجموعة من الأدوات والمناهج العلمية المدروسة، والتي يتم اختيارها وفق عدة عوامل، على رأسها أنواع الأصول، وعمليات التحصيل، وآليات إدارة المخاطر المعنية.	▪ قيام بنك القاهرة بتطبيق أحدث النظم لقياس الجدارة الائتمانية عبر توظيف نظام (ORR) بهدف إجراء عملية تقييم شاملة لتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء بشكل دقيق. ▪ تبنى البنك نظامًا فعالًا لتصنيف المخاطر الائتمانية من أجل إدارة المخاطر الائتمانية بشكل استباقي والوصول إلى تصنيف للمخاطر يعكس الجدارة الائتمانية لكل عميل بدقة وفقًا لمؤشرات مالية وتقييمات نوعية، وكذلك التحليل الدقيق لمختلف عوامل الاقتصاد الكلي. ▪ امتثال إدارة المخاطر لمتطلبات مقررات لجنة بازل والتي تتضمن إجراء مراجعات دورية للجدارة الائتمانية للعملاء، لتقييم ورصد المخاطر الائتمانية المحتملة. ▪ إدارة مخاطر التعثر في السداد من خلال تطبيق نظام الإنذار المبكر (EWS)، حيث يغطي النظام العديد من مؤشرات الأداء المالية وغير المالية لتحديد المخاطر المحتملة مبكرًا من خلال اتخاذ إجراءات التصحيح والاسترداد في التوقيت الأمثل. كما يغطي النظام مختلف القطاعات الاقتصادية بما يساهم في تحديد الإجراءات الملائمة لكل حالة على حدة. ▪ مواصلة تحسين السياسات والممارسات المعنية بإجراءات الموافقة واتخاذ القرارات المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية. وقد أثمرت تلك التحسينات عن صياغة إطار عام يحدد صلاحيات منح الموافقات الائتمانية، وحدود التركيز، ومنهج تصنيف المخاطر، ومعايير مراجعة محفظة التسهيلات الممنوحة، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية لإدارة مخاطر تعثر السداد.
مخاطر السوق تعد مخاطر السوق واحدة من المخاطر الأساسية التي تواجه البنك، وتتضمن الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات غير المواتية في أسعار السوق والتي قد تؤثر على قيمة مكانة الاستثمارات فيما يتعلق بأنشطة التداول. كما تشمل مخاطر السوق عدم استقرار أسعار الصرف، والتي قد تؤثر على الميزانية العمومية للبنك وكذلك مستويات الربحية ورأس المال، بالإضافة إلى ذلك، تتضمن مخاطر السوق الاستثمارات في أدوات الدين، والأسهم، وصناديق الاستثمار والمشتقات المالية.	▪ اتخاذ مجموعة من التدابير للحد من المخاطر المتعلقة بالسوق والتي تؤثر على أنشطة وعمليات البنك، ومن بينها مخاطر أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات، والتقلبات السوقية، والاستثمار. ▪ اضطلاع إدارة مخاطر أنشطة الخزانة بمراقبة جميع أنشطة وعمليات مجموعة الخزانة بالبنك بصفة يومية، بما في ذلك أرباح وخسائر منتجات الخزانة، وجميع العمليات المنفذة وإعادة تقييم الأصول وفقًا لأسعار السوق، وأسعار صرف العملات الأجنبية، مع رصد معدل احتياطي النقد لدى البنك المركزي المصري وأسعار تحويل الأموال، لضمان مواكبة كافة المستجدات التي تطرأ على السياسات والمتطلبات التنظيمية المُعلنة من قبل البنك المركزي المصري وبنك القاهرة.

المخاطر	تدابير الحد منها
مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة (IRRBB) تقوم الإدارة على رصد وتقييم وإدارة المخاطر المحتملة لأسعار الفائدة الناتجة عن الاضطرابات والتقلبات السوقية، ويأتي ذلك انطلاقًا من التأثير الجوهري للمخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة على مركز البنك المالي.	▪ مراقبة وتقييم الأرصدة شهريًا للتأكد من الالتزام بالحدود التي أعلنها البنك المركزي المصري.
مخاطر السيولة تهدف إدارة مخاطر السيولة بصورة رئيسية إلى تقييم وقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السيولة على صعيد مختلف أنشطة البنك. ويعكف البنك على الحفاظ على التمويل الكافي من حيث المبلغ والمدة لضمان قدرته على الوفاء بكافة التزاماته وتعزيز القدرة النقدية للبنك والأصول السائلة عالية الجودة، ولاسيما في أوقات التقلبات الاقتصادية.	▪ الالتزام بمراقبة معدلات السيولة التنظيمية المختلفة باستمرار للتأكد من قدرة البنك على تلبية الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل، وتقييم آثار عدة سيناريوهات متوقعة على قوة السيولة النقدية للبنك.
مخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات يعكف البنك على تكثيف استثماراته في تطوير الأدوات والموارد اللازمة لحماية بنيته الرقمية والتكنولوجية من أجل الحفاظ على سلامة وسرية أصول العملاء، وهو ما يعكس إلمامه التام بالتطورات المستمرة لمخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات. وقد نجح البنك في تصميم جدار أمني متطور لحماية أنظمة تكنولوجيا المعلومات، ورصد أي اختراقات تقوم بها جهات غير مشروعة لمحاولة الوصول إلى معلومات البنك السرية أو تدمير قواعد البيانات أو الإضرار بالخدمات أو الأنظمة أو تعطيلها أو التسبب في أضرار أخرى. كما يعكف البنك على متابعة أحدث التطورات المتعلقة بالمخاطر الرقمية المحتملة، مع ضخ المزيد من الاستثمارات في الأدوات اللازمة لتجنبها، سعيًا إلى تعزيز قدرات خطوط دفاع الأنظمة التكنولوجية بالبنك لصد أي تهديدات أو اختراقات محتملة، وبالتالي يضع البنك على رأس أولوياته مواصلة الاستثمار في أمن تكنولوجيا المعلومات لضمان الحفاظ على سلامة وسرية جميع البيانات.	▪ تحديد المجالات الرئيسية الخاصة بإطار الأمن السيبراني وتصميمه وفقًا للمتطلبات اللازمة لدعم استراتيجية البنك الرقمية. ▪ قيام قطاع أمن المعلومات بتطبيق نموذج نضج القدرات المتكامل (CMMI) لتقييم تطوير نظم الرقابة وتطوير الضوابط الأمنية التي تقلل من إمكانية المخاطر المحتملة وتعزز القدرات الأمنية بوجه عام. ▪ تطوير استراتيجية متوسطة الأجل تتضمن الرؤية الخاصة بأمن المعلومات، والمهمة التي يحددها البنك، والمقومات الرئيسية للنجاح، ووضع خطة لتنفيذ أعمال التطوير المقررة. وتستند هذه الاستراتيجية على الإطار الخاص بالبنك المركزي المصري، وكذلك إرشادات الأمن السيبراني الخاصة بالمعهد الوطني للمعايير والتقنية. ▪ تحديث سياسات ومعايير الأمن السيبراني بما يتماشى مع إطار الأمن السيبراني الخاص بالبنك المركزي. ويلتزم البنك بنظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) وفقًا لمعايير أيزو/أي إي سي ٢٧٠٠١:٢٠٢١ الخاصة بإنشاء وتنفيذ وتشغيل ومراقبة ومراجعة وصيانة وتحسين أمن المعلومات المرتبطة بجميع أنشطة الشركة وكذلك المخاطر المحتملة. ▪ تأمين المعلومات عبر اتخاذ المزيد من التدابير الاستباقية، بما في ذلك، تحديد وتحليل المخاطر، واستكشاف التهديدات المحتملة، وإجراء تقييمات استباقية للمخاطر، ومعالجة نقاط الضعف، مع إجراء اختبارات الاختراق لتحديد التهديدات بشكل استباقي وتعزيز خطط الحد من المخاطر ومعالجتها. ▪ إدخال بعض التحسينات على أمن المعلومات عبر تعزيز مراقبة مركز عمليات أمن المعلومات (SoC) على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، ومن دون انقطاع على مدار العام، لاكتشاف أي تهديد داخلي أو خارجي والتعامل معه على الفور. ▪ حصل بنك القاهرة على شهادة ISO 27001، حيث يهدف هذا المعيار إلى توفير إطار عمل منهجي لحماية المعلومات من التهديدات السيبرانية، وضمان سريتها وسلامتها. ويعكس ذلك جهود بنك القاهرة في تعزيز أنظمة أمن المعلومات، كما يؤكد على التزام البنك بأعلى معايير الأمن السيبراني وقدرته على حماية المعلومات الحساسة لكل من العملاء والمؤسسة نفسها.

المخاطر	تدابير الحد منها
المخاطر التشغيلية المخاطر التشغيلية هي الخسائر التي تتكبدها المؤسسة نتيجة حدوث أخطاء أو مخالفات أو عطل أو أضرار سواء عن قصد أو دون قصد، والتي تسبب في حدوثها أفراد أو نظم وعمليات داخلية أو أحداث خارجية.	▪ يقوم بنك القاهرة بتطبيق استراتيجية ترتكز على ٤ محاور رئيسية، وتهدف إلى إدارة المخاطر التشغيلية عبر استكشاف وتحديد المخاطر في الوقت الفعلي لحدوثها لاتخاذ إجراءات فورية: - تحسين آليات الحوكمة والمخاطر والامتثال، وتقييم المخاطر وإعداد التقارير وتحليل البيانات - تحديث سياسات إدارة المخاطر التشغيلية لضمان تحقيق التميز التشغيلي وتعزيز مرونة الأعمال - إدارة المخاطر الناشئة والانتقالية (التحول الرقمي، والتكنولوجيا، وسرية ودقة وسلامة البيانات) - تطوير عمليات إدارة مخاطر المناخ وفقًا لرؤية وأهداف بنك القاهرة الاستراتيجية ▪ مواصلة البنك تبني منهج شامل لإدارة المخاطر التشغيلية بهدف تجنب أنشطته المختلفة لأي مخاطر محتملة. ويهدف البنك إلى تحقيق التحول الرقمي ودمج جميع أطر المخاطر التشغيلية (قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية - مؤشرات المخاطر الرئيسية - نظام التقييم الذاتي للمخاطر - الاحتيال - إجراءات الموافقة على المخاطر التشغيلية المحتملة للعمليات والمنتجات الجديدة - مخاطر تكنولوجيا المعلومات) في عمليات الحوكمة والمخاطر والالتزام للحصول على رؤية شاملة تعزز عملية تحديد المخاطر ومعالجة ومنع كافة الأسباب التي تؤدي إلى المخاطر التشغيلية، بما في ذلك ممارسة الاحتيال، أو تعطل الأعمال، أو الاختراقات التي قد تتعرض لها شبكات المعلومات، أو إخلال العاملين بقواعد السلوك المهني، أو عدم الامتثال إلى القوانين واللوائح التنظيمية، أو عدم التزام الموردين بشروط التعاقد. ويأتي ذلك في ضوء إلمام البنك التام بالتأثير السلبي لتلك المعوقات على أنشطته التشغيلية وقدرته على تقديم باقة منتجاته وخدماته للأطراف ذات العلاقة. ▪ تحسين عملية تقييم المخاطر ونهج إعداد التقارير للحد من الخسائر المالية، والنزاعات، والغرامات التنظيمية، وكذلك الأضرار المادية الأخرى التي قد يتكبدها. كما يقوم البنك برصد وتقييم والحد من إدارة المخاطر التشغيلية بجميع أنشطته وفقًا لإطار عمل شامل خاص بإدارة المخاطر. ويقوم البنك بتقييم المخاطر التشغيلية، بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، لتعزيز إطار الرقابة الداخلية وفقًا لضوابط لجنة دعم المؤسسات (COSO). ▪ تطوير عملية نظام مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI)، والتي تتكامل بشكل فعّال مع أدوات إدارة المخاطر التشغيلية. وتعد مؤشرات (KRI) مقاييس محددة مسبقًا يتم استخدامها كإشارات إنذار مبكر لمراقبة التعرض للمخاطر المحددة بمرور الوقت، وكذلك قياس مقدار التعرض لخطر معين أو مجموعة من المخاطر، بالإضافة إلى فعالية أي ضوابط تم تنفيذها للتقليل أو التخفيف من وطأة التعرض للمخاطر.

المخاطر	تدابير الحد منها
مخاطر تعهيد الخدمات لأطراف داخلية مخاطر تعهيد الخدمات لأطراف خارجية هي المخاطر المحتملة المتعلقة بالمعاملات التي يقوم البنك بإسنادها إلى موردين أو جهات خارجية. ولحماية عمليات البنك وضمان استمرارية الأعمال، يحرص البنك على التقييم الدقيق لأداء شبكة موردية بصفة مستمرة، للحد من أي تأثير سلبي على أدائها.	▪ قيام البنك بدمج أطر وسياسات إدارة المخاطر التشغيلية في جميع أنشطته وأعماله بصورة كاملة، بهدف الإشراف على جودة عمليات الرصد والتقييم الذاتي ونظم الإدارة والمعالجة المستقلة للمخاطر التشغيلية الأساسية. واستكمالًا لهذه الجهود، يحرص البنك على رفع الوعي بين جميع أفراد فريق العمل حول ثقافة المخاطر بصفة مستمرة سعيًا إلى الارتقاء بكفاءة عمليات تحديد المخاطر وآليات إدارتها. ▪ اتخاذ العديد من الخطوات الإضافية لتعزيز عملية إدارة المخاطر التشغيلية عبر إعادة تقييم إطار الضوابط الداخلية لجميع أنشطة البنك من خلال مواصلة مراقبة وتحليل وإعادة تقييم المخاطر التي تكبدها البنك أو قد يتعرض لها، مما ساهم في تمكين البنك من التخطيط لإدارة المخاطر التشغيلية المستقبلية عبر اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها. ▪ تصميم وتنفيذ إطار لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات الذي يوفر إطارًا شاملًا لمتابعة الضوابط الرقابية وحوكمة الأعمال التي تقدمها حلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات لبنك القاهرة من أجل تحديد وتقييم جميع مخاطر تكنولوجيا المعلومات للتأكد من تنفيذ الاحتياجات التنظيمية للبنك المركزي والمعايير الدولية الخاصة بإدارة المخاطر مثل ISO 31000 لإدارة المخاطر، وISO 27005 لإدارة تقييم مخاطر أمن المعلومات، وإطار عمل COBIT.
	▪ تطوير سياسة وإطار عمل متكامل لإدارة تعهيد الخدمات لأطراف خارجية، والذي يساهم في إعداد تقارير واضحة بشأن تحديد وتصنيف المخاطر ذات الصلة، بهدف تحسين شبكة الموردين، وتسهيل عملية انتقال الخدمات من طرف إلى آخر، مع المراقبة والتقييم المستمر لعلاقة البنك مع شبكة الموردين. ▪ فحص نتائج تقييم المخاطر المقدمة من الإدارات المعنية وفقًا لدورية التقييم، لتحليل النتائج المقدمة مقابل الأضرار، ومؤشرات المخاطر الرئيسية والاحتيال والتزوير ونظام التقييم الذاتي للمخاطر ومخاطر تكنولوجيا المعلومات.	

استمرارية الأعمال

يعد فريق عمل إدارة استمرارية الأعمال (BCM) عنصرًا أساسيًا من استراتيجية إدارة المخاطر الشاملة الخاصة ببنك القاهرة، والتي تهدف إلى ضمان إتاحة جميع الموارد اللازمة لاستمرارية أعمال البنك ودعم أنشطته الرئيسية.

وتلعب الإدارة دورًا محوريًا فيما يتعلق بما يلي:

- ضمان استمرارية الأنشطة الرئيسية بأكبر صورة ممكنة
- تقليل الخسائر المالية
- تسهيل عملية اتخاذ القرار في وقت الأزمات
- خدمة العملاء والشركاء في الأسواق المالية
- التخفيف من الآثار السلبية التي من شانها الإضرار بسمعة البنك
- إدارة العمليات والسيولة النقدية والجودة الائتمانية ومتابعة مركز البنك في السوق
- ضمان استمرارية العمليات ومختلف الأنشطة بشكل محكم وممنهج وبصورة طبيعية

يعكف بنك القاهرة، باعتباره بنك ذو رؤية ثاقبة، إلى مؤامة مختلف عملياته مع أفضل المعايير العالمية ISO 22301 وتمكين فريق العمل من التواصل بكفاءة وإدارة عمليات وإجراءات وسياسات استمرارية الأعمال بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية داخل المؤسسة.

ويركز معيار ISO 22301 بشكل حصري على إدارة استمرارية الأعمال عبر مساعدة المؤسسات على وضع وتنفيذ خطط لاستمرارية الأعمال لحماية استثماراتهم ومساعدتهم في التعافي من أي أضرار قد تحدث. كما يركز المعيار على مساعدة المؤسسات في تحديد التهديدات المحتملة ويمّكن البنك من التعامل مع الأحداث غير المتوقعة من خلال ما يلي:

- المساهمة في تعزيز المرونة التنظيمية
- دعم الأهداف الاستراتيجية للبنك
- خلق ميزة تنافسية
- حماية وتعزيز سمعة ومصداقية البنك
- الحد من التعرض للمخاطر القانونية والمالية
- تقليل تكاليف الأعطال المباشرة وغير المباشرة
- تعزيز قدرة البنك على مواصلة تشغيل عملياته أثناء حدوث أي تغييرات غير متوقعة
- التحكم الاستباقي في المخاطر بفعالية وكفاءة
- معالجة نقاط الضعف التشغيلية

مجموعة الالـتزام
والحوكمة المؤسسية

تستند مجموعة الالتزام والحوكمة المؤسسية ببنك القاهرة إلى إطار عمل قوي وشامل يتماشى مع استراتيجية البنك الرامية إلى تحسين الكفاءة التشغيلية والحد من المخاطر. ووفقًا للإجراءات والسياسات المنظمة لإطار العمل، يتم تحديد وتقييم والإفصاح عن وتقديم التوصيات بشأن مخاطر الالتزام ذات الصلة، مثل الخسائر التشغيلية والمالية، وأعطال الأنظمة، والمخاطر المهددة لسمعة البنك والناتجة عن عدم الامتثال للوائح والقوانين. ويلتزم البنك بتطوير سياسات إطار العمل بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لعام ٢٠٢٣.

تعمل مجموعة الالتزام والحوكمة المؤسسية بشكل مستقل، حيث تقوم بالإفصاح عن أي مخالفات للجنة المراجعة بانتظام، وللرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة بشكل مباشر فيما يتعلق بالمسائل النظامية التي تخص أنشطة البنك المتنوعة. كما تقوم المجموعة بتنفيذ مهامها بالتعاون الوثيق مع إدارات المراجعة الداخلية والمخاطر بما يضمن الالتزام بقوانين ولوائح البنك المركزي المصري وميثاق الامتثال الخاص ببنك القاهرة، حيث تقوم المجموعة بإعداد تقاريرها على أساس ربع سنوي للحد من المخاطر بكفاءة.

وتحدد سياسة الالتزام ببنك القاهرة إطار العمل والسياسات والإجراءات الواجب اتباعها لتنظيم جهود الالتزام المبذولة بما يضمن التطبيق المتواصل لهذه السياسات والإجراءات والمراقبة الشاملة لجميع العمليات.

بالإضافة إلى ذلك، تضع مجموعة الالتزام على رأس أولوياتها الالتزام بممارسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، نظرًا للحجم الكبير للمعاملات التي يتم تنفيذها بالأسواق الإقليمية والدولية. وتقوم المجموعة بالمراقبة الصارمة للمعاملات التي تتم عبر الحدود مع الأخذ في الاعتبار القوائم والبلدان الخاضعة للعقوبات الدولية. علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بالالتزام بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية بما يضمن الامتثال لقوانين دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

كما تلتزم المجموعة بتطبيق سياسة حماية حقوق العملاء وفقًا لتوجيهات البنك المركزي المصري. وتنص هذه السياسة على توفير تجربة بنكية نزيهة وعادلة للعملاء، تشمل مراعاة حقوق وواجبات العميل، والالتزام بآلية التعامل مع الشكاوى، والتعامل الفوري مع الأسباب الرئيسية للشكاوى.

أبرز إنجازات عام ٢٠٢٣

واصلت مجموعة الالتزام والحوكمة المؤسسية جهودها خلال العام لإدارة مخاطر الامتثال بجميع العمليات، حيث أثمرت تلك الجهود عن نجاح المجموعة في مواجهة المخاطر القائمة دون وقوع أضرار من أي نوع.

الاستراتيجية المستقبلية

قامت مجموعة الالتزام والحوكمة المؤسسية بإطلاق نظام آلي خاص بالتعليمات الرقابية للبنك المركزي والقوانين خلال عام ٢٠٢٣، بما في ذلك، التعليمات الكتابية والشفهية الصادرة من البنك المركزي المصري، حيث يعد هذا النظام منصة شاملة تضم جميع الإرشادات والتحليلات، والقواعد والتطورات الرقابية، وكذلك جميع الإجراءات التي اتخذتها الإدارات المعنية لضمان تطبيق ضوابط الالتزام في جميع إدارات البنك.

مجموعة
المراجعة الداخلية

تلعب مجموعة المراجعة الداخلية (IAG) ببنك القاهرة دورًا رئيسيًا كجزء من الإطار الرقابي الخاص بالبنك، حيث تقدم خدمات توكيد وإستشارات مستقلة وموضوعية تهدف إلى تعزيز بيئة الرقابة الداخلية للبنك. تساعد المجموعة البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال تطبيق نهج منظم ومنضبط لتقييم وتعزيز فعالية إدارة المخاطر وبيئة الرقابة وعمليات الحوكمة.

في عام ٢٠٢٣، ظل تركيز مجموعة المراجعة الداخلية على ضمان تنفيذ جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات المهنية. تتولى لجنة المراجعة الإشراف المباشر على المجموعة، بالإضافة إلى تبعية المجموعة الإدارية إلى الرئيس التنفيذي للبنك. وتشمل مسئوليات المجموعة التوكيد بشكل معتدل على إلتزام البنك بالقوانين والتعليمات واللوائح والسياسات الداخلية والرقابية لتعزيز الاستدامة والشفافية في تنفيذ استراتيجياته. كما تتولى مجموعة المراجعة الداخلية مسؤولية التحقيق في الاحتيال وتقديم التوجيهات والتوصيات للتخفيف من مخاطر الاحتيال.

لتحسين الإجراءات، تعمل مجموعة المراجعة الداخلية باستمرار على تطوير ومراجعة وإعداد تقارير حول السياسات والإجراءات الداخلية وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. وذلك من خلال خدمات التوكيد والإستشارات والرؤى المبنية على المخاطر والقيمة المضافة لجميع الأطراف المعنية، مما يسهم فى تحسين كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للبنك والإطار التشغيلي وحوكمة المخاطر.

يعمل هذا النهج على تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة للتعامل مع المخاطر الناشئة، واتخاذ قرارات استراتيجية، وصياغة استراتيجية البنك على المدى الطويل بشكل فعال، والاستفادة من المدخلات الموثوقة من مجموعة المراجعة الداخلية.

ويرتكز نجاح مجموعة المراجعة الداخلية في تنفيذ مسؤولياتها على فريقها من المراجعين المحترفين ذوي المهارات العالية والخبرات المتنوعة في القطاع المالي. حيث يمتلك فريق المراجعة الداخلية القدرات والأدوات اللازمة لإجراء مراجعات تحليلية وتقييمات لجميع العمليات، مما يعزز قدرة البنك على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

تطبق مجموعة المراجعة الداخلية برنامجًا لضمان توكيد الجودة والتحسين المستمر والذى يغطي جميع أنشطتها وذلك لضمان الالتزام بالمعايير الدولية وأيضاً دليل الإجراءات الخاص بالمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز ممارسات المراجعة المتبعة ورفع مستوى وعي الموظفين بأحدث التطورات في مجال المراجعة الداخلية.

أبرز إنجازات عام ٢٠٢٣

في عام ٢٠٢٣، واصلت مجموعة المراجعة الداخلية تحسين قدراتها وضمان تماشيها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، وذلك بإتباع المعايير الدولية وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة والامتثال، وأيضاً التحديث المستمر لدليل إجراءات العمل الخاص بالمجموعة وتطبيق نهج المراجعة المبنى على المخاطر.

كما قامت مجموعة المراجعة الداخلية بتقييم نظم إدارة المخاطر في البنك للتأكد من فاعليتها وكفاءتها بالإضافة إلى رصد وتقييم ما يستجد من مخاطر محتملة خلال العام، وكذلك قامت المجموعة بمراجعة العديد من العمليات والمهام الرئيسية بالبنك، بما في ذلك كفاءة أنظمة الرقابة، والامتثال للوائح ذات الصلة، واستغلال الموارد، وفعالية نظم المعلومات، وجودة المحفظة الائتمانية.

وبهدف تعزيز بيئة رقابية فعالة بالبنك، قامت مجموعة المراجعة الداخلية بإجراء مراجعات دورية وغيرها من مهام المراجعة والإستشارات الإضافية المسندة إليهم من قبل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة التنفيذية. وتقوم مجموعة المراجعة الداخلية بتنسيق جهودها مع الجهات الرقابية الأخرى بما في ذلك المراجعين الخارجيين، لضمان وجود بيئة رقابية فعالة تدعم البنك في تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

الاستراتيجية المستقبلية

يسعى بنك القاهرة إلى تعزيز كفاءة وفعالية دور المراجعة الداخلية في السنوات المقبلة كجزء من جهود تطوير البنك. ويتضمن ذلك ما يلي:

- التطوير المستمر لمنهجية المراجعة المبنية على المخاطر والقيمة المضافة المتبعة من قبل المجموعة، وتعزيز إستغلال التكنولوجيا، بما يتماشى مع استراتيجية التحول الرقمي للبنك.
- تسعى مجموعة المراجعة الداخلية إلى استقطاب الكفاءات للمساعدة في تنفيذ نهج العمل الخاص بها وضمان تخطيط جيد للتعاقب الوظيفي.
- تعزيز مهارات وقدرات فريق المراجعة وتشجيعهم للحصول على الشهادات المهنية مثل CIA و CISA و CFE و CQA وبرامج الائتمان.
- علاوة على ذلك، ستواصل المجموعة برنامج التوكيد المتكامل من خلال تعزيز العلاقات والتنسيق بين الوظائف والجهات الرقابية المختلفة لضمان الإستغلال الأمثل لمجهودات تلك الوظائف والجهات.

القوائم
المـالية

تقرير مراقبو الحسـابات

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات
الإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك

تقرير مراقبو الحسابات

إلى السادة / مساهمي بنك القاهرة – شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك القاهرة - **شركة مساهمة مصرية** - والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبو الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل لبنك القاهرة - شركة مساهمة مصرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية المستقلة الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

مراقبو الحسابات

كريم طه خالد
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
سجل الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٨٤٧
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٢٨٨٠٠
سجل مراقبي حسابات البنك المركزي رقم ٥٨٠
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

فارس عامر إمام عامر
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٣٠
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

لبنى عبد العزيز عبد الغفار
الجهاز المركزي للمحاسبات

القاهرة في ١٠ مارس ٢٠٢٤

قائمة المركز المالي المستقلة

فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

	«إيضاح رقم»	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الأصـــــول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	(١٥)	٣٧ ٥٥٨ ٢٢٨	١٩ ٤٩١ ١٤٠
أرصدة لدى البنوك	(١٦)	٦٧ ٥٠٤ ٩٠٦	٥٦ ٢٣٢ ٩٦٤
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٧)	٥ ٨٦٩ ٢٧١	٦ ٢٥٧ ١٥٧
قروض وتسهيلات للعملاء	(١٨)	١٦٢ ١٠٩ ٥٢٨	١٢٣ ٩١٥ ٠٦٦
مشتقات مالية	(١٩)	--	٥٩ ٤٦٤
استثمارات مالية:			
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٢٠)	٧٣ ٨٩٢ ٩٨١	٤٧ ٤٣١ ٣٤٣
بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	٤٠ ٣٦٤ ٧٩٠	٥٥ ٠٣١ ٤٥٦
استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	(٢١)	٢ ٥٤٣ ٢٨٦	١ ٧٩٠ ٢٤٤
أصول غير ملموسة	(٢٢)	١٨١ ٩٥٦	١٩٨ ٦٧١
أصول أخرى	(٢٣)	٩ ٣٤٧ ٠٠١	٨ ٧٩٤ ٢٣٤
أصول ضريبية مؤجلة	(٣٠)	٥٥٠ ٨٣٨	٦٩٨ ١١٧
أصول ثابتة	(٢٤)	١ ٧٢٣ ٩٥٤	١ ٦٨٧ ١٤٤
إجمالي الأصول		**٤٠١ ٦٤٦ ٧٣٩**	**٣٢١ ٥٨٧ ٠٠٠**
الالتزامـــات وحقوق الملكية			
الالتزامـــات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٦ ٨١٦ ٩٥٥	١٩ ٩٨٣ ٦٠٥
ودائع عملاء	(٢٦)	٣٠٢ ٠٦٦ ١٠٠	٢٥٠ ١٨٤ ٣٤١
فروض أخرى	(٢٧)	٤٠ ٠٥٧ ٤٤٧	١٧ ٩٨١ ٠٨٦
التزامات أخرى	(٢٨)	١٥ ٢٤٠ ٢٧٦	٧ ٧٣١ ٣٦٩
مخصصات أخرى	(٢٩)	١ ٦٩٦ ٥٨٨	١ ٠٢٠ ٥٩٠
التزامات ضرائب الدخل الجارية		١ ٢٦٣ ٨٦٣	٥٦٩ ٠٥٣
التزامات ضريبية مؤجلة	(٣٠)	١١٩ ٠٥٧	١٢٨ ٣٨٠
التزامات مزايا التقاعد	(٣١)	١ ٦٢١ ٣٢١	١ ٥٠٩ ٢١٢
إجمالي الالتزامات		**٣٦٨ ٨٨١ ٦٠٧**	**٢٩٩ ١٠٧ ٦٣٦**
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(٣٢)	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	(٣٢)	١٠ ٥٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
احتياطيات	(٣٣)	٣ ٣٣٣ ١٥٠	٢ ٧٤٧ ٠٢٥
فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية_وديعة مساندة		١ ٦٤٦ ٣٠٨	٢ ٠٥٣ ٦٠٠
صافي أرباح السنة والأرباح المحتجزة	(٣٣)	٧ ٢٨٥ ٦٧٤	٣ ٦٧٨ ٧٣٩
إجمالي حقوق الملكية		**٣٢ ٧٦٥ ١٣٢**	**٢٢ ٤٧٩ ٣٦٤**
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		**٤٠١ ٦٤٦ ٧٣٩**	**٣٢١ ٥٨٧ ٠٠٠**

- الإيضاحات المرفقـة من (١) إلى (٣٩) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.
- تقرير مراقبو الحسابات (مرفق).

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
طارق فايد

رئيس مجموعة الشئون المالية
محمد إبراهيم

قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

	«إيضاح رقم»	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٦)	٤٩ ٠٩٥ ٠٨٤	٢٩ ٦٩٦ ٦٧١
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٦)	(٣١ ٣٠٧ ٢٣٩)	(١٦ ٩٠٣ ٢١٨)
صافي الدخل من العائد		**١٧ ٧٨٧ ٨٤٥**	**١٢ ٧٩٣ ٤٥٣**
إيراد الأتعاب والعمولات	(٧)	٤ ٢٩٨ ٩٥٤	٢ ٦٦٣ ٥٤٧
مصروف الأتعاب والعمولات	(٧)	(٣٨٩ ٣٨٩)	(١٩٠ ٧٦٤)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات		**٣ ٩٠٩ ٥٦٥**	**٢ ٤٧٢ ٧٨٣**
صافي الدخل من العائد والأتعاب والعمولات		**٢١ ٦٩٧ ٤١٠**	**١٥ ٢٦٦ ٢٣٦**
توزيعات الأرباح	(٨)	٢٨٣ ٥١١	١٦٩ ٦٠٢
صافي دخل المتاجرة	(٩)	٤٤٦ ٤٤	١١٨ ٤٧٤
أرباح الاستثمارات المالية	(٢٠)	١٩٨ ٢٠٥	٢٠١ ٧٣٢
(عبء) رد الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢)	(٢ ١٥١ ٩٢١)	(٢ ٠٥٥ ٩١٦)
مصروفات إدارية	(١٠)	(٨ ١٥٠ ٤٩٨)	(٦ ٦٩٦ ٤٩٣)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١١)	(٩٧٠ ١٧٦)	(١ ٤٠٨ ٨٦٦)
أرباح السنة قبل ضرائب الدخل		**١٠ ٩٥٠ ٩٥٧**	**٥ ٥٩٤ ٧٦٩**
مصروفات ضرائب الدخل	(١٣)	(٤ ٢٩٠ ٠٠٣)	(٢ ٤٥٤ ٨٥٦)
صافي أرباح السنة بعد ضرائب الدخل		**٦ ٦٦٠ ٩٥٤**	**٣ ١٣٩ ٩١٣**
نصيب السهم الأساسي من صافى أرباح السنة	**(١٤)**	**١,٠٧**	**٠,٦٧**

- الإيضاحات المرفقـة من (١) إلى (٣٩) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
طارق فايد

رئيس مجموعة الشئون المالية
محمد إبراهيم

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

	«إيضاح رقم»	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
صافي أرباح السنة بعد ضرائب الدخل	(١)	٦ ٦٦٠ ٩٥٤	٣ ١٣٩ ٩١٣
المحول (من) الأرباح المحتجزة (بالصافي بعد خصم الضرائب)	(٢)	(٦٦٦)	(١٠٣ ٥٤٥)
بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر			
صافى التغير-الحركة في احتياطي القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		٤٩ ٦٨٦	(١٣٨ ٥٩٧)
بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر			
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		٤٧ ٩٩١	(٩.٩ ٨٤٥)
إجمالي بنود الدخل الشامل الآخر للسنة، الصافي بعد الضريبة	**(٣)**	**٩٧ ٦٧٧**	**(١ ٠٤٨ ٤٤٢)**
إجمالي الدخل الشامل للسنة، الصافي بعد الضريبة	**(١+٢+٣)**	**٦ ٧٥٧ ٩٦٥**	**٢ ٩٨٧ ٩٢٦**

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٩) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

	«إيضاح رقم»	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
أرباح السنة قبل ضرائب الدخل		**١٠ ٩٥٠ ٩٥٧**	**٥ ٥٩٤ ٧٦٩**
تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك		٣٩٧ ٨٤٩	٣٥٩ ٦٢٥
استهلاك		١٥٨ ١٩١	١١٣ ٥٢١
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة		٢ ١٥١ ٩٢١	٢ ٠٥٥ ٩١٦
عبء المخصصات الأخرى		٧٤٦ ٧٦٣	٢٦٢ ٩٦٣
عبء مخصص اضمحلال أصول أخرى		٤ ٣٨٨	٥٣ ٩٥٦
مخصصات انتفى الغرض منها		(١٣٣ ١٠٨)	(٣٦ ٣٥٣)
أرباح بيع أصول ثابتة		(٥٦ ٠٦٨)	(٣٠ ٣٨٦)
أرباح بيع أصول آلت ملكيتها		(٧٧٨)	--
ترجمة المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية		٨٧ ٧١٢	١٢٥ ٨٧٩
المستخدم من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض		(٢٥ ٦٣٢)	(١٠ ٣٣٢)
المتحصل من المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات القروض		٢٦٣	--
(رد) خسائر اضمحلال شركات شقيقة		(٢٢ ٣٣٧)	(١٠ ١٧٩)
(رد) أرباح بيع شركات شقيقة		(٥٧٠)	--
إيرادات من توزيعات أرباح		(٢٨٣ ٥١١)	(١٦٩ ٦٠٢)
ترجمة مخصص أدوات دين سيادية		٦١ ٤٤٢	١٠٤ ٧٤٩
(رد) فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		--	(١ ٣٣٤)
(رد) أرباح بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(١٠١ ٥١٢)	(١٤٠ ٩٦٤)
(رد) ترجمة استثمارات مالية ذات طبيعة نقدية وقروض أخري		(٢٣٨ ٤٧٨)	(٧٢١ ٣٧٥)
استهلاك علاوة أو خصم إصدار استثمارات مالية		٥٧ ٦١٣	١٢٨ ٤١٠
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والالتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل		**١٣ ٧٥٥ ١٠٥**	**٧ ٦٨٩ ٢٦٣**
صافي (الزيادة) النقص في الأصول			
أرصدة لدى البنوك		(١٢ ٤٧٦ ٢٨٥)	(١ ٣٠٨ ٩٩٩)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		--	٥٩ ٤٣٧
قروض وتسهيلات للبنوك		٣٩٥ ٥٣٣	(٣ ١٣٥ ٥٨٢)
قروض وتسهيلات العملاء		(٤٠ ٢٣٥ ٤٤٤)	(٢٦ ٨٥٠ ٥٤٦)
مشتقات مالية	(١٩)	٥٩ ٤٦٤	(٥٧ ٩٨٥)
أصول أخرى		(٥٥٧ ٠٣٠)	(١ ٧٤١ ٥٥٨)
صافى الزيادة (النقص) في الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	(١٣ ١٦٦ ٦٥٠)	٢ ٣٥٩ ٨١٨
ودائع العملاء	(٢٦)	٥١ ٨٨١ ٧٥٩	٥١ ٩٠٦ ٢٦٨
مشتقات مالية	(١٩)	--	(٦ ٠٧٨)
التزامات أخرى		٦ ٦٦٩ ٩٨٢	١ ٤٧٤ ٤٧٣
التزامات مزايا التقاعد	(٣١)	١١٢ ١٠٩	١١٩ ٥٩٤
ضرائب الدخل المسددة		(٢ ٦١٨ ٩٩٤)	(٢ ٠٤٦ ٣٦٧)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (بعده)		**٣ ٨١٩ ٥٤٩**	**٢٨ ٤٦١ ٧٣٨**
صافي التدفقات النقدية			

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

	«إيضاح رقم»	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (قبله)			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(٢٤)	(٤٣٩ ٩٠٣)	(٤٤٥ ٥٨٠)
متحصلات من بيع أصول ثابتة		٥٨ ٠٢١	٣٧ ٣٧٦
متحصلات من بيع استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		١٩٣ ٦٦٦ ٥٠٨	١٧٨ ٧١٥ ٥٨٧
مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(١٧٩ ٠٤٢ ٣٠٣)	(١٨٧ ٠٨٩ ٦٨١)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	١٥ ٤٩٠ ٧٤٨	١ ٠٩٧٠ ٢٤٥
مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(٢٠)	(٨٤٥ ٦٨٢)	(٩ ٨٩٣ ٠٦٤)
مدفوعات مقابل اقتناء شركات تابعة وشقيقة		(٧٣١ ٤٢٥)	(٩٠٣ ٩٦٣)
متحصلات من استبعاد شركات تابعة وشقيقة		١ ٢٩٠	--
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢٢)	(١٤١ ٤٧٦)	(١٣٤ ٣٢٣)
توزيعات أرباح محصلة		٢٨٣ ٠٦٥	١٦٩ ٢٩٣
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة الاستثمار		**٢٨ ٢٩٨ ٨٤٣**	**(٨ ٥٧٤ ١١٠)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
متحصلات من القروض الأخرى		٢١ ٨١١ ٣٧٥	٣ ٢٢٧ ٣٣٢
مدفوعات إلى القروض الأخرى		(٣ ٤٣٠ ٦٢٥)	(١ ٥٤٧ ١٠٨)
توزيعات الأرباح المدفوعة		(٢ ٦٨١ ٥٣٢)	(٢ ٤٦٧ ٨٩١)
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال		٦ ٥٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل		**٢٢ ١٩٩ ٢١٨**	**٣ ٢١٢ ٣٣٣**
صافي الزيادة فى النقدية وما فى حكمها خلال السنة		٥٤ ٣١٧ ٦١٠	٢٣ ٠٩٩ ٩٦١
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول السنة		٥٦ ٤٤٨ ٤٩٣	٣٣ ٣٤٨ ٥٣٢
رصيد النقدية وما فى حكمها فى آخر السنة		**١١٠ ٧٦٦ ١٠٣**	**٥٦ ٤٤٨ ٤٩٣**
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :-			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي		٣٧ ٥٥٨ ٢٢٨	١٩ ٤٩١ ١٤٠
أرصدة لدى البنوك		٦٧ ٥٢٥ ٩٨٥	٥٦ ٢٤٦ ٤٢٩
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى		٥٥ ٩٤٢ ٣٠٧	٣٢ ٦٥٣ ٤٣٣
أرصدة لدى البنك المركزي فى إطار نسبة الاحتياطى الإلزامي		(٢٦ ٧٩٨ ٤٨٣)	(١٣ ٥١٦ ٣١١)
أرصده لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(٦ ٦٨٢ ٧٩٥)	(٧ ٤٨٥ ٣٣٥)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(١٦ ٧٧٩ ١٣٩)	(٣٠ ٩٤٠ ٨٦٣)
إجمالى النقدية وما فى حكمها	(٣٥)	**١١٠ ٧٦٦ ١٠٣**	**٥٦ ٤٤٨ ٤٩٣**

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٩) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)

	"إيضاح رقم"	رأس المال المصدر والمدفوع	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال	احتياطيات	فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية_وديعة مساندة	صافي أرباح السنة والأرباح المحتجزة	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١		**٥ ٢٥٠ ٠٠٠**	**٤ ٧٥٠ ٠٠٠**	**٢ ٩٣٨ ٨٧٩**	**٢ ٤٠٩ ٨٩٣**	**٣ ٨٨٣ ٨٠٥**	**١٩ ٢٣٢ ٥٧٧**
توزيعات أرباح		--	--	--	--	(٢ ٤٩٨ ٩٦١)	(٢ ٤٩٨ ٩٦١)
محول إلى حساب رأس المال		٤ ٧٥٠ ٠٠٠	(٤ ٧٥٠ ٠٠٠)	--	--	--	--
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال		--	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	--	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
المحول إلى الاحتياطي القانونى		--	--	١٨١ ٣٧٠	--	(١٨١ ٣٧٠)	--
المحول إلى احتياطى مخاطر بنكية عام		--	--	٥٥٧ ٦٧١	--	(٥٥٧ ٦٧١)	--
المحول إلى احتياطى رأسمالي		--	--	٣ ٤٣٢	--	(٣ ٤٣٢)	--
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		--	--	١١٤ ١١٥	--	--	١١٤ ١١٥
فرق القيمة الاسمية عن الحالية_وديعة مساندة		--	--	--	(٣٥٦ ٢٩٣)	--	(٣٥٦ ٢٩٣)
صافي التغير فى بنود الدخل الشامل الآخر		--	--	(١ ٠٤٨ ٤٤٢)	--	(١٠٣ ٥٤٥)	(١ ١٥١ ٩٨٧)
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		--	--	--	--	٣ ١٣٩ ٩١٣	٣ ١٣٩ ٩١٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		**١٠ ٠٠٠ ٠٠٠**	**٤ ٠٠٠ ٠٠٠**	**٢ ٧٤٧ ٠٢٥**	**٢ ٠٥٣ ٦٠٠**	**٣ ٦٧٨ ٧٣٩**	**٢٢ ٤٧٩ ٣٦٤**
توزيعات أرباح		--	--	--	--	(٢ ٧٤٠ ٧٩١)	(٢ ٧٤٠ ٧٩١)
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال		--	٦ ٥٠٠ ٠٠٠	--	--	--	٦ ٥٠٠ ٠٠٠
المحول إلى الاحتياطي القانونى		--	--	١٥٥ ٤٧٦	--	(١٥٥ ٤٧٦)	--
المحول إلى احتياطى مخاطر بنكية عام		--	--	١٢٦ ٧٠٠	--	(١٢٦ ٧٠٠)	--
المحول إلى احتياطى رأسمالي		--	--	٣٠ ٣٨٦	--	(٣٠ ٣٨٦)	--
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		--	--	١٧٥ ٨٨٦	--	--	١٧٥ ٨٨٦
فرق القيمة الاسمية عن الحالية_وديعة مساندة		--	--	--	(٤٠٧ ٢٩٢)	--	(٤٠٧ ٢٩٢)
صافي التغير فى بنود الدخل الشامل الآخر		--	--	٩٧ ٦٧٧	--	(٦٦٦)	٩٧ ٠١١
صافى ربح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		--	--	--	--	٦ ٦٦٠ ٩٥٤	٦ ٦٦٠ ٩٥٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**(٣٣)**	**١٠ ٠٠٠ ٠٠٠**	**١٠ ٥٠٠ ٠٠٠**	**٣ ٣٣٣ ١٥٠**	**١ ٦٤٦ ٣٠٨**	**٧ ٢٨٥ ٦٧٤**	**٣٢ ٧٦٥ ١٣٢**

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٩) متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

١. التأسيس والنشاط

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية كبنك تجارى بتاريخ ١٩٥٢/٠٥/١٧ فى ظل قانون التجارة الوطنى لسنة ١٨٨٣ والذى تم إلغاؤه فيما عدا الفصل الأول من الباب الثانى منه بموجب إصدار قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ فى ١٧ مايو١٩٩٩. يقع المركز الرئيسى للبنك في ٦ ش الدكتور مصطفى أبو زهرة - مدينة نصر خلف الجهاز المركزى للمحاسبات.

ويقدم بنك القاهرة خدماته المصرفية المتعلقة بنشاطه فى جمهورية مصر العربية من خلال ٢٤٩ فرعاً ومكتبا ووحدة ووكالة ويوظف ٨٥٨١ موظف فى تاريخ إعداد القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

فى مايو ٢٠٠٧ إستحوذ بنك مصر على جميع أسهم بنك القاهرة ونقلت ملكيتها بإسم بنك مصر فى البورصة المصرية.

فى مايو ٢٠٠٩ بقرار من وزير المالية تم الموافقة على بيع عدد خمسة أسهم لكل من:

- شركة مصر للإستثمار - شركة مصر أبو ظبى للإستثمارات العقارية

وهو ما ترتب عليه خضوع البنك لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٠ تم التصديق على تعديل النظام الأساسى للبنك للخضوع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بمكتب توثيق الإستثمار بموجب محضر توثيق رقم ١٧٦ / ن لسنة ٢٠١٠ والتأشير به بالسجل التجارى بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٠.

فى مايو ٢٠١٠ أسس بنك مصر " شركة مصر المالية للإستثمارات " وبنسبة مساهمة ٩٩,٩٩٩٪ من رأسمالها لتكون ذراع إستثمارى له.

فى يونيو ٢٠١٠ قام بنك مصر بنقل بعض الإستثمارات طويلة الأجل (من بينها بنك القاهرة) لشركة مصر المالية للإستثمارات. ووافقت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة المنعقدة فى ١٩ ديسمبر ٢٠١٠ على نقل ملكية بنك القاهرة لشركة مصر المالية للإستثمارات وتعديل النظام الأساسى للبنك وفقا لذلك

بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٠ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك وقد وافقت على تعديل المادة ٤٢ من النظام الأساسى بحيث تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من ذات السنة بدلاً من أن تبدأ السنة المالية للبنك فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيو من السنة التالية.

بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ انعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك، وقد وافقت علي تعديل الماده (٦) من النظام الاساسي للبنك بزيادة رأس مال البنك بقيمه الارباح المحتجزه ٦٥٠ مليون جم، وحدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جم، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٢,٢٥٠ مليار جم موزعا علي ٥٦٢ ٥٠٠ ألف سهم بقيمة ٤ جنيه مصرى للسهم الواحد وأصبح هيكل مساهمي البنك علي النحو التالي:

شركة مصر المالية للاستثمارات	٥٦٢ ٤٩٩ ٩٨٥ سهم
بنك مصر	٨ أسهم
شركة مصر أبو ظبي للاستثمارات العقارية	٧ أسهم

وتم التأشير في السجل التجاري بتعديل المادة (٦) زيادة رأس المال بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ ، كما تم التأشير في صحيفة الاستثمار في النشرة الاخيرة العدد ٤٣٣٩٦ الصادرة بتاريخ ٣٠/ ١/ ٢٠١٧ بتعديل المادة (٧).

بتاريخ ٢٠١٨/٠٧/١٥، تم انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتعديل المادة (٦) من النظام الاساسي للبنك بإضافة بنك مصر بدلا من شركة مصر للإستثمار

بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٩ قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة "مصر المالية للاستثمارات ش.م.م" المعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٠ بالتأشير في السجل التجارى بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٠ بأنه قد تم تغيير اسم الشركة الى "شركة مصر كابيتال ش.م.م" وذلك دون أي تغير في بيانات أخرى.

بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ وافق البنك المركزى المصرى على تعديل المادة (٦) من النظام الأساسى لبنك القاهرة والمتعلقة بزيادة رأس المال المصدر وهيكل المساهمين.

بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٢ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة وقد وافقت على زيادة رأسمال البنك المصدر بمبلغ وقدره ٣ مليار جنيه (ثلاثة مليار جنيه مصري) ليرتفع من ٢,٢٥٠ مليار جنيه مصري إلى ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري يكتتب بنك مصر في كامل قيمة الزيادة وكذا تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسى للبنك وفقاً لما يلى:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جنيه مصري، وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري موزعاً على ١,٣١٢,٥٠٠ ألف سهم بقيمة إسميه أربعة جنيهات مصرية للسهم الواحد وهيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

بنك مصر	٧٥٠ ٠٠٠ ٠٠٨ سهم
شركة مصر كابيتال	٥٦٢ ٤٩٩ ٩٨٥ سهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	٧ أسهم

- وقد تم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال بتاريخ ٢٠٢٠/٠٢/٠٢.

- بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٤ تم تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسى للبنك في صحيفة الإستمار وفقا لما يلى:
- حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ١٠ مليار جنيه مصري وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ٥,٢٥٠ مليار جنيه مصري موزعاً على ٢,٦٢٥,٠٠٠ ألف سهم بقيمة إسميه جنيهان مصريان للسهم الواحد وهيكل مساهمى البنك على النحو التالى:

بنك مصر	١٥٠ ٠٠٠ ٠١٦ سهم
شركة مصر كابيتال	١ ١٢٤ ٩٩٩ ٩٧٠ سهم
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	١٤ سهم

- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/٢٨ قام بنك مصر بشراء حصة أسهم بنك القاهرة والمملوكة لشركة مصر كابيتال والبالغ عددها٩٥٦ ٩٩٩ ١١٢٤ سهم لتصبح نسبة مساهمة بنك مصر في بنك القاهرة ٩٩,٩٩٪ بدلاً من ٥٧,١٤٪ ، وجاري تعديل النظام الاساسي ليصبح هيكل مساهمي البنك (بعد التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال)علي النحو التالي :

الاسم	عدد الاسهم	القيمة الإسمية بالجنيه المصري
بنك مصر	٤ ٩٩٩ ٩٩٩ ٩٧٢	٩ ٩٩٩ ٩٩٩ ٩٤٤
شركة مصر كابيتال	١٤	٢٨
شركة مصر ابو ظبي للاستثمارات العقارية	٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الإجمالي		

- بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٦ تم تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسى للبنك في صحيفة الإستمار وفقا لما يلى:

حدد رأس مال البنك المرخص به بمبلغ ٢٠ مليار جنيه مصري وحدد رأس مال البنك المصدر بمبلغ ١٠ مليار جنيه مصري موزعاً على ٥ مليار سهم بقيمة إسميه جنيهان مصريان للسهم الواحد .

- وقد تم التأشير في السجل التجاري بزيادة رأس المال بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٧.

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٠٣/٠٧.

٢. ملخص أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة . وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

٢-١ أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد القوائم المالية المستقلة وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨ مع إضافة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الادوات المالية" طبقا للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٨ والصادر بشأنها التعليمات النهائية لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، وقد تم اعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) " الأدوات المالية " إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وفقاً لتعليمات البنك المركزي وتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية لتلك المتطلبات الجديدة وكذا الافصاح عن الاحكام والتقديرات الهامة المرتبطة بالانخفاض في القيمة في إيضاحات إدارة المخاطر المالية .

وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها ، بصورة مباشرة و غير مباشرة من خلال شركات تابعة ، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط .

ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال ، وتُقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة ، حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بإستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس ادارة البنك المركزي المصرى بتاريخ ١٦ ديسمبر٢٠٠٨، وإعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وبناءاً على صدور تعليمات البنك المركزى المصرى لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ فقد قام البنك بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات.

٢-٢ المحاسبة عن الاستثمارات فى الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهى تمثل حصة البنك المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها، هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفهماً أشمل للمركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للبنك وشركاته التابعة (المجموعة) بالإضافة إلى حصة البنك في صافى أصول شركاته الشقيقة.

٢-٢-١ الشركات التابعة

هى الشركات بما فى ذلك المنشآت المؤسسة لأغراض خاصة (Special Purpose Entities / SPEs)التى يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم فى سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها، وعادةً ما يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت بها، ويؤخذ فى الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التى يمكن ممارستها أو تحويلها فى الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة

٢-٢-٢ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هى المنشآت التى يتمتع البنك بطريق مباشر أو غير مباشر بنفوذ مؤثر عليها ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة عليها حيث يمتلك البنك حصص ملكية تتراوح من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت فى الشركات الشقيقة.

تُستخدم طريقة الشراء فى المحاسبة عن معاملات إقتناء البنك للشركات التابعة والشقيقة عند الإعتراف الأولى بها (فى تاريخ الإقتناء)، ويُعدّ تاريخ الإقتناء هو التاريخ الذى يحصل فيه المشترى على السيطرة أو النفوذ المؤثر على الشركة التابعة أو الشقيقة المشتراة، وطبقاً لطريقة الشراء يتم الإعتراف الأولى بالحصة المقتناة كإستثمار فى الشركة التابعة أو الشقيقة بالتكلفة، وتمثل تكلفة الإقتناء القيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستحق سداده على البنك مقابل الحصة المشتراة مضافاً إليها أية تكاليف تُعزى مباشرةً لعملية الإقتناء.

وفى الحالات التى تتحقق فيها سيطرة على منشأة ما على مراحل ومن ثم تجميع أعمالها من خلال أكثر من معاملة تبادل واحدة عندئذٍ يتم التعامل مع كل معاملة من معاملات التبادل تلك بصورة منفصلة وذلك على أساس تكلفة الإقتناء والمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة للمقابل فى تاريخ كل معاملة تبادل حتى التاريخ الذى تتحقق فيه تلك السيطرة.

ويتم المحاسبة اللاحقة عن إستثمارات البنك فى الشركات التابعة والشقيقة فى القوائم المالية المستقلة بطريقة التكلفة، ووفقاً لهذه الطريقة تثبت الإستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنةً أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلال لاحقة فى القيمة، وتثبت فى قائمة الدخل إيرادات البنك من توزيعات أرباح الشركات التابعة والشقيقة عند إعتماد الشركات لتوزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك فى تحصيلها.

٢-٣ التقارير القطاعية

يمثل قطاع النشاط مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. ويرتبط القطاع الجغرافى بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها وتميزها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

٢-٤ ترجمة العملات الأجنبية

٢-٤-١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٤-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة.
- ويتم إعادة ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ، ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:

- صافى دخل المتاجرة للأصول / الإلتزامات المبوبة بغرض المتاجرة.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقى البنود.

- يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية والمصنفة كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (أدوات دين) ما بين فروق تنجت عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالفروق الناتجة عن التغيرات فى التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهه وبالفروق الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير فى القيمة العادلة (إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.
- تتضمن فروق الترجمة الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق الترجمه الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ضمن إحتياطي القيمة العادلة فى حقوق الملكية.

٢-٥ الأصول والالتزامات المالية

٢-٥-١ الاعتراف والقياس الاولي

يقوم البنك بالاعتراف الاولي بالاصول والالتزامات المالية في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل أو الألتزام المالى أولياً بالقيمة العادلة. وبالنسبة لتلك التي لا يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فإنها تقاس بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة التي ترتبط بشكل مباشر بعملية الإقتناء أو الإصدار.

٢-٥-٢ التبويب

الأصول المالية

- عند الإعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة، اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم قياس الاصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم استيفاء كلا الشرطين التاليين ولم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة ادارة البنك عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الاحتفاظ بالأصل المالى لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ،في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل تتمثل فقط فى أصل مبلغ الاداة المالية والعائد.
- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر اذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالى.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ،في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تتمثل فقط في أصل الدين والعائد.

- يتم تبويب باقى الأصول المالية الأخرى كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي ،أن يخصص بشكل لارجعة فيه – أصلا مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر، بالرغم من إستيفائه لشروط التبويب كأصل مالى بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص -بشكل جوهري -التضارب الذى قد ينشأ في القياس المحاسبي.

تقييم نموذج الأعمال

- يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالى:

الأداة المالية	طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال		
	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة	
		من خلال الدخل الشامل الآخر	من خلال الأرباح أو الخسائر
أدوات حقوق الملكية	لا ينطبق	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولى ولا يتم الرجوع فيه	المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية
أدوات الدين	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة

يقوم البنك بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج / نماذج الاعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس استراتيجية البنك الموضوعة لإدارة الاصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلى:

الأصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الاصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	• الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد. • البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. • أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. • يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	• كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. • مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية النعاقدية
الاصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	• هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالاصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. • تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. • ادارة الاصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافيا للتضارب في القياس المحاسبي.

- **يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة إمداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال ما يلي:**
  - السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
  - كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.
  - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
  - كيفية تحديد تقييم أداء مديري الاعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).
  - دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فان المعلومات عن انشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.
  - إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث انها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع اصول مالية معاً.
  - **تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداة والعائد**

لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للاداة المالية بانه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الاساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل فى دفعات تقتصر فقط على أصل الاداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في اعتباره الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في اعتباره ما يلي:

- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد، الآجال، نوع العملة ...).
- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دوريا).

الالتزامات المالية

- عند الإعتراف الأولى يقوم البنك بتبويب الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء علي هدف نموذج الاعمال للبنك
- يتم الاعتراف أوليا بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.
- يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقا علي اساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي.
- يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للبنك في قائمة الدخل الشامل الآخر في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في قائمة الارباح و الخسائر.

٢-٥-٣ الاستبعاد

أ- الأصول المالية

- يتم استبعاد الأصل المالى عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم البنك بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهرى الى طرف آخر.
- عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمنا أي أصل جديد تم الحصول علية مخصوما منة أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر.
- أي أرباح او خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الاخر متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل بحيث يتم تحويل الفروق التي تخصها مباشرة الى بند الارباح المحتجزة. وان أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفى شروط الإستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل.
- عندما يدخل البنك في معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الإعتراف بها في قائمة المركز المالي، ولكنة يحتفظ بكل أو بشكل جوهرى بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول.
- بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهرى كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر البنك في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للبنك بالأصل المالي بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المحول.
- في بعض المعاملات يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بشروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل او التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) او اقل من القدر المناسب (إلتزام) لتأدية الخدمة.

ب- الالتزامات المالية

- يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من او الغاء او انتهاء مدته الواردة بالعقد.

٢-٥-٤ التعديلات على الأصول المالية والالتزامات المالية

أ- الأصول المالية

- إذا تم تعديل شروط أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. وإذا كانت التدفقات النقدية مختلفة اختلافاً جوهرياً فان الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر انتهت ومن ثم يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة والاعتراف بالقيمة الناتجة من تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح او خسائر ضمن الأرباح والخسائر. اما إذا كان هذا التعديل قد حدث بسبب صعوبات مالية للمقترض، فان الأرباح يتم تاجيلها وتعرض مع مجمع خسائر الاضمحلال في حين يتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الارباح والخسائر.
- إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل المعترف به بالتكلفة المستهلكة ليست مختلفة جوهرياً، فان التعديل لا ينتج عنه استبعاد الأصل المالي.

ب- الالتزامات المالية

يقوم البنك بتعديل التزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة اختلافا"جوهرياً. في هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناءاً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي القديم والالتزام المالي الجديد بالشروط المعدلة ضمن قائمة الأرباح والخسائر.

المقاصة بين الاصول المالية والالتزامات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان للبنك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع الالتزام غير المتزامن بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع الالتزام غير المتزامن بإعادة الشراء على أساس الصافي بقائمة المركز المالى ضمن بند أرصدة مستحقة.

٢-٥-٥ قياس القيمة العادلة

- يحدد البنك القيمة العادلة علي اساس انها السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم سداده لنقل إلتزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس مع الاخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة خصائص الأصل أو الإلتزام فى حال أخذ المشاركون فى السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل و/أو الإلتزام فى تاريخ القياس حيث تشتمل هذه الخصائص علي حالة الأصل وموقعه والقيود على بيع الأصل أو استخدامه لكيفية نظر المشاركين فى السوق.
- يستخدم البنك منهج السوق لتحديد القيمة العادلة للاصول والالتزامات المالية باعتبار ان هذا المنهج يستخدم الاسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة. وعندها وبالتالي قد يستخدم البنك أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق مثل مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة لاصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة والذي بموجبه يتم تحويل المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات إلى مبلغ حالي (مخصوم) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية.
- عندما لا يمكن الاعتماد علي مدخل السوق او منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة لاصل مالي او التزام مالي، يستخدم البنك منهج التكلفة في تحديد القيمة العادلة بحيث يعكس المبلغ الذي يتم طلبه حالياً لاستبدال الاصل بحالته الراهنة (تكلفة الاستبدال الحالية)، بحيث تعكس القيمة العادلة التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشترى من اقتناء أصل بديل له منفعة مماثلة حيث ان المشارك في السوق كمشترى لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به المنفعة للأصل.

أساليب التقييم المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأداة المالية تتضمن:

- الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة.
- عقود مبادلة أسعار الفائدة باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءاً على منحنيات العوائد الملحوظة.
- القيمة العادلة للعقود المستقبلية لأسعار العملات باستخدام القيمة الحالية لقيمة التدفق النقدي المتوقع باستخدام سعر الصرف المستقبلي للعملة محل التعاقد.
- تحليل التدفقات النقدية المخصومة في تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى.

٢-٦ أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصـول على القيمة العادلـة من الأسعـار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالى يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالى المرتبط به.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى.ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى :

١. تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
٢. تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
٣. تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

- يتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المؤهلة للمحاسبة عنها كادوات تغطية.
- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندى للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وبصفة مستمرة بالتوثيق المستندى لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

٢-٦-١ تغطية القيمة العادلة

- يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات مخاطر تغير القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى.
- يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها ضمن بند "صافي الدخل من العائد". في حين يتم الاعتراف بأثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية ضمن بند صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم الاعتراف بأثر عدم الفعالية فى كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة فى الفقرة السابقة ضمن بند " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر "
- إذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. ويستمر الاعتراف بحقوق الملكية بالتعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

٢-٦-٢ تغطية التدفقات النقدية

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل الشامل الاخر بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الأرباح والخسائر ضمن بند " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".
- يتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر إلى قائمة الأرباح والخسائر في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".
- عندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يستمر الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر في ذلك الوقت ضمن بنود الدخل الشامل الاخر، ويتم الاعتراف بها في قائمة الأرباح والخسائر عندما يتم الاعتراف في النهاية بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها، عندئذ يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في الدخل الشامل الاخر على الفور إلى قائمة الأرباح والخسائر.

٢-٦-٣ تغطية صافي الاستثمار

يتم الاعتراف ضمن قائمة الدخل الشامل الاخر بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية، بينما يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في قائمة الدخل الشامل الاخر الي قائمة الأرباح والخسائر عند استبعاد العمليات الأجنبية.

٢-٦-٤ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر ضمن "صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر "صافي الدخل من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٢-٧ صافى دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

يمثل " صافي دخل الادوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح " والخسائرالأرباح والخسائر للأصول والالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وتشتمل على التغييرات في القيمة العادلة سواء المحققة أو غير المحققة والفوائد وتوزيعات الأسهم وفروق التغير في أسعار الصرف.

٢-٨ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وغير متداولة فى سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فورا أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.
- الأصول التي بوبها البنك على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٢-٩ إيرادات ومصروفات العائد

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية ذات العائد (فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث تدرج عوائدها ضمن التغير فى قيمتها العادلة). وطريقة معدل العائد الفعلى هى طريقة لحساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصروفات العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو خلال فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى فى تاريخ الإعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلى، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية آخذاً فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) فيما عدا خسائر الإئتمان المستقبلية التى لم تتحقق بعد، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التى تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات. وعندما تُصنّف القروض أو المديونيات كديون غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بعوائدها كإيرادات فى قائمة الدخل بل يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم إتباع الأساس النقدى فى الإعتراف بها ضمن الإيرادات كما يلى:-

- بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الإقتصادية، يُعترف بالعائد عليها ضمن الإيرادات عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات.
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض مقابل الإعتراف بفوائد مجنبة بالأرصدة الدائنة لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة. وفى حالة إستمرار العميل فى الإنتظام يُدرج بالإيرادات العائد المجنب والمحسوب على رصيد القرض القائم (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة وسداد كامل الفوائد) دون العائد المُهمش قبل الجدولة والذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل الرصيد الذى يظهر بقائمة المركز المالى قبل الجدولة.

٢-١٠ إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة ضمن الإيرادات وذلك عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد بالايضاح رقم (٢-٩) أعلاه. أما بالنسبة للأتعاب التى تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلى للأصل المالى بصفة عامة فيتم معالجتها بإعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى. ويتم تأجيل الإعتراف بأتعاب الإرتباط المحصلة على القروض كإيراد بالأرباح أو الخسائر إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التى يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن تدخله المستمر فى الأداة المالية المزمع إصدارها. وعند إستخدام القرض يتم الإعتراف بتلك الأتعاب بالأرباح أو الخسائر من خلال تعديل معدل العائد الفعلى على القرض، أما إذا لم يعد إصدار القرض مرجح الحدوث فتحمل تلك الأتعاب فوراً كإيرادات ضمن الأرباح أو الخسائر. كما أنه فى حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار البنك للقرض فيتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط. ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن الإيراد فى تاريخ الإعتراف الأولى بها. ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وذلك فى حالة عدم إحتفاظ البنك بأى جزء من القرض لنفسه أو فى حالة إحتفاظ البنك بجزء من القرض بذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بإيراد من الأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر– مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية. وعادةً ما يتم الإعتراف بإيراد من أتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدى فترة أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بإيراد أتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها خلال فترة زمنية طويلة وذلك على مدار الفترة التى يتم تأدية الخدمة فيها.

٢-١١ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالإيرادات الناتجة عن توزيعات الأرباح التى تعلن عنها الشركات المستثمر بها وذلك فى تاريخ صدور الحق للبنك فى تحصيلها.

٢-١٢ اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع واعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة الى أذون خزانة مشتراه مع الالتزام بإعادة البيع بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء واعادة البيع) مع الالتزام بإعادة الشراء بالميزانية . ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر اعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢-١٣ اضمحلال الأصول المالية

يتم اثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي:

- الأصول المالية التي تمثل أدوات دين.
- المديونيات المستحقة.
- عقود الضمانات المالية.
- ارتباطات القروض وارتباطات ادوات الدين المشابهة.

لا يتم اثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس نوع المنتج المصرفي.

يقوم البنك بتصنيف ادوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية او المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الي ثلاث مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخيرخلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية : ▪ تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الاجل الى طويل الاجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض . ▪ إلغاء البنك أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض . ▪ تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض. ▪ متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة. ▪ تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.		
ادوات مالية مضمحلة			عندما-يتأخر المقترض-أكثر من ٩٠ يوما عن سداد-اقساطه التعاقدية		لايوجد	

ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة

يقوم البنك بتجميع ادوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة علي اساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة علي اساس وحدة العميل المقترض (ORR).

يقوم البنك بتصنيف العملاء داخل كل مجموعة الي ثلاث مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية:

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية	لا توجد متأخرات	تدخل في نطاق المخاطر المقبولة				
ادوات مالية حدث بشانها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان			تاخيرخلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية.	إذا كان المقترض على قائمة المتابعة و/ أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية: ▪ زيادة كبيرة بسعر العائد علي الاصل المالى كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية. ▪ تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. ▪ طلب إعادة الجدولة. ▪ تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية . ▪ تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. ▪ العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/ السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.		

تصنيف الاداة المالية	المرحلة الأولي		المرحل الثانية		المرحلة الثالثة	
	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)
ادوات مالية مضمحلة					عندما يتأخر المقترض عن أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية *	عندما يعجز المقترض عن تلبية واحد او اكثر من المعايير التالية، مما يشير إلى أن المقترض يواجه صعوبة مالية كبيرة. ▪ وفاة أو عجز المقترض. ▪ تعثر المقترض مالياً. ▪ الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للمقترض. ▪ عدم الالتزام بالتعهدات المالية. ▪ اختفاء السوق النشط للأصل المالي او احد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. ▪ منح المقرضين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للمقترض ما كانت تمنح في الظروف العادية. ▪ احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. ▪ - إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

** طبقاً للكتاب الدورى الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٤ ديسمبر٢٠٢١ بشأن التعديل المؤقت لمعاملة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة و المتوسطة بتعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ :-*

يتم إدراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية ، في حالة وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلا من ٩٠ يوم وفقاً للتعليمات الحالية)

- يتم تصنيف الاصول المالية التى انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للاصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة.

٢-١٣-١ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتقييم محافظ ادوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية للأفراد والمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وعلي اساس دوري فيما يتعلق بالاصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها ، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، و يتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دوريا من قبل ادارة المخاطر الائتمانية.

يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للاداه المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا:

١) اداه دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).
٢) أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولى (ادوات الدين بالمرحلة الاولي).

يعتبر البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي:

- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الاولي علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجزالنقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهرا مستقبلية مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات ،فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية.وتعتبر الخسائرالائتمانية المتوقعة على مدى أثني عشر شهرا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدار حياة الاصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال أثني عشر شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.
- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية علي اساس القيمة الحالية لإجمالى العجزالنقدي المحسوب علي اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الاصل المالي مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.
- الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفتري للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
- يقوم البنك عند حساب معدلات الخسارة الاخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك علي النحو التالي:

- المرحلة الاولي : يتم الاعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الاخري التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير(٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان .
- المرحلتين الثانية والثالثة : يتم الاعتداد فقط بانواع الضمانات طبقا للقواعد الصادرة عن البنك المركزي المصري في يونيو ٢٠٠٥ بشأن أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات في حين يتم حساب قيمة تلك الضمانات طبقا لما وارد بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

- بالنسبة لادوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزى بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪ علي الاقل.
- بالنسبة لادوات المحتفظ بها لدي البنـــوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسى ، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪ علي الاقل.
- بالنسبة لادوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف الجهة المصدرة للاداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪ علي الاقل.
- يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الاصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي.
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية يقوم البنك بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة علي اساس الفرق بين الدفعات المتوقع سدادها لحامل الضمانة مخصوما منها اي مبالغ أخرى يتوقع البنك استردادها.

الترقى من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

لا يقوم البنك بنقل الاصل المالى من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولي الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولي وان اجمالي المتحصلات النقدية من الاصل المالى اصبحت تساوي او تزيد عن كامل قيمة الاقساط المستحقة للاصل المالى – ان وجدت - والعوائد المستحقة ومضي ثلاثة اشهر متصلة من الاستمرار في استيفاء الشروط.

الترقي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية

يتعين ألا يتم نقل الأصل المالى من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية إلا بعد إستيفاء كافة الشروط التالية:

١) استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
٢) سداد ٢٥٪ من ارصدة الاصل المالى المستحقة بعد سداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة – حسب الاحوال.
٣) الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا علي الاقل.

فترة الاعتراف بالاصل المالى ضمن الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية

لا تزيد فترة الاعتراف (تصنيف) الاصل المالي داخل الفئة الاخيرة من المرحلة الثانية مدة تسعة اشهر من تاريخ تحويلها لتلك المرحلة.

٢-١٣-٢ الأصول المالية المعاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي او تعديلها او إحلال أصل مالى جديد محل أصل مالى حالى بسبب الصعوبات المالية للمقترض فإنه يتم اجراء تقييم ما إذا كان ينبغي إستبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدى الى إستبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالى المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالى. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة.
- إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالى الحالي وذلك عند إستبعاده . ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالى الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالى الحالى.

عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة فى قائمة المركز المالى كما يلى:-

- الاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- ارتباطات عن القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص.
- عندما تتضمن الأداة المالية كل من المستخدم وغير المستخدم من الحد المسموح به لتلك الاداه، ولا يمكن للبنك تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للجزء غير المستخدم بشكل منفصل ، يقوم البنك بعرض مخصص خسارة مجتمعة للمستخدم وغير المستخدم ويتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمستخدم و يتم عرض أي زيادة في مخصص الخسارة على إجمالي مبلغ المستخدم كمخصص للجزء غير المستخدم.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر لا يتم اثبات مخصص اضمحلال فى قائمة المركز المالي وذلك لان القيمة الدفترية لتلك الاصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الافصاح عن مخصص الاضمحلال ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة

٢-١٣-٣ اعدام الديون

يتم اعدام الديون (إما جزئيا أو كليا) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لإسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما يقوم البنك بتحديد ان المقترض لا يملك اصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك، فإن الاصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي يقوم بها البنك لاسترداد المبالغ المستحقة. ويتم الخصم علي حساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعه بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا، ويتم الاضافة الي مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعه بأى متحصلات عن قروض سبق إعدامها.

٢-١٣-٤ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك فى نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالى (أو مجموعة من الأصول المالية) مضمحلاً ويتم تحمل خسائر الإضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعى على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التى وقعت بعد الإعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالى (أو لمجموعة الأصول المالية) التى يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التى يستخدمها البنك لتحديد مدى وجود دليل موضوعى على خسائر الإضمحلال أياً مما يلى:

- صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول فى دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض.
- قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية.
- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الإئتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه فى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه من هذه المجموعة منذ الإعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدى، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأخد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على الإضمحلال لكل أصل مالى على حدى إذا ما كان ذو أهمية منفرداً، كما يتم التقدير على مستوى إجمالى أو فردى للأصول المالية التى ليس لها أهمية منفردة، وفى هذا المجال يُراعى ما يلى:

- إذا ما تبين للبنك عدم وجود دليل موضوعى على إضمحلال قيمة أصل مالى تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندئذٍ يتم ضم هذا الأصل إلى الأصول المالية التى لها خصائص خطر إئتمانى مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الإضمحلال فى قيمتها وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية
- فإذا تبين للبنك وجود دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى منفرد عندئذٍ يتم دراسته لتقدير مدى إضمحلال قيمته، فإذا ما نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل عندئذٍ لا يتم ضمه إلى المجموعة التى يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع. أما إذا تبين من الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال فى قيمة الأصل بصفة منفردة يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.
- ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلى الأصلى للأصل المالى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان وبالتسوية العكسية لخسائر الإضمحلال ببند مستقل في قائمة الدخل.
- بالإضافة إلى عبء الإضمحلال الذى يتم الإعتراف به فى قائمة الدخل كما هو مشار إليه فى الفقرة السابقة يلتزم البنك بأن يقوم بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال هذه القروض والسلفيات بإعتبارها من الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة - بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان (الإلتزامات العرضية) – وذلك على أساس نسب الجدارة الإئتمانية المحددة من قبل البنك المركزى المصرى. وفى حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المحتسب وفقاً لهذه النسب عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية للبنك يتم تجنيب الزيادة كإحتياطى عام للمخاطر البنكية ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة أو النقص كلما كان ذلك مناسباً. ولا يعد هذا الإحتياطى قابلاً للتوزيع إلا بموافقة البنك المركزى المصرى. هذا ويبين إيضاح (٣٣-أ) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.
- وإذا كان القرض أو الإستثمار محتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق ويحمل معدل عائد متغير، عندئذٍ يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعى على إضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام أسعار سوق معلنة
- وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى عند حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى إضافة التدفقات النقدية المتوقعة التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانة وبعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.
- ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالى، يتم تجميع الأصول المالية فى مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الإئتمانى، أى على أساس عملية التصنيف الداخلى التى يجريها البنك أخذاً فى الإعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافى ونوع الضمانة وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.
- وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول فى البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التى يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الجارية التى لم تتوافر في الفترة التى تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التى كانت موجودة فى الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.
- ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات فى التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية أى تغيرات فى البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى (مثل التغيرات فى معدلات البطالة، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات فى إحتمالات الخسارة فى المجموعة ومقدارها)، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
- يتم خصم مخصص الإضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالى من قيمة ذات الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند تصوير قائمة المركز المالى، فى حين يتم الإعتراف بمخصص الإضمحلال المتعلق بإرتباطات القروض وعقود الضمانات المالية والإلتزامات العرضية ضمن بند المخصصات الأخرى بإلتزامات المركز المالى.

١٤-٢ الإستثمارات العقارية

- تتمثل الإستثمارات العقارية فى الأراضى والمبانى المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية فى قيمتها وبالتالى فإنها لا تشمل الأصول العقارية التى يملكها البنك ويمارس من خلالها أنشطته أو تلك التى آلت إليه وفاءً لديون وكان يستخدمها فى ممارسة أنشطته. ويتبع البنك نموذج التكلفة فى المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات الطريقة المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة المماثلة.

١٥-٢ الأصول غير الملموسة (برامج الحاسب الإلى)

- يتم الإعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها، ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية مستقبلية لفترة تزيد عن سنة بما يتجاوز تكلفتها، وتتضمن التكاليف المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالاضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.
- يتم الإعتراف بالتكاليف التى تؤدى إلى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات الأصلية لها كتكلفة تطوير، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية. يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل وذلك على مدار الفترة المتوقع الإستفادة منها خلال ثلاث سنوات بنسبة ٣٣,٣٪.

١٦-٢ الأصول الثابتة

- وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرةً بإقتناء بنود الأصول الثابتة، ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو بإعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون من المرجح تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها.
- ويتم الإعتراف بمصروفات الصيانة والإصلاح فى الأرباح أو الخسائر فى الفترة التى يتم تحملها فيها وذلك ضمن مصروفات التشغيل الأخرى، وتتضمن الأصول الثابتة الأراضى والمبانى والتى تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب.
- لا يتم إهلاك الأراضى، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة، وبإستخدام معدلات الإهلاك السنوية على النحو التالى:

إضافات أصول ثابتة بداية من تاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ بمعدلات الإهلاك الأتيه:-

	إضافات أصول ثابتة بداية من تاريخ ٢٠١٩/١١/٢٤ بمعدلات الإهلاك الأتيه:			
المباني والانشاءات	٥٪	٢٠ سنة	٢٪	٥٠ سنة
أثاث	٢٠٪	٥ سنوات		
أجهزة ومعدات	٢٠٪	٥ سنوات		
وسائل نقل	٢٥٪	٤ سنوات	٢٠٪	٥ سنوات
نظم آلية متكاملة	٢٠٪	٥ سنوات		
تجهيزات وتركيبات*	٣٣ ٣٪	٣ سنوات	١٦,٧٪	٦ سنوات
تحسينات عقارات مستاجرة	٣٣ ٣٪	٣ سنوات	١٦,٧٪	٦ سنوات

** بتاريخ ٢٨-٢-٢٠٢٢ تم تعديل مدد الإهلاك للتجهيزات لتصبح من ٨ – ١٠ سنوات بمعدل (١٢,٥٪ - ١٠٪) بدلاً من ٦ سنوات بمعدل (١٦,٧٪).*

- ويتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال فى قيمتها عند وقوع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.
- وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة المتوقعة من إستخدام الأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٧-٢ أصول أخرى

- يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت
- حساب شراء أصول ثابتة، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون
- والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التى لا يتم تبويبها ضمن أى من الأصول المحددة.
- ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية
- للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

وفيما يتعلق بالأصول التى تؤول ملكيتها للبنك وفاءً لديون يُراعى ما يلى:

- وفقاً لقانون البنك المركزى والجهاز المصرفى يُحظر على البنوك التعامل فى المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو الترفيه عن العاملين والمنقول أو العقار الذى تؤول ملكيته إلى البنك وفاءً لدين له قبل الغير ويتم الإعتراف به من تاريخ الأيلولة (أى تاريخ تخفيض المديونية) ضمن أصول ألت ملكيتها للبنك وفاءً لديون على أن يقوم البنك بالتصرف فيه وفقا لما يلى:
- خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول.
- خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار.
- ولمجلس إدارة البنك المركزى المصرى مد المدة إذا إقتضت الظروف ذلك وله إستثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقاً لطبيعة نشاطها.
- تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخٍ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

- وفى ضوء طبيعة المنقول أو العقار التى تؤول ملكيته للبنك وبمراعاة أحكام المادة المشار إليها يتم تصنيف المنقول أو العقار وفقاً لخطة البنك أو طبيعة الإستفادة المتوقعة منه ضمن الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات أو الأصول الأخرى المتاحة للبيع حسب الحالة. وعلى ذلك تطبق الأسس الخاصة بقياس الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات على الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون وصنفت ضمن أى من هذه البنود. أما بالنسبة للأصول الأخرى التى لم تدخل ضمن أى من هذه التصنيفات وأعتبرت أصولا أخرى متاحة للبيع فيتم قياسها بالتكلفة أو القيمة العادلة المحددة بمعرفة خبراء البنك المعتمدين - مخصوماً منها تكاليف البيع - أيهما أقل ويتم الإعتراف بالفروق الناتجة عن تقييم هذه الأصول بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠٪ من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى".

٢-١٨ إضمحلال الأصول غير المالية

يتم إجراء دراسة إضمحلال للأصول القابلة للإستهلاك كلما كانت هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا يتم إسترادادها. ولا يتم إستهلاك الأصول التى ليس لها عمر إنتاجى محدد – بإستثناء الشهرة – بل يتم إختبار إضمحلالها سنوياً. ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذى تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية من إستخدام الأصل أيهما أعلى. ولأغراض تقدير الإضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد إضمحلال فى قيمتها لبحث ما إذا كان الإضمحلال السابق الإعتراف به يتعين رده إلى قائمة الدخل وذلك فى تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

٢-١٩ الإيجارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبط بها البنك عقود إيجار تشغيلى ويتم معالجتها كما يلى:

٢-١٩-١ الاستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلى مخصوماً منها أية مسموحات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢-١٩-٢ التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجارا تشغيليا ضمن الأصول الثابتة فى الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجى المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيراد الإيجار مخصوما منه أية مسموحات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

٢-٢٠ النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التى لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطى الالزامى، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

٢-٢١ المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون هناك إلتزام قانونى أو إستدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن تستخدم موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام. وفى حالة وجود مجموعة من الإلتزامات المتماثلة فإن إحتمالات التدفق النقدى الخارج الذى يمكن إستخدامه للتسوية يتحدد على أساس هذه المجموعة من الإلتزامات ككل. ويتم الإعتراف بالمخصص لهذه المجموعة من الإلتزامات حتى وإن كان هناك إحتمال ضئيل فى وجود تدفق نقدى خارج لتسوية بند من بنود هذه المجموعة وذلك إذا توافرت الشروط الأخرى للاعتراف. ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات التى يستحق سدادها بعد سنة من تاريخ القوائم المالية بإستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام دون تأثره بمعدل الضرائب السارى بما يعكس القيمة الزمنية للنقود. أما إذا كان الأجل أقل من سنة عندئذ يتم الإعتراف بالإلتزام على أساس القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن الأثر الزمنى للنقود جوهرياً فيتم إحتسابه بالقيمة الحالية.

٢-٢٢ عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هى تلك العقود التى يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة ممنوحة لعملائه من جهات أخرى.

وتتطلب تلك العقود من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء العميل عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الإعتراف الأولى بتلك الضمانات بالقيمة العادلة فى تاريخ منح الضمانة والتى قد تعكس أتعاب إصدار الضمانة. ويتم القياس اللاحق لإلتزام البنك بموجب الضمانة على أساس مبلغ القياس الأولى (مخصوماً منه الإستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمانة كإيراد فى قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمانة) أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أى إلتزام ناتج عن الضمانة المالية فى تاريخ القوائم المالية أيهما أعلى. ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة فى معاملات مماثلة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة. ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بأية زيادة فى الإلتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى.

٢-٢٣ مزايا العاملين

٢-٢٣-١ مزايا العاملين قصيرة الأجل

تتمثل مزايا العاملين قصيرة الأجل فى الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية، والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت إذا إستحقت خلال إثنى عشر شهراً من نهاية الفترة المالية والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية والإسكان والإنتقال أو تقديم البضائع والخدمات المجانية أو المدعومة للعاملين الحاليين. ويتم تحميل مزايا العاملين قصيرة الأجل كمصروفات بقائمة الدخل عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك الخدمة التى يستحقون بموجبها تلك المزايا.

٢-٢٣-٢ مزايا الإنهاء المبكر للخدمة

تتمثل مزايا الإنهاء المبكر للخدمة في التعويضات المستحقة للموظفين الذين يتم إحالتهم للمعاش المبكر حيث يقوم البنك بالاعتراف بتلك التعويضات على انها التزام و مصروف و ذلك فقط عندما يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بالقيام بأي مما يلى:

أ- انهاء خدمة العامل أو مجموعة عاملين قبل تاريخ التقاعد العادي.
ب- تقديم تعويض نهاية الخدمة نتيجة لعرض يتم لتشجيع ترك العمل اختياريا.

يكون البنك ملتزم بشكل ظاهر بدفع انهاء الخدمة فقط عندما يكون هناك نظام رسمي مفصل لانهاء الخدمة ولا يوجد احتمال فعلى لسحب هذا النظام. ويشمل النظام المفصل ما يلي كحد أدنى:

أ- موقع وعمل العاملين الذين سيتم انهاء خدماتهم وعددهم التقريبي.
ب- تعويض نهاية الخدمة لكل فئة أو عمل وظيفي.
ج- التاريخ الذي سيتم فيه تطبيق النظام، ويجب أن يبدأ التطبيق في أسرع وقت ممكن، كما يجب أن تكون الفترة الزمنية لاستكمال التنفيذ بالقدر الذي يجعل اجراء تغييرات جوهرية في النظام مستبعدة.

٢-٢٣-٣ إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى - الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل فى الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعاية الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويمثل الإلتزام الذى يتم الإعتراف به فيما يتعلق بنظام الرعاية الصحية للمتقاعدين القيمة الحالية لإلتزامات الرعاية الصحية فى تاريخ القوائم المالية بعد إجراء التسويات اللازمة على الإلتزام.

ويتم إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها لمواجهة إلتزام نظام الرعاية الصحية وذلك عن طريق خبير إكتوارى مستقل بإستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Unit Credit Projected Method).

ويتم تحديد القيمة الحالية لإلتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها وذلك بإستخدام سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل إستحقاق إلتزام مزايا النظام المتعلق بها تقريباً.

يتم احتساب الأرباح (الخسائر) الإكتوارية الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الإكتوارية، وتحمل على قائمة الدخل تلك الارباح و(الخسائر) التى تزيد عن ١٠٪ من قيمة أصول النظام أو ١٠٪ من قيمة إلتزامات المزايا المحددة فى نهاية السنة المالية السابقة أيهما أعلى، حيث يتم الإعتراف بتلك الزيادة من الارباح أو (الخسائر) الإكتوارية بالاضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل.

ويتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً فى قائمة الدخل ضمن مزايا العاملين بند المصروفات الإدارية، ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين فى الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الإستحقاق Vesting period) وفى هذه الحالة، يتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فى الأرباح أو الخسائر بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الإستحقاق.

٢-٢٣-٤ مزايا المعاش

تتمثل مزايا المعاش فى حصة البنك فى التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتى يقوم بسدادها للهيئة العامة للتامينات الإجتماعية طبقاً لقانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته. يقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتامينات الإجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات بند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التى يقدم فيها موظفى البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالى فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه بخلاف حصته فى التأمينات الاجتماعية التى يستحق عليه سدادها عنهم للهيئة.

٢-٢٤ ضرائب الدخل

يتضمن عبء ضريبة الدخل كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة ويتم الإعتراف به بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية حيث يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الإعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة وبإستخدام أسعار الضريبة السارية فى نهاية كل فترة مالية. وتمثل هذه الضريبة ما يخص الفترة الجارية بالاضافة إلى فروق ضريبية تتعلق بالسنوات السابقة. وفى نهاية كل عام يتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيم الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية التى استخدمت فى إعداد القوائم المالية وقيمها طبقاً للأسس الضريبية.

هذا وتتحدد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول أو الإلتزامات وبإستخدام أسعار الضريبة السارية. ويتم الإعتراف بالإلتزامات الضريبية عن كافة الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخضوع ضريبياً بينما يعترف بالأصول الضريبية المؤجلة عن الفروق الضريبية المؤقتة القابلة للخصم الضريبى عندما يكون من المرجح أن تتحقق أرباح خاضعة للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بالأصل. ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بالجزء الذى من غير المتوقع أن تتحقق منه منفعة ضريبية خلال السنوات التالية، على أنه فى حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة قيمة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه. تتم المقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى يسمح له بإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة مستحقة لذات الإدارة الضريبة.

٢-٢٥ الإقتـــراض

يتم الإعتراف الأولى بالقروض التى يحصل عليها البنك من الغير وذلك بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) مخصوماً منها تكلفة الحصول على القرض. وتقاس القروض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافى المتحصلات وبين القيمة التى سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض بإستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

٢-٢٦ رأس المـال

٢-٢٦-١ أسهم رأس المال وتكلفتها

يتم الإعتراف بأسهم رأس المال (أدوات حقوق الملكية للمنشأة ذاتها) ضمن حقوق الملكية على أساس صافى المتحصلات بعد خصم مصروفات الإصدار التى ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل إقتناء كيان أو إصدار خيارات وبعد إستبعاد الأثر الضريبى لتلك المصروفات.

٢-٢٦-٢ توزيعات الأرباح على مساهمى البنك

يُعترف بإلتزام البنك الناتج عن توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية فى الفترة التى تُقر فيها الجمعية العامة لمساهمى البنك هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررة بموجب النظام الأساسى والقانون. ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها.

٢-٢٧ أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة التى تتمثل فى إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات، أو صناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ويتم إستبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث لا تعتبر أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢-٢٨ ودائع مساندة (الودائع المقدمة من البنك المركزى المصرى وبنك مصر)

يتم اثبات الوديعة بالالتزامات بالقيمة الحالية محسوبة باستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على سندات حكومية تقارب ذات أجل الوديعة في تاريخ بدء سريان الوديعة. ويتم اثبات الفرق بين القيمة الاسمية للوديعة وقيمتها الحالية ضمن حقوق الملكيه تحت مسمى فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة وتعلى الوديعة في نهاية كل فترة مالية بحيث تصل قيمتها الى القيمة الإسمية في تاريخ إستحقاقها وذلك تحميلاً علي الفروق المشار إليها بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ إستحقاقها.

٢-٢٩ أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول والإلتزامات بأرقام المقارنة لتتسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المستقلة للفترة الحالية.

٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم ادارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارف عليها لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات منشورة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الادارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في ادارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

تضع مجموعة مخاطر الائتمان المتطلبات اللازمة على مستوى البنك لتعريف، تقييم، رقابة ومتابعة ورفع التقارير بشأن مخاطر الائتمان، في حين تعتبر وحدات العمل/ المساندة مسؤولة عن مخاطر الائتمان في وحداتها مع تكامل استراتيجيات العمل مع قدرة البنك لتحمل المخاطر.

تم وضع سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان لتوفير الرقابة على محافظ الائتمان من خلال التقييم الدوري للموقف الائتماني للمقترضين وتحديد الحد الأقصى المسموح للمخاطر للمقترض المحدد. تتم مراقبة المخاطر للفرد و/ أو المجموعة دوريا على أساس كل محفظة على حدة. تقدم سياسة البنك الائتمانية إرشادات تفصيلية لإدارة المخاطر الائتمانية بفعالية، حيث تتم مراجعتها أفضل ممارسات السوق والتعليمات الصادرة عن الجهات ، الموضوعات الطارئة ، وتحديثها من حين لآخر بناء على الخبرة التنظيمية. تم تصميم سياسة الائتمان للتأكد من التعرف التام على استراتيجيات وأهداف إدارة المخاطر، والتي تشمل ما يلي:

- تقوية وتحسين قدرة البنك على قياس وتقليل مخاطر الائتمان على إساس تحوطي لتقليل الخسائر الائتمانية.
- تقوية وتحسين إجراءات إدارة محفظة الائتمان.
- تقوية وتحسين أنظمة إجراءات البنك للتعرف المبكر على مواطن المشاكل.
- الالتزام بالمتطلبات النظامية وأفضل ممارسات الصناعة لإدارة مخاطر الائتمان.

تعالج السياسة كافة الانشطة والوظائف ذات الصلة بإجراءات الائتمان وذلك يشمل معايير التغطية. وتحتوي على معايير قدرة البنك لتحمل المخاطر كما تتضمن إرشادات حول الاسواق المستهدفة (الشركات، المؤسسات التجارية، الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والافراد ذوي الملاءة المالية العالية)،كما تعرف السياسة نوع المقترضين / الصناعات المرغوب فيها . بعض المعايير تخص منتجات محددة ويتم رقابتها بواسطة سياسة المنتج الائتماني الفردي، في حين إن الاقسام الأخرى عموما تشمل معايير الجودة الائتمانية، غرض وشروط التسهيلات، القروض غير المرغوب فيها، التحليل الائتماني، تركز المخاطر، قدرة التسديد، الالتزام بالقوانين والانظمة، الخسائر المتوقعة والتوثيق.

ب- مراقبة المحفظة

تتم إدارة المحفظة من خلال تنوع المحفظة على أساس الغرض، الصناعات/ قطاعات العمل، درجات التقييم والمناطق الجغرافية لتجنب الإفراط في المخاطر لقطاعات اقتصادية معينة/ منتجات إئتمانية، والتي قد تتأثر بتطورات غير مواتية في الاقتصاد. يقوم البنك بشكل عام باستخدام معايير للمقترضين وقطاعات الأعمال لتقليل تركز المخاطر. تتركز أعمال البنك في جمهورية مصر العربية مما يقلل من مخاطر تبادل العملات بالرغم من أن التركز الجغرافي يظل موجودا ولكنه مقبول وفي إطار تحمل البنك للمخاطر.

محفظة القروض الشخصية متنوعة حيث يتم اعتماد مخاطر بسيطة نسبيا لعدد كبير من العملاء بناء على تحويل الرواتب للبنك أو وجود ضمانات لمخاطر محددة على المنتجات/ الموظفين ...إلخ .

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في المكونات الثلاثة التالية:

- احتمالية التعثر (التأخر)(probability of default) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- المركز الحالي للتسهيلات المباشرة و التطور المستقبلي للتسهيلات الغير المباشرة المرجح لها الذى يستنتج منه البنك القيمة عند التعثر (Exposure at default).
- معدل الخسارة عند التعثر (Loss given default)

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخليا وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم المهنى لمسؤل الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى اربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالى مدى احتمال التاخر لكل فئة من فئات الجدارة مما يعنى بصفة أساسية ان المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير في تقييم مدى احتمال التاخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقيم كلما كان ذلك ضروريا ويقوم البنك دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبوء بحالات التاخر.

▪ فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للاخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. علي سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية او الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبيرعن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين

بالنسبة لأدوات الدين ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/أ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلى بعض وسائل الحد من الخطر

- الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات ونشاط الاقراض العقاري للأفراد مضموناً. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أوالتسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

- المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذى يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم

- الارتباطات المتعلقة بالائتمان

- يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.
- وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات

المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/أ سياسات قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة

تتطلب سياسات البنك تحديد ثلاث مراحل لتصنيف الأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وإرتباطات القروض والضمانات المالية وكذا أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر طبقاً للتغيرات فى جودة الإئتمان منذ الإعتراف الأولى ثم قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى القيمة المتعلقة بهذه الأدوات وذلك على النحو التالى:

يتم تصنيف الأصل المالى غير المضمحل عند الإعتراف الأولى فى المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الإئتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الإئتمان بالبنك.

فى حالة وجود زيادة جوهرية فى خطر الإئتمان منذ الإعتراف الأولى يتم نقل الأصل المالى إلى المرحلة الثانية ولا يتم إعتبار الأصل المالى مضمحل فى هذه المرحلة (خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة فى ظل عدم إضمحلال قيمة الإئتمان).

فى حالة وجود مؤشرات عن إضمحلال قيمة الأصل المالى فيتم نقله إلى المرحلة الثالثة ويستند البنك إلى المؤشرات التالية لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالى كنتيجة لزيادة المخاطر الإئتمانية.
- تغييرات سلبية جوهرية فى النشاط والظروف المالية أو الإقتصادية التى يعمل فيها المقترض.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض.
- تغييرات سلبية جوهرية فى نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية.
- تغييرات إقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدى / السيولة مثل التأخير فى خدمة الدائنين / القروض التجارية.
- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب إرتفاع المخاطر الإئتمانية للمقترض.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك

	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
	قروض وتسهيلات	قروض وتسهيلات
١. المرحلة الاولي	٧٧,٢٤٪	٧٨,١٣٪
٢. المرحلة الثانية	١٧,٨٤٪	١٦,٩٠٪
٣. المرحلة الثالثة	٤,٩٢٪	٤,٩٧٪
الاجمالى	**١٠٠٪**	**١٠٠٪**

٤/أ نموذج قياس الإحتياطى العام للمخاطر البنكية

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة فى إيضاح ١/أ، تقوم الإدارة بتصنيف القروض والتسهيلات فى شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الإئتمان فى هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالى ومدى إنتظامه فى السداد.وطبقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى وإعتباراً من أول سنة يلتزم البنك فيها بتطبيق تلك القواعد يتم حساب المخصصات المطلوبة للإضمحلال فى قيمة الأصول المعرضة لخطر الإئتمان والتى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة منفردة. بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان. بإستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة، أما بالنسبة لمجموعات الأصول التى يتم تقدير الإضمحلال فى قيمتها بصورة مجمعة فيحسب الإضمحلال فى قيمتها بإستخدام طريقة معدلات الإخفاق التاريخية. وفى حالة زيادة المخصص المطلوب وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية بالنسب الصادرة من البنك المركزى المصرى عن مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً للقواعد المعدلة للبنك المركزى المصرى يتم تعديل الأرباح المحتجزة بتلك الزيادة ثم تجنيبها فى إحتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة. ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الإحتياطى غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٣٣/أ) الحركة على حساب إحتياطى المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية.

وفيما يلى بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الإئتمان:

تصنيف البنك المركزى المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب طبقاً لأسس الجدارة الإئتمانية	التصنيف الداخلى طبقاً لاسس الجدارة الإئتمانية	مدلول التصنيف الداخلى
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك فى تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

٥/أ البنود المعرضة لخطر الإئتمان قبل خصم الضمانات والعوائد المجنبة والمخصصات

البنود المعرضة لخطر الإئتمان بقائمة المركز المالى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أرصدة لدى البنك المركزى	٢٦ ٧٩٨ ٤٨٣	١٣ ٥١٦ ٣١١
أرصده لدى البنوك	٦٧ ٥٢٥ ٩٨٥	٥٦ ٢٤٦ ٤٢٩
قروض وتسهيلات للبنوك	٥ ٨٨٥ ٧٧٣	٦ ٢٧٦ ٥٠٠
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لأفراد		
حسابات جارية مدينة	٢ ٢٤٥ ٠٨٠	٢ ٠٨٤ ٤٨٠
بطاقات ائتمان	١ ٧٥٦ ٠٣٥	١ ٠١٠ ٨٥٩
قروض شخصية	٦٤ ٨٤٢ ٣٧٩	٤٧ ٨٥٦ ١٦٤
قروض عقارية	٥ ٥٣٩ ٦٩٥	٣ ٢٨٦ ٧٤٣
قروض لمؤسسات		
حسابات جارية مدينة	٤٢ ٧٦٦ ١٦٧	٤٣ ٠١٣ ٥٦٠
قروض مباشره	٣٣ ٥٢٦ ٢١٤	١٧ ١٥٠ ٤٢٠
قروض مشتركة	٢٢ ٩٩٠ ٧٧٥	١٩ ٠٩٢ ٤٧١
مستندات مخصومة	٢٤١ ٩٢٠	٧٢٢ ٧١٥
أدوات مشتقات مالية	--	٥٩ ٤٦٤
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر		
أدوات دين	٧١ ٥٩٩ ١٨٩	٤٥ ٢١٥ ٦٣٥
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أدوات	٤٠ ٣٦٤ ٧٩٠	٥٥ ٠٣١ ٤٥٦
أصول أخرى*	٤ ١٦٢ ٨٣٤	٤ ١٣٤ ٢٩٢
الاجمالى	**٣٩٠ ٢٤٥ ٣١٩**	**٣١٤ ٦٩٧ ٥٤٩**

يتضمن الجدول السابق القيم الخاصة بالأصول المالية قبل خصم مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاحات رقم (١٥) و (١٦) و (١٧) و (١٨) و(١٩) و (٢٠).

**الأصول الأخرى المدرجه أعلاها تتمثل فى الإيرادات المستحقة.*

- يوضح الجدول التالى معلومات حول جودة الأصول المالية خلال السنة:-

أرصدة لدى البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٦٠ ٨٤٣ ١٩٠	٦ ٦٨٢ ٧٩٥	--	٦٧ ٥٢٥ ٩٨٥
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٦٠ ٨٤٣ ١٩٠**	**٦ ٦٨٢ ٧٩٥**	**--**	**٦٧ ٥٢٥ ٩٨٥**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(٢١ ٠٧٩)	--	(٢١ ٠٧٩)
القيمة الدفترية بالصافى	**٦٠ ٨٤٣ ١٩٠**	**٦ ٦٦١ ٧١٦**	**--**	**٦٧ ٥٠٤ ٩٠٦**

أرصدة لدى البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٥١ ٧٦١ ٠٩٤	٤ ٤٨٥ ٣٣٥	--	٥٦ ٢٤٦ ٤٢٩
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٥١ ٧٦١ ٠٩٤**	**٤ ٤٨٥ ٣٣٥**	**--**	**٥٦ ٢٤٦ ٤٢٩**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(١٣ ٤٦٥)	--	(١٣ ٤٦٥)
القيمة الدفترية بالصافى	**٥١ ٧٦١ ٠٩٤**	**٤ ٤٧١ ٨٧٠**	**--**	**٥٦ ٢٣٢ ٩٦٤**

أذون الخزانة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٤٣ ٨٨٨ ٨٨٥	١٢ ٠٥٣ ٤٢٢	--	٥٥ ٩٤٢ ٣٠٧
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٤٣ ٨٨٨ ٨٨٥**	**١٢ ٠٥٣ ٤٢٢**	**--**	**٥٥ ٩٤٢ ٣٠٧**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(١٦٠ ٨٧٣)	--	(١٦٠ ٨٧٣)
القيمة الدفترية بالصافى	**٤٣ ٨٨٨ ٨٨٥**	**١١ ٨٩٢ ٥٤٩**	**--**	**٥٥ ٧٨١ ٤٣٤**

أذون الخزانة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٢٢ ٩٨٢ ٢٧٥	٩ ٦٧١ ١٥٨	--	٣٢ ٦٥٣ ٤٣٣
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٢٢ ٩٨٢ ٢٧٥**	**٩ ٦٧١ ١٥٨**	**--**	**٣٢ ٦٥٣ ٤٣٣**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(٨٨ ٦٨١)	--	(٨٨ ٦٨١)
القيمة الدفترية بالصافى	**٢٢ ٩٨٢ ٢٧٥**	**٩ ٥٨٢ ٤٧٧**	**--**	**٣٢ ٥٦٤ ٧٥٢**

سندات خزانة حكومية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٤٣ ٩٧٢ ٣١٠	٥ ١٤٧ ٩٢٢	--	٤٩ ١٢٠ ٢٣٢
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٤٣ ٩٧٢ ٣١٠**	**٥ ١٤٧ ٩٢٢**	**--**	**٤٩ ١٢٠ ٢٣٢**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(٢٥٠ ٦٤٠)	--	(٢٥٠ ٦٤٠)
القيمة الدفترية بالصافى	**٤٣ ٩٧٢ ٣١٠**	**٤ ٨٩٧ ٢٨٢**	**--**	**٤٨ ٨٦٩ ٥٩٢**

سندات خزانة حكومية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٥٨ ٥٠٥ ٢٣١	٤ ٢١٦ ١٦٧	--	٦٢ ٧٢١ ٣٩٨
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٥٨ ٥٠٥ ٢٣١**	**٤ ٢١٦ ١٦٧**	**--**	**٦٢ ٧٢١ ٣٩٨**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(١٥٤ ٩٢١)	--	(١٥٤ ٩٢١)
القيمة الدفترية بالصافى	**٥٨ ٥٠٥ ٢٣١**	**٤ ٠٦١ ٢٤٦**	**--**	**٦٢ ٥٦٦ ٤٧٧**

سندات شركات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٦ ٢٩٥ ١١٠	٦٠٦ ٣٣٠	--	٦ ٩٠١ ٤٤٠
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٦ ٢٩٥ ١١٠**	**٦٠٦ ٣٣٠**	**--**	**٦ ٩٠١ ٤٤٠**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٥ ٩١٦)	(٩ ٩٣٤)	--	(١٥ ٨٥٠)
القيمة الدفترية بالصافى	**٦ ٢٨٩ ١٩٤**	**٥٩٦ ٣٩٦**	**--**	**٦ ٨٨٥ ٥٩٠**

سندات شركات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٤ ٨٧٢ ٢٦٠	--	--	٤ ٨٧٢ ٢٦٠
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٤ ٨٧٢ ٢٦٠**	**--**	**--**	**٤ ٨٧٢ ٢٦٠**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٧ ٨٧٥)	--	--	(٧ ٨٧٥)
القيمة الدفترية بالصافى	**٤ ٨٦٤ ٣٨٥**	**--**	**--**	**٤ ٨٦٤ ٣٨٥**

قروض البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	--	٥ ٨٨٥ ٧٧٣	--	٥ ٨٨٥ ٧٧٣
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**--**	**٥ ٨٨٥ ٧٧٣**	**--**	**٥ ٨٨٥ ٧٧٣**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	--	(١٦ ٥٠٢)	--	(١٦ ٥٠٢)
القيمة الدفترية بالصافى	**--**	**٥ ٨٦٩ ٢٧١**	**--**	**٥ ٨٦٩ ٢٧١**

قروض البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٤٩٤ ٨٦٨	٥ ٧٨١ ٦٣٢	--	٦ ٢٧٦ ٥٠٠
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	--	--
الاجمالى	**٤٩٤ ٨٦٨**	**٥ ٧٨١ ٦٣٢**	**--**	**٦ ٢٧٦ ٥٠٠**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٢٨)	(١٩ ٢١٥)	--	(١٩ ٣٤٣)
القيمة الدفترية بالصافى	**٤٩٤ ٧٤٠**	**٥ ٧٦٢ ٤١٧**	**--**	**٦ ٢٥٧ ١٥٧**

قروض وتسهيلات للأفراد	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٦٩ ٨٠٠ ١٢٩	٢ ٦٣٦ ١٩٤	--	٧٢ ٤٣٦ ٣٢٣
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	١ ٩٤٦ ٨٦٦	١ ٩٤٦ ٨٦٦
الاجمالى	**٦٩ ٨٠٠ ١٢٩**	**٢ ٦٣٦ ١٩٤**	**١ ٩٤٦ ٨٦٦**	**٧٤ ٣٨٣ ١٨٩**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٥٨٧ ٦٥٧)	(٥٨ ٥٢٨)	(١ ٤١٤ ٨٦٠)	(٢ ٠٦١ ٤٥)
القيمة الدفترية بالصافى	**٦٩ ٢١٢ ٤٧٢**	**٢ ٥٧٧ ٦٦٦**	**٥٣٢ ٠٠٦**	**٧٢ ٣٢٢ ١٤٤**

قروض وتسهيلات للأفراد	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٥٠ ١٢٣ ٦٧٥	٢ ١٤٩ ٨٢٦	--	٥٢ ٢٧٣ ٥٠١
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	--	--
ديون غير منتظمة	--	--	١ ٩٦٤ ٧٤٥	١ ٩٦٤ ٧٤٥
الاجمالى	**٥٠ ١٢٣ ٦٧٥**	**٢ ١٤٩ ٨٢٦**	**١ ٩٦٤ ٧٤٥**	**٥٤ ٢٣٨ ٢٤٦**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٣٢٥ ٣٣٧)	(٤٧ ٢٠٧)	(١ ٤٤٤ ٨٨٩)	(١ ٨١٧ ٤٣٣)
القيمة الدفترية بالصافى	**٤٩ ٧٩٨ ٣٣٨**	**٢ ١٠٢ ٦١٩**	**٥١٩ ٨٥٦**	**٥٢ ٤٢٠ ٨١٣**

قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٥٨ ٢٤١ ٣٨٠	٢٠ ٩١٦ ٧٠٦	--	٧٩ ١٥٨ ٠٨٦
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	٢٨٦ ٤٢١	--	٢٨٦ ٤٢١
ديون غير منتظمة	--	--	٥ ٢٢٧ ٠٦٠	٥ ٢٢٧ ٠٦٠
الاجمالى	**٥٨ ٢٤١ ٣٨٠**	**٢١ ٢٠٣ ١٢٧**	**٥ ٢٢٧ ٠٦٠**	**٨٤ ٦٧١ ٥٦٧**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٤٤٦ ٣٢٠)	(٣ ٣٤٨ ٥٥٤)	(٤ ٥٦٣ ٢٣٨)	(٨ ٣٥٨ ١١٢)
القيمة الدفترية بالصافى	**٥٧ ٧٩٥ ٠٦٠**	**١٧ ٨٥٤ ٥٧٣**	**٦٦٣ ٨٢٢**	**٧٦ ٣١٣ ٤٥٥**

قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٥١ ٤٩٨ ٣٩٨	١١ ٥٤٣ ٤٤١	--	٦٣ ٠٤١ ٨٣٩
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	١ ٥٦٢ ٤٨٣	--	١ ٥٦٢ ٤٨٣
ديون غير منتظمة	--	--	٤ ٤٦٩ ١٠٦	٤ ٤٦٩ ١٠٦
الاجمالى	**٥١ ٤٩٨ ٣٩٨**	**١٣ ١٠٥ ٩٢٤**	**٤ ٤٦٩ ١٠٦**	**٦٩ ٠٧٣ ٤٢٨**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٥١٦ ٣٦١)	(٢ ٨٠٢ ٤٠٢)	(٣ ٩١٠ ٤٦٩)	(٧ ٢٢٩ ٢٣٢)
القيمة الدفترية بالصافى	**٥٠ ٩٨٢ ٠٣٧**	**١٠ ٣٠٣ ٥٢٢**	**٥٥٨ ٦٣٧**	**٦١ ٨٤٤ ١٩٦**

قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	١٠ ٨٢١ ٢٢٩	٢ ٣٥٩ ٠٤٦	--	١٣ ١٨٠ ٢٧٥
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	٧ ٨٣٠	٧ ٨٣٠
ديون غير منتظمة	--	--	١ ٦٦٥ ٤٠٤	١ ٦٦٥ ٤٠٤
الاجمالى	**١٠ ٨٢١ ٢٢٩**	**٢ ٣٥٩ ٠٤٦**	**١ ٦٧٣ ٢٣٤**	**١٤ ٨٥٣ ٥٠٩**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٤٧ ٠٧٦)	(١٢٢ ١٠٩)	(١ ٠٩٤ ٤٠٤)	(١ ٣٦٣ ٥٨٩)
القيمة الدفترية بالصافى	**١٠ ٦٧٤ ١٥٣**	**٢ ٢٣٦ ٩٣٧**	**٥٧٨ ٨٣٠**	**١٣ ٤٨٩ ٩٢٠**

قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
درجة الائتمان				
ديون جيدة	٧ ٦٤٦ ٠٧٨	٢ ٧١٠ ٩٤٨	--	١٠ ٣٥٧ ٠٢٦
المتابعة العادية	--	--	--	--
متابعة خاصة	--	--	٤٠ ٧٠٨	٤٠ ٧٠٨
ديون غير منتظمة	--	--	٥٠٨ ٠٥٤	٥٠٨ ٠٥٤
الاجمالى	**٧ ٦٤٦ ٠٧٨**	**٢ ٧١٠ ٩٤٨**	**٥٤٨ ٧٦٢**	**١٠ ٩٠٥ ٧٨٨**
يخصم الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١١٧ ٧٥٤)	(٩٢٩ ٩٨٨)	(١٧٠ ٨٩٥)	(١ ٢١٨ ٦٣٧)
القيمة الدفترية بالصافى	**٧ ٥٢٨ ٣٢٤**	**١ ٧٨٠ ٩٦٠**	**٣٧٧ ٨٦٧**	**٩ ٦٨٧ ١٥١**

يوضح الجدول التالى التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بين بداية و نهاية السنة نتيجة لهذه العوامل:-

أرصدة لدى البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٣	--	٤٦٥ ١٣	--	٤٦٥ ١٣
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٧ ٦١٤	--	٧ ٦١٤
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(٣ ٣٤٧)	--	(٣ ٣٤٧)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات أجنبية	--	٣ ٣٤٧	--	٣ ٣٤٧
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**٢١ ٠٧٩**	**--**	**٢١ ٠٧٩**

أرصدة لدى البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	--	٣ ٧٥٢	--	٣ ٧٥٢
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٦ ٢٧٦	--	٦ ٢٧٦
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات أجنبية	--	٣ ٤٣٧	--	٣ ٤٣٧
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**١٣ ٤٦٥**	**--**	**١٣ ٤٦٥**

أذون خزانة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٣	--	٨٨ ٦٨١	--	٨٨ ٦٨١
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٧٢ ١٩٣	--	٧٢ ١٩٣
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(٢٢ ٩٣٢)	--	(٢٢ ٩٣٢)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	٢٢ ٩٣١	--	٢٢ ٩٣١
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**١٦٠ ٨٧٣**	**--**	**١٦٠ ٨٧٣**

أذون خزانة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	--	٥١ ٦٠٤	--	٥١ ٦٠٤
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٥١ ٣٣٨	--	٥١ ٣٣٨
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(٥١ ٦٠٤)	--	(٥١ ٦٠٤)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	٣٧ ٣٤٣	--	٣٧ ٣٤٣
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**٨٨ ٦٨١**	**--**	**٨٨ ٦٨١**

سندات خزانة حكومية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٣	--	١٥٤ ٩٢١	--	١٥٤ ٩٢١
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٩٥ ٧١٩	--	٩٥ ٧١٩
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	(٣٨ ٥١١)	--	(٣٨ ٥١١)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	٣٨ ٥١١	--	٣٨ ٥١١
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**٢٥٠ ٦٤٠**	**--**	**٢٥٠ ٦٤٠**

سندات خزانة حكومية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	--	٨١ ٤١٠	--	٨١ ٤١٠
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٦١٠٥	--	٦١٠٥
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	٦٧ ٤٠٦	--	٦٧ ٤٠٦
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**١٥٤ ٩٢١**	**--**	**١٥٤ ٩٢١**

سندات شركات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٣	٧ ٨٧٥	--	--	٧ ٨٧٥
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	٩ ٩٣٤	--	٩ ٩٣٤
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١ ٩٥٩)	--	--	(١ ٩٥٩)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	--	--
الرصيد في اخر السنة المالية	**٥ ٩١٦**	**٩ ٩٣٤**	**--**	**١٥ ٨٥٠**

سندات شركات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	٤ ٣٤٨	--	--	٤ ٣٤٨
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٣ ٥٢٧	--	--	٣ ٥٢٧
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
تغيرات في احتمالات الإخفاق و الخسارة في حالة الإخفاق و الرصيد المعرض للاخفاق	--	--	--	--
تغييرات على افتراضات ومنهجية النموذج	--	--	--	--
الإعدام خلال السنة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	--	--	--
الرصيد في اخر السنة المالية	**٧ ٨٧٥**	**--**	**--**	**٧ ٨٧٥**

قروض البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٣	١٢٨	١٩ ٢١٥	--	١٩ ٣٤٣
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	--	--	--	--
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١٢٨)	(٧ ٥١٩)	--	(٧ ٦٤٧)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	--	٤ ٨٠٦	--	٤ ٨٠٦
الرصيد في اخر السنة المالية	**--**	**١٦ ٥٠٢**	**--**	**١٦ ٥٠٢**

قروض البنوك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	٢ ٦١١	١٦ ٣٢٤	--	١٨ ٩٣٥
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٧٤	٦ ٩٠٢	--	٦ ٩٧٦
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٢ ٦١١)	(١٢ ٠٣٥)	--	(١٤ ٦٤٦)
المحول الى المرحلة الاولى	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	--	--	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	--	--	--	--
فروق ترجمة عملات اجنبية	٥٤	٨ ٠٢٤	--	٨ ٠٧٨
الرصيد في اخر السنة المالية	**١٢٨**	**١٩ ٢١٥**	**--**	**١٩ ٣٤٣**

قروض وتسهيلات للأفراد	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٣	٣٢٥ ٣٣٧	٤٧ ٢٠٧	١ ٤٤٤ ٨٨٩	١ ٨١٧ ٤٣٣
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٢٦٧ ١٧٣	٢٣ ٩٦١	١١٧ ٥٣٩	٤٠٨ ٦٧٣
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٦٠ ٥٥٣)	(٨ ٤٤٣)	(٧٥١ ٩٨٨)	(٨٢٠ ٩٨٤)
المحول الى المرحلة الاولى	٦ ١٨٦	(٥ ١٤٥)	(١ ٠٤١)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٢٦ ٢٤٢)	٢٦ ٩٢٠	(٦٧٨)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٤٠٦ ٤٩٢)	(٢٥٧ ٩٢٣)	٦٦٤ ٤١٥	--
التغير	٤٨٢ ٢٤٨	٢٣١ ٩٥١	(٥٨ ٢٧٦)	٦٥٥ ٩٢٣
الرصيد في اخر السنة المالية	**٥٨٧ ٦٥٧**	**٥٨ ٥٢٨**	**١ ٤١٤ ٨٦٠**	**٢ ٠٦١ ٠٤٥**

قروض وتسهيلات للأفراد	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٥٥ ٨٥٩	٣٠ ٥٣٩	١ ٦٠٨ ٨٦٦	١ ٨٩٥ ٢٦٤
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١١٣ ٤٢٠	١٤ ١٧٤	٩٦ ٠٢٩	٢٢٣ ٦٢٣
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٤٧ ٠٨٩)	(٥ ٨٩٤)	(٨٥٣ ٧٩٠)	(٩٠٦ ٧٧٣)
المحول الى المرحلة الاولى	٢ ٤١٤	(١ ٦٨٨)	(٧٢٦)	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٢٧ ٢٧٥)	٢٧ ٨٦٥	(٥٩٠)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٤٥٢ ٥٥٣)	(١٩٨ ١٤٣)	٦٥٠ ٦٩٦	--
التغير	٤٨٠ ٥٦١	١٨٠ ٣٥٤	(٥٥ ٥٩٦)	٦٠٥ ٣١٩
الرصيد في اخر السنة المالية	**٣٢٥ ٣٣٧**	**٤٧ ٢٠٧**	**١ ٤٤٤ ٨٨٩**	**١ ٨١٧ ٤٣٣**

قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٣	٥١٦ ٣٦١	٢ ٨٠٢ ٤٠٢	٣ ٩١٠ ٤٦٩	٧ ٢٢٩ ٢٣٢
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١٢٩ ٣١٢	١ ١٢٠ ٩٥٦	١ ٣٦٧ ٨٨٩	٢ ٦١٨ ١٥٧
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١٢٢ ٥٨٠)	(٣٧٠ ٩٩٣)	(٩٢٥ ٣٧٣)	(١ ٤١٨ ٩٤٦)
المحول الى المرحلة الاولى	٧٥ ٥٨٦	(٧٥ ٥٨٦)	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(١٢١ ٨٢٣)	١٢١ ٨٢٣	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٤٥٨)	(٥٣٢ ١٩٤)	٥٣٢ ٦٥٢	--
إرتباطات عن قروض (حدود غير مستخدمة)	(٦١ ٥٥٩)	(١٠٥ ٣٧٩)	--	(١٦٦ ٩٣٨)
الإعدام خلال السنة	--	--	(٨١٥ ٧٣٩)	(٨١٥ ٧٣٩)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	١٣	١٣
فروق ترجمة عملات اجنبية	٣١ ٤٨١	٣٨٧ ٥٢٥	٤٩٣ ٣٢٧	٩١٢ ٣٣٣
الرصيد في اخر السنة المالية	**٤٤٦ ٣٢٠**	**٣ ٣٤٨ ٥٥٤**	**٤ ٥٦٣ ٢٣٨**	**٨ ٣٥٨ ١١٢**

قروض وتسهيلات للشركات الكبرى والمتوسطة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			الاجمالى
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	٢٧٢ ١٥٢	٣ ٣٨٧ ٥٠٠	٢ ٤٠٠ ٣٥٥	٥ ٧٠٠ ٠٠٧
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١٩٥ ٢٦٥	٥٧٧ ٩١١	٨٥٤ ٠٨٤	١ ٦٢٧ ٢٦٠
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١٠٩ ٩٢٦)	(٩٠٣ ٤٥٧)	(١٢٧ ٦٥٣)	(١ ١٤١ ٠٣٦)
المحول الى المرحلة الاولى	١٤٩ ٥٧٧	(١٤٩ ٥٧٧)	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(٣٣ ٣٥٨)	٣٣ ٣٥٨	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٥٢)	(٦٣١ ٤٧١)	٦٣١ ٥٢٣	--
الإعدام خلال السنة	--	--	(٢٨٤ ٤١٠)	(٢٨٤ ٤١٠)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	٦	٦
فروق ترجمة عملات اجنبية	٤٢ ٧٠٣	٤٨٨ ١٣٨	٧٩٦ ٥٦٤	١ ٣٢٧ ٤٠٥
الرصيد في اخر السنة المالية	**٥١٦ ٣٦١**	**٢ ٨٠٢ ٤٠٢**	**٣ ٩١٠ ٤٦٩**	**٧ ٢٢٩ ٢٣٢**

قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٣	١١٧ ٧٥٤	٩٢٩ ٩٨٨	١٧٠ ٨٩٥	١ ٢١٨ ٦٣٧
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	١٢٢ ٤١٢	١٠٤ ٨٢٥	٣٤٦ ٠٧٧	٥٧٣ ٣١٤
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(٧٩ ١٥١)	(٤٧ ٣٠٥)	(٥٢ ٣٧٠)	(١٧٨ ٨٢٦)
المحول الى المرحلة الاولى	٨ ٣٣٧	(٨ ٣٣٧)	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(١٦ ٨٤٠)	١٧ ٣٧٣	(٥٣٣)	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٤٣٣)	(٨٧٣ ٧١٧)	٨٧٤ ١٥٠	--
إرتباطات عن قروض (حدود غير مستخدمة)	(٥ ٢٧٣)	(٧١٨)	--	(٥ ٩٩١)
الإعدام خلال السنة	--	--	(٢٤٦ ٤٢٥)	(٢٤٦ ٤٢٥)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	٢ ٦١٠	٢ ٦١٠
فروق ترجمة عملات اجنبية	٢٧٠	--	--	٢٧٠
الرصيد في اخر السنة المالية	**١٤٧ ٠٧٦**	**١٢٢ ١٠٩**	**١ ٠٩٤ ٤٠٤**	**١ ٣٦٣ ٥٨٩**

قروض وتسهيلات للشركات الصغيرة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
مخصص الخسائر الائتمانية في ١ يناير ٢٠٢٢	١١ ١٦٥	١٦٩ ٨١٤	١٢٠ ٣٦٢	٣٠١ ٣٤١
أصول مالية جديدة مشتراه او مصدرة	٧٤ ٥٤٧	٩١٥ ٣٠٧	١٢٦ ٨٨٩	١ ١١٦ ٧٤٣
أصول مالية استحقت او تم استبعادها	(١٢ ٦٠٩)	(٤٧ ٣٤٦)	(٥٩ ٩٥٨)	(١١٩ ٩١٣)
المحول الى المرحلة الاولى	٤٥ ٧٤٧	(٤٥ ٧٤٧)	--	--
المحول الى المرحلة الثانية	(١ ١١٧)	١ ١١٧	--	--
المحول الى المرحلة الثالثة	(٨)	(٦٣ ١٥٧)	٦٣ ١٦٥	--
الإعدام خلال السنة	--	--	(٨١ ١١٠)	(٨١ ١١٠)
المتحصل من الإعدام خلال السنة	--	--	١ ٥٤٧	١ ٥٤٧
فروق ترجمة عملات اجنبية	٢٩	--	--	٢٩
الرصيد في اخر السنة المالية	**١١٧ ٧٥٤**	**٩٢٩ ٩٨٨**	**١٧٠ ٨٩٥**	**١ ٢١٨ ٦٣٧**

- يوضح الجدول التالى ملخص للخسائر الائتمانية المتوقعة ECL في نهاية السنة:-

البنود	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
أرصدة لدي البنوك	--	٢١ ٠٧٩	--	٢١ ٠٧٩
أذون خزانة	--	١٦٠ ٨٧٣	--	١٦٠ ٨٧٣
سندات خزانة حكومية	--	٢٥٠ ٦٤٠	--	٢٥٠ ٦٤٠
سندات شركات	٥ ٩١٦	٩ ٩٣٤	--	١٥ ٨٥٠
قروض البنوك	--	١٦ ٥٠٢	--	١٦ ٥٠٢
قروض و تسهيلات للأفراد	٥٨٧ ٦٥٧	٥٨ ٥٢٨	١ ٤١٤ ٨٦٠	٢ ٠٦١ ٠٤٥
قروض و تسهيلات للشركات الكبري والمتوسطة	٤٤٦ ٣٢٠	٣ ٣٤٨ ٥٥٤	٤ ٥٦٣ ٢٣٨	٨ ٣٥٨ ١١٢
قروض و تسهيلات للشركات الصغيرة	١٤٧ ٠٧٦	١٢٢ ١٠٩	١ ٠٩٤ ٤٠٤	١ ٣٦٣ ٥٨٩
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضية وإرتباطات عن قروض شركات	١٨٨ ٦٤٨	٥٨٨ ٨٤٠	٣٤ ٥٨٤	٨١٢ ٠٧٢
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه وإرتباطات عن قروض SMEs	٩ ٠٢٢	١ ٣٣٧	١ ٤٤٤	١١ ٨٠٣
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه أرصدة لدى البنوك	٤ ٦٣٠	١٢ ١٢٧	--	١٦ ٧٥٧
الرصيد في اخر السنة المالية	**١ ٣٨٩ ٢٦٩**	**٤ ٥٩٠ ٥٢٣**	**٧ ١٠٨ ٥٣٠**	**١٣ ٠٨٨ ٣٢٢**

البنود	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الاجمالى
أرصدة لدي البنوك	--	١٣ ٤٦٥	--	١٣ ٤٦٥
أذون خزانة	--	٨٨ ٦٨١	--	٨٨ ٦٨١
سندات خزانة حكومية	--	١٥٤ ٩٢١	--	١٥٤ ٩٢١
سندات شركات	٧ ٨٧٥	--	--	٧ ٨٧٥
قروض البنوك	١٢٨	١٩ ٢١٥	--	١٩ ٣٤٣
قروض و تسهيلات للأفراد	٣٢٥ ٣٣٧	٤٧ ٢٠٧	١ ٤٤٤ ٨٨٩	١ ٨١٧ ٤٣٣
قروض و تسهيلات للشركات الكبري والمتوسطة	٥١٦ ٣٦١	٢ ٨٠٢ ٤٠٢	٣ ٩١٠ ٤٦٩	٧ ٢٢٩ ٢٣٢
قروض و تسهيلات للشركات الصغيرة	١١٧ ٧٥٤	٩٢٩ ٩٨٨	١٧٠ ٨٩٥	١ ٢١٨ ٦٣٧
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضية شركات	١٦٥ ٤٢١	٢٥٤ ٩١٢	٨ ٨٥١	٤٢٩ ١٨٤
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه SMEs	١٩ ٥١٠	٧٢٤	١ ٦٢٢	٢١ ٨٥٦
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه أرصدة لدى البنوك	٣ ٠٦٥	٣٠ ٢٥٤	--	٣٣ ٣١٩
الرصيد في اخر السنة المالية	**١ ١٥٥ ٤٥١**	**٤ ٣٤١ ٧٦٩**	**٥ ٥٣٦ ٧٢٦**	**١١ ٠٣٣ ٩٤٦**

- البنود المعرضة لخطر الإئتمان خارج قائمة المركز المالى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إرتباطات عن قروض والتزامات اخري غير قابله للالغاء متعلقه بالائتمان	٦ ٧٠٩ ٧٦٨	٨ ٤٤٩ ٧٩٢
إعتمادات مستندية	١٠ ٦٦٧ ٥٨١	١٠ ٥٤٨ ٢٦٤
خطابات ضمان	٣٠ ٨٧٨ ٢٠٥	٢٣ ٨٧٢ ٧٥٨
كمبيالات مقبولة	٢ ٦٠٣ ٢٢٧	٣ ... ٨٢٢
الاجمالى	**٥٠ ٨٥٨ ٧٨١**	**٤٥ ٨٧١ ٦٣٦**

يمثل الجدول الأول (أ/٥) الحد الأقصى لخطر الائتمان الذى يمكن للبنك ان يتعرض له في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وذلك بدون اخذ ايه ضمانات في الاعتبار ويتبين من الجدول أن ٤٤,٥٦٪ من الحد الأقصى المعرض لخطر الإئتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للعملاء بما فى ذلك المستندات المخصومة (ديسمبر٢٠٢٢: ٤٢,٦٥٪) بينما تمثل الإستثمارات فى أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وبالتكلفة المستهلكة نسبة ٢٨,٦٩٪ من هذا الحد (ديسمبر٢٠٢٢: ٣١,٨٦٪)

وتثق الإدارة فى قدرتها على الإستمرار فى السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الإئتمان الناتج عن كل من محفظة قروض وتسهيلات العملاء وأدوات الدين بناءاً على ما يلى:

- أن ٧١,٠١٪ من محفظة قروض وتسهيلات العملاء لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال (ديسمبر٢٠٢٢: ٥٨,٢٨٪).
- أن ٥,٥٠٪ من محفظة قروض وتسهيلات العملاء محل الإضمحلال (ديسمبر٢٠٢٢: ٥,٥٩٪).
- أن القروض التى لم يعتريها إضمحلال تمثل فى مجموعها ٩٤,٥٠٪ من محفظة قروض وتسهيلات العملاء (ديسمبر٢٠٢٢: ٩٤,٤١٪) منها قروض عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال تمثل نسبة ٢٣,٤٩٪ (ديسمبر٢٠٢٢: ٣٦,١٣٪) من محفظة قروض وتسهيلات العملاء.

أ-٦ قروض وتسهيلات

فيما يلى موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الإئتمانية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك
لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال	١٢٣ ٤٩٩ ١٩٥	٥ ٨٨٥ ٧٧٣	٧٨ ٢٢٦ ٣١٩	٦ ٢٧٦ ٥٠٠
عليها متأخرات لكنها ليست محل إضمحلال	٤٠ ٨٤٨ ٤١١	--	٤٨ ٤٨٦ ٧٨١	--
محل إضمحلال	٩ ٥٦٠ ٦٥٩	--	٧ ٥٠٤ ٣٦٢	--
الإجمـالى	١٧٣ ٩٠٨ ٢٦٥	٥ ٨٨٥ ٧٧٣	١٣٤ ٢١٧ ٤٦٢	٦ ٢٧٦ ٥٠٠
يخصم : مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١١ ٧٨٢ ٧٤٦)	(١٦ ٥٠٢)	(١٠ ٢٦٥ ٣٠٢)	(١٩ ٣٤٣)
يخصم : الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(١٥ ٩٩١)	--	(٣٧ ٠٩٤)	--
الصافـى	**١٦٢ ١٠٩ ٥٢٨**	**٥ ٨٦٩ ٢٧١**	**١٢٣ ٩١٥ ٠٦٦**	**٦ ٢٥٧ ١٥٧**

- بلغ مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء ٧٤٦ ٧٨٢ ١١ ألف جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ منه مبلغ ٥٠٢ ٠٧٢ ٧ ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة (المرحلة الثالثة) والباقى وقدره ٢٤٤ ٧١٠ ٤ ألف جنيه مصرى يمثل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: بلغ مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء ٣٠٢ ٢٦٥ ١٠ ألف جنيه مصرى منه ٢٥٣ ٥٢٦ ٥ ألف جنيه مصرى يمثل إضمحلال قروض منفردة والباقى البالغ ٤٩ ٠٧٣ ٤ ألف جنيه مصرى يمثل مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للمرحلتين الأولى والثانية). ويتضمن إيضاح (١٨) معلومات إضافية عن مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء.
- شهدت السنة المالية الجارية زيادة محفظة البنك من القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك بنسبة ٢٧,٩٧ ٪.

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

- ويتم تقييم الجودة الإئتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	أفـــراد				مؤسسات				
التقييـم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك
١. جيدة	٢ ٢٢٨ ١٧٣	١ ٧١٨ ٧٠٧	٦٢ ٢٥٥ ٩٩٣	٥ ٥١٢ ١٢١	٧ ٥٠٧ ٢٠٣	١٢ ٣٦٥ ١٣٢	٨ ٥٧٥ ٥٠٤	١٠٠ ١٦٢ ٨٣٣	٥ ٨٨٥ ٧٧٣
٢. المتابعة العادية	--	--	--	--	٢ ٦٠٥ ١٥٠	٨ ٧٦٢ ٢٤٢	١١ ٨٩٩ ٠٢٢	٢٣ ٢٦٦ ٤١٤	--
٣. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	٣٤٤	٦٩ ٦٠٤	--	٦٩ ٩٤٨	--
الإجمالى	**٢ ٢٢٨ ١٧٣**	**١ ٧١٨ ٧٠٧**	**٦٢ ٢٥٥ ٩٩٣**	**٥ ٥١٢ ١٢١**	**١٠ ١١٢ ٦٩٧**	**٢١ ١٩٦ ٩٧٨**	**٢٠ ٤٧٤ ٥٢٦**	**١٢٣ ٤٩٩ ١٩٥**	**٥ ٨٨٥ ٧٧٣**

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال- تابع - مقارن

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	أفـــراد				مؤسسات				
التقييـم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	إجمالي القروض والتسهيلات للبنوك
١. جيدة	٢ ٠٦٧ ٠٨٥	٩٨٨ ٩٤٣	٤٥ ٤٠٠ ٢٨٥	٣ ٢٥٤ ٧٣١	١ ٤٠٧ ٩٣٥	٤ ٢٣٣ ٠٨٧	٦ ٧٥٧ ١٣٥	٦٤ ١٠٩ ٢٠١	٦ ٢٧٦ ٥٠٠
٢. المتابعة العادية	--	--	--	--	١١٦ ٧٣٢	٣ ٩٨٥ ٩٠٠	٩ ٩٨٢ ٠٢٢	١٤ ٠٨٤ ٦٥٤	--
٣. المتابعة الخاصة	--	--	--	--	--	٣٢ ٤٦٤	--	٣٢ ٤٦٤	--
الإجمالى	**٢ ٠٦٧ ٠٨٥**	**٩٨٨ ٩٤٣**	**٤٥ ٤٠٠ ٢٨٥**	**٣ ٢٥٤ ٧٣١**	**١ ٥٢٤ ٦٦٧**	**٨ ٢٥١ ٤٥١**	**١٦ ٧٣٩ ١٥٧**	**٧٨ ٢٢٦ ٣١٩**	**٦ ٢٧٦ ٥٠٠**

- قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال

هى القروض والتسهيلات التى توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوماً ولكنها ليست محل إضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التى يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلى:

	مؤسســات			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حسابات جاريه مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	٢٣ ٤٦٨ ٧٣٤	١١ ٦٧٨ ٧٨٧	١ ٤٨٥ ٤٦٥	٣٦ ٦٣٢ ٩٨٦
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	١ ٤٥٤ ٩٢٩	٣١٣ ٦١٥	٧٨٦ ٠٩٨	٢ ٥٥٤ ٦٤٢
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	٢١٠ ٨٦٦	٢٦٨ ٥٠٧	--	٤٧٩ ٣٧٣
متأخرات أكثر من ٩٠ يوما	٨٦٨ ٣٩٧	٦٨ ٣٢٧	٢٤٤ ٦٨٦	١ ١٨١ ٤١٠
الإجمالى	**٢٦ ٠٠٢ ٩٢٦**	**١٢ ٣٢٩ ٢٣٦**	**٢ ٥١٦ ٢٤٩**	**٤٠ ٨٤٨ ٤١١**

	مؤسســات			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	حسابات جاريه مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
متأخرات حتى ٣٠ يوماً	٢٤ ٨٣٨ ٠١٦	٧ ٦٨١ ٢٨٩	٢٧٥ ٥٢٢	٣٢ ٧٩٤ ٨٢٧
متأخرات أكثر من ٣٠ يوم حتى ٦٠ يوماً	٧ ٣٩٠ ٢٧١	١٢٩ ٣٣٧	١ ٥٦٢ ٢٦٠	٩ ٠٨١ ٨٦٨
متأخرات أكثر من ٦٠ يوم حتى ٩٠ يوماً	٢ ٠٤٥ ٣١٦	٨٨٦ ٥٣١	٥١٥ ٥٣٢	٣ ٤٤٧ ٣٧٩
متأخرات أكثر من ٩٠ يوما	٢ ٩٦٠ ٨٩٥	٢٠١ ٨١٢	--	٣ ١٦٢ ٧٠٧
الإجمالى	**٣٧ ٢٣٤ ٩٦٩**	**٨ ٨٩٨ ٩٦٩**	**٢ ٣٥٣ ٣١٤**	**٤٨ ٤٨٦ ٧٨١**

قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل الإضمحلال بصفة منفردة (قبل أن تؤخذ فى الإعتبار التدفقات النقدية المتوقعة من التنفيذ على الضمانات)٦٥٩ ٥٦٠ ٩ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مقابل٣٦٢ ٥٠٤ ٧ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وفيما يلى تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل الإضمحلال بصفة منفردة متضمنة القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك فى مقابل تلك القروض:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	أفـــراد			مؤسســات			
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	١٦ ٩٠٧	٣٧ ٣٢٨	٢ ٥٨٦ ٣٨٦	٢٧ ٥٧٤	٦ ٨٩٢ ٤٦٤	--	--	٩ ٥٦٠ ٦٥٩

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ٦٧٣ ٩٧٤ ١ ألف جنيه مصرى.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	أفـــراد			مؤسســات			
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالي
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	١٧ ٣٩٥	٢١ ٩١٦	٢ ٤٥٥ ٨٧٩	٣٢ ٠١٢	٤ ٩٧٧ ١٦٠	--	--	٧ ٥٠٤ ٣٦٢

- تبلغ القيمة العادلة للضمانات التى حصل عليها البنك مقابل تلك القروض ٨٦٠ ٤٣٣ ١ ألف جنيه مصرى.

عند الإعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات يتم تقدير القيم العادلة للضمانات التى يحصل عليها البنك بنفس الأساليب المستخدمة عادةً فى تقييم الأصول المماثلة. وفى الفترات اللاحقة يتم تحديث تلك القيم العادلة طبقاً لأسعار السوق أو أسعار الأصول المماثلة.

جميع الضمانات التى يحتفظ بها البنك والتى تخص الديون محل الإضمحلال تتمثل فى شيكات وسندات أمر لصالح البنك بقيمة المديونية المثبتة على العملاء فى دفاتر البنك.

- قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية، وتعديل وتأجيل السداد، وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك إحتمالات عالية لإستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصى للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الاجل، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التى تم إعادة التفاوض بشأنها ٦٣٥ ٨٣٢ ٦ ألف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (مقابل٤٢١ ٣٣٢ ٧ ألف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢).

قروض وتسهيلات للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مؤسسات		
قروض مباشرة	٣٣٣ ٢٦٣	١٦٩ ١١٨
قروض مشتركة	٦ ٤٨٣ ٤٢٤	٧ ١٤٦ ٠٥٩
أفراد		
قروض شخصية	١٥ ٩٤٨	١٧ ٢٤٤
الإجمالى	**٦ ٨٣٢ ٦٣٥**	**٧ ٣٣٢ ٤٢١**

أ-٧ أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالى أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم فى أخر السنة المالية:

البيان	صافى أذون خزانة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	سندات من خلال الدخل الشامل الاخر	سندات Zero Coupon	سندات بالتكلفة المستهلكة	استثمارات أخرى بالتكلفة المستهلكة	الاجمالى	السنة
- B	٥٥ ٩٤٢ ٣٠٧	١٥ ٦٥٦ ٨٨٢	--	٤٠ ٣٠٨ ٦٧٧	٥٦ ١١٣	١١١ ٩٦٣ ٩٧٩	٢٠٢٣/١٢
+B	٣٢ ٦٥٣ ٤٣٣	١٢ ٥٦٢ ٢٠٢	١ ٥٩٩ ٧٠١	٥٣ ٣٧٥ ٦٤٢	٥٦ ١١٣	١٠٠ ٢٤٧ ٠٩١	٢٠٢٢/١٢

أ-٨ الإستحواذ على الضمانات

تُبوّث الأصول التى يتم الإستحواذ عليها بقائمة المركز المالى ضمن بند الأصول الأخرى ويتبع فى الإعتراف الأولى بها والقياس اللاحق لها السياسة المحاسبية المفصح عنها ضمن الايضاح رقم (٢). ويتم بيع هذه الأصول أو إستخدامها فى أغراض البنك كلما كان ذلك عملياً وبما يتوافق مع المدد القانونية المحددة بمعرفة البنك المركزى المصرى للتخلص من تلك الأصول المستحوذ عليها.

أ-٩ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب القطاع الجغرافى فى آخر السنة الحالية. عند إعداد هذا الجدول يتم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

	جمهورية مصر العربية			خارج جمهورية مصر العربية	الإجمالي
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي		
قروض وتسهيلات للبنوك	--	--	--	٥ ٨٨٥ ٧٧٣	٥ ٨٨٥ ٧٧٣
قروض وتسهيلات للعملاء:					
- قروض أفراد:					
- حسابات جاريه مدينة	١ ٢٤٤ ٧٤٩	٨٨٠ ٦٧٩	١١٩ ٦٥٢	--	٢ ٢٤٥ ٠٨٠
- بطاقات إئتمانية	١ ٣٠٦ ٧٤٢	٣٣٠ ٤٧٤	١١٨ ٨١٩	--	١ ٧٥٦ ٠٣٥
- قروض شخصية	٢٤ ٠٣٦ ٧١٣	٢٤ ٥٠٩ ٥٧٣	١٦ ٢٩٦ ٠٩٣	--	٦٤ ٨٤٢ ٣٧٩
- قروض عقارية	٤ ٠٦٤ ٢٣٠	٦٣٢ ٠٤٩	٨٤٣ ٤١٦	--	٥ ٥٣٩ ٦٩٥
- قروض لمؤسسات:					
- حسابات جارية مدينة	٣٢ ٦٧٧ ٧٠٧	٨ ٤٢٦ ٩١٧	١ ٦٦١ ٥٤٣	--	٤٢ ٧٦٦ ١٦٧
- قروض مباشرة	٢٦ ٦٤٠ ٠٤١	٥ ٤١٤ ٤٦١	١ ٤٧١ ٧١٢	--	٣٣ ٥٢٦ ٢١٤
- قروض مشتركة	١٩ ٩٥٩ ٤٤١	١ ٩٥٣ ٨٢٦	١ ٠٧٧ ٥٠٨	--	٢٢ ٩٩٠ ٧٧٥
- مستندات مخصومة	١٩٥ ١٤٤	٤٦ ٧٧٦	--	--	٢٤١ ٩٢٠
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:					
– أدوات دين	١٥ ٦٥٦ ٨٨٢	--	--	--	١٥ ٦٥٦ ٨٨٢
– أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٥٥ ٩٤٢ ٣٠٧	--	--	--	٥٥ ٩٤٢ ٣٠٧
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
– أدوات دين	٤ ٠٣٦٤ ٧٩٠	--	--	--	٤ ٠٣٦٤ ٧٩٠
أصول أخرى*	٣ ٨٠١ ٦٤٢	٢٦١ ٠٣٢	١٠٠ ١٦٠	--	٤ ١٦٢ ٨٣٤
الإجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٢٢٥ ٨٩٠ ٣٨٨**	**٤٢ ٤٥٥ ٧٨٧**	**٢١ ٦٨٨ ٩٠٣**	**٥ ٨٨٥ ٧٧٣**	**٢٩٥ ٩٢٠ ٨٥١**
الإجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١٨٧ ١٥٥ ٢٩٢**	**٣٤ ٦٩٣ ١١٨**	**١٦ ٨٠٩ ٨٩٩**	**٦ ٢٧٦ ٥٠٠**	**٢٤٤ ٩٣٤ ٨٠٩**

**الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل فى الإيرادات المستحقة.*

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية موزعة حسب النشاط الذى يزاوله عملاء البنك.

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	نشاط عقارى	بيع الجملة وتجارة التجزئة	قطاع حكومى	أنشطة أخرى	أفراد	الإجمالي
قروض وتسهيلات للبنوك	٥ ٨٨٥ ٧٧٣	--	--	--	--	--	--	٥ ٨٨٥ ٧٧٣
قروض وتسهيلات للعملاء:								
- قروض لأفراد								
- حسابات جارية مدينة	--	--	--	--	--	--	٢ ٢٤٥ ٠٨٠	٢ ٢٤٥ ٠٨٠
- بطاقات إئتمانية	--	--	--	--	--	--	١ ٧٥٦ ٠٣٥	١ ٧٥٦ ٠٣٥
- قروض شخصية	--	--	--	--	--	--	٦٤ ٨٤٢ ٣٧٩	٦٤ ٨٤٢ ٣٧٩
- قروض عقارية	--	--	٥ ٥٣٩ ٦٩٥	--	--	--	--	٥ ٥٣٩ ٦٩٥
- قروض لمؤسسات								
- حسابات جارية مدينة	--	٣ ٣٤١ ٣٤٤	٩٣٥ ٣٥٩	٣ ٨٧٤ ٦٧٢	٨ ٠٧٢ ٥٩٦	٢٦ ٥٤٢ ١٩٦	--	٤٢ ٧٦٦ ١٦٧
- قروض مباشرة	--	١ ٣٢٥ ٩٣٤	١ ٥٨٧ ٤٤٨	٤٥ ٥٩٤	٣ ٥٣١ ٩٢٧	٢٧ ٠٣٥ ٣١١	--	٣٣ ٥٢٦ ٢١٤
- قروض مشتركة	--	٣ ٣٠٥ ٦٨٥	١ ٣٨٥ ٣١٦	٢٠٦ ٤٠٠	٦ ٧٥٧ ١٧٣	١١ ٣٣٦ ٢٠١	--	٢٢ ٩٩٠ ٧٧٥
- مستندات مخصومة	--	٤٦ ٧٧٧	--	١٨١ ١٧٧	--	١٣ ٩٦٦	--	٢٤١ ٩٢٠
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:								
– أدوات دين	٦ ٩٠١ ٤٤٠	--	--	--	٨ ٧٥٥ ٤٤٢	--	--	١٥ ٦٥٦ ٨٨٢
– أذون خزانة وأوراق حكومية اخرى	--	--	--	--	٥٥ ٩٤٢ ٣٠٧	--	--	٥٥ ٩٤٢ ٣٠٧
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:								
– أدوات دين	--	--	--	--	٤٠ ٣٦٤ ٧٩٠	--	--	٤٠ ٣٦٤ ٧٩٠
أصول أخرى*	--	--	--	--	--	٤ ١٦٢ ٨٣٤	--	٤ ١٦٢ ٨٣٤
الاجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**١٢ ٧٨٧ ٢١٣**	**٨ ٠١٩ ٧٤٠**	**٩ ٤٤٧ ٨١٨**	**٤ ٣٠٧ ٨٤٣**	**١٢٣ ٤٢٤ ٢٣٥**	**٦٩ ٠٩٠ ٥٠٨**	**٢٩٥ ٩٢٠ ٨٥١**	
الاجمالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١١ ١٤٨ ٧٦٠**	**٦ ٠٨٢ ٧٣٦**	**٧ ٠٤١ ٦٩٣**	**٧ ٧٣٣ ٢٩٠**	**١١٠ ١١٥ ٧٥٨**	**٥١ ٨٦١ ٠٦٩**	**٢٤٤ ٩٣٤ ٨٠٩**	

**الأصول الأخرى المدرجة أعلاه تتمثل فى الإيرادات المستحقة وقد تم إدراجها ضمن قطاع الأنشطة الأخرى وذلك لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها على قطاعات الأنشطة.*

ب - خطر السـوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل فى تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير فى أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لأسعار الفائدة والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها مُعرض للتحركات العامة والخاصة فى السوق والتغيرات فى مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد وأسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى مراكز ناتجة عن محافظ لغرض المتاجرة أو لغير غرض المتاجرة. وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والإلتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن الإستثمارات بالتكلفة المستهلكة وكذا مخاطر أدوات حقوق الملكية الناتجة عن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من إستراتيجيات التغطية وكذلك الدخول فى عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموزانة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة، وفيما يلى أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم البنك بتطبيق أسلوب" القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الإفتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التى يمكن تقبلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة

القيمة المعرضة للخطر هى توقع إحصائى للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهى تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن بإستخدام معامل ثقة محدد (٩٩٪)، وبالتالى هناك إحتمال إحصائى بنسبة (١٪) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة، ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة إحتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة، وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الإحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التى حدثت خلال العشرة أيام السابقة، ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الخمس سنوات السابقة، ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية فى المعدلات والأسعار والمؤشرات، بطريقة مباشرة على المراكز الحالية – وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية، ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الإفتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

ولا يمنع إستخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك فى حالة وجود تحركات أكبر بالسوق وحيث أن القيمة المعرضة للخطر تعتبر جزء أساسى من نظام البنك فى رقابة خطر السوق، يقوم مجلس الإدارة سنويا بوضع الحدود الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر لكل من عمليات المتاجرة وغير المتاجرة ويتم تقسيمها على وحدات النشاط، ويتم مقارنة القيم الفعلية المعرضة للخطر بالحدود الموضوعية من قبل البنك ومراجعتها يومياً من قبل إدارة المخاطر بالبنك يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال إختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الإختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- إختبارات الضغوط Stress Testing

تعطى إختبارات الضغوط مؤشرا عن حجم الخسارة المتوقعة التى قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم إختبارات الضغوط بما يلائم النشاط بإستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن إختبارات الضغوط التى تقوم بها إدارة المخاطر بالبنك، إختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر وإختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة وإختبار ضغوط خاصة، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة، مثل ما قد ينتج فى منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات، وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج إختبارات الضغوط.

ب/٢ ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقا لنوع الخطر

	١٢ شهراً حتي نهاية السنة الحاليه ٢٠٢٣			١٢ شهراً حتي نهاية السنة المقارنة ٢٠٢٢		
بيـــــــــــان	متوسط	اعلي	اقل	متوسط	اعلي	اقل
خطر اسعار الصرف	٥٦ ٢٧٤	١٠٢ ٨٠٩	١ ٥١٦	١٤ ٤٠٣	٦١ ٠٧٧	١ ١١٨
إجمالي القيمة عند الخطر	٥٦ ٢٧٤	١٠٢ ٨٠٩	١ ٥١٦	١٤ ٤٠٣	٦١ ٠٧٧	١ ١١٨

ب/٣ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية بما لها من تأثير على المركز المالى والتدفقات النقدية للبنك. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود قصوى للقيم الاجمالية للعملات الأجنبية لكل مركز من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم حيث يتم مراقبتها لحظياً. ويتضمن الجدول التالى القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها ومترجمةً لعملة الجنيه المصرى:

فى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	جنيه مصرى	دولار أمريكى	يورو	جنيه إسترلينى	عملات أخرى	الإجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	٣٢ ٣٥٠ ٧٧٨	٤ ١٤٧ ٢٤٤	٧٠٤ ٧٧٣	١١٨ ٦٦٩	٢٣٦ ٧٦٤	٣٧ ٥٥٨ ٢٢٨
أرصدة لدى البنوك	١٤ ٦٨٦ ٠٩٩	٥١ ٤٣٧ ٨١٩	٨٦٨ ٥٨٥	١٨٣ ١٤٢	٣٢٩ ٢٦١	٦٧ ٥٠٤ ٩٠٦
قروض وتسهيلات للبنوك	--	٥ ٨٦٩ ٢٧١	--	--	--	٥ ٨٦٩ ٢٧١
قروض وتسهيلات للعملاء	١٤٣ ٨٠٧ ٥٩٣	١٧ ٢٨٧ ٠٠٤	١ ٠١٤ ٩٣١	--	--	١٦٢ ١٠٩ ٥٢٨
إستثمارات مالية:						
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٥٤ ٧٨٨ ٧٢١	١٧ ٥٢٩ ٠٦٣	١ ٥٧٥ ٠٤٧	--	١٥٠	٧٣ ٨٩٢ ٩٨١
- بالتكلفة المستهلكة	٤٠ ٣٦٤ ٧٩٠	--	--	--	--	٤٠ ٣٦٤ ٧٩٠
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقه	١ ٣٣١ ٢٦٢	١ ٢١٢ ٠٢٤	--	--	--	٢ ٥٤٣ ٢٨٦
إجمالي الأصول المالية	**٢٨٧ ٣٢٩ ٢٤٣**	**٩٧ ٤٨٢ ٤٢٥**	**٤ ١٦٣ ٣٣٦**	**٣٠١ ٨١١**	**٥٦٦ ١٧٥**	**٣٨٩ ٨٤٢ ٩٩٠**
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٣ ٥٢١ ٥٧١	٣ ٢٩٠ ٦٥٠	٣ ٠٩٤	١ ٠٧١	٥٦٩	٦ ٨١٢ ٩٥٥
ودائع عملاء	٢٣٥ ٨٨٩ ٤٩٥	٦١ ٦٥٤ ٨٠٩	٣ ٨٩٥ ٦٠٢	٢٥٢ ٦٥٣	٣٧٣ ٥٤١	٣٠٢ ٠٦٦ ١٠٠
قروض أخرى	٤ ٨١٢ ٢٧٥	٣٥ ٢٤٥ ١٧٢	--	--	--	٤٠ ٠٥٧ ٤٤٧
إجمالي الإلتزامات المالية	٢٤٤ ٢٢٣ ٣٤١	١٠٠ ١٩٠ ٦٣١	٣ ٨٩٨ ٦٩٦	٢٥٣ ٧٢٤	٣٧٤ ١١٠	٣٤٨ ٩٤٠ ٥٠٢
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	**٤٣ ١٠٥ ٩٠٢**	**(٢ ٧٠٨ ٢٠٦)**	**٢٦٤ ٦٤٠**	**٤٨ ٠٨٧**	**١٩٢ ٠٦٥**	**٤٠ ٩٠٢ ٤٨٨**
في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢						
إجمالي الأصول المالية	**٢٣٧ ٢٣٣ ٣٢٥**	**٦٩ ٢٤١ ٥٩٣**	**٢ ٩٨٣ ٨٢٢**	**٣٩٦ ٥٣٦**	**٣٥٣ ٥٥٨**	**٣١٠ ٢٠٨ ٨٣٤**
إجمالي الإلتزامات المالية	**٢١٢ ٠٣٦ ٠١٧**	**٧٢ ٥٣٠ ٣٥٧**	**٢ ٩٧٨ ١٤١**	**٣٩٥ ٨٤٣**	**٢٠٨ ٦٧٤**	**٢٨٨ ١٤٩ ٠٣٢**
صافي الأصول المالية بقائمة المركز المالى	**٢٥ ١٩٧ ٣٠٨**	**(٣ ٢٨٨ ٧٦٤)**	**٥ ٦٨١**	**٦٩٣**	**١٤٤ ٨٨٤**	**٢٢ ٠٥٩ ٨٠٢**

ب/٤ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات فى مستويات أسعار العائد السائدة فى السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل فى التذبذب المحتمل للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير فى سعر عائد الأداة نتيجةً للتغير فى أسعار العائد فى السوق ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد المتمثل فى التقلبات المحتملة فى القيمة العادلة للأداه المالية نتيجةً للتغير فى أسعار العائد فى السوق مقارنةً بسعر عائد الأداة ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح فى حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الإختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة المخاطر بالبنك.

ويلخص الجدول التالى مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذى يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى	بدون عائد	الإجمالى
الاصول المالية								
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	--	--	--	--	--	--	٣٧ ٥٥٨ ٢٢٨	٣٧ ٥٥٨ ٢٢٨
أرصدة لدى البنوك	٥٩ ٢٥٥ ٦٥٢	٦ ٦٨٢ ٧٩٥	--	--	--	١ ٥٨٧ ٤٦٤	٧٤	٦٧ ٥٢٥ ٩٨٥
قروض وتسهيلات للبنوك	١ ١٧٣ ٩٣٨	١ ٧٩٢ ٤٣٧	٢ ٩١٩ ٣٩٨	--	--	--	--	٥ ٨٨٥ ٧٧٣
قروض وتسهيلات للعملاء	٢ ١٠٢ ١٨٢	٤٥ ١٧٤ ٤١٣	١٨ ٥٠١ ٨٨٩	٢٢ ٢٨٦ ٢٣٦	٤٦ ٨٣٥ ٨٧٣	٣٩ ٠٠٧ ٦٧٢	--	١٧٣ ٩٠٨ ٢٦٥
إستثمارات مالية:								
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	١٩ ١٣١ ٧٠٦	٢٩ ١٥٩ ٢٠٦	٢١ ٢٢٣ ٦٦٦	٢ ٢٣٤ ٠١٤	٢ ٢٠٩ ٨٠٦	--	٢ ٢٩٣ ٧٩٢	٧٦ ٢٥٢ ١٩٠
- بالتكلفة المستهلكة	٤ ١٠٢ ٦٣٩	--	٢٧ ٦٣١ ٨٤٧	٧ ٣٣٢ ٩٠١	١ ٢٩٧ ٤٠٣	--	--	٤٠ ٣٦٤ ٧٩٠
إجمالى الاصول المالية	**٨٥ ٧٦٦ ١١٧**	**٨٢ ٨٠٨ ٨٥١**	**٧٠ ٢٧٦ ٨٠٠**	**٣١ ٨٥٣ ١٥١**	**٥٠ ٣٤٣ ٠٨٢**	**٤٠ ٥٩٥ ١٣٦**	**٣٩ ٨٥٢ ٠٩٤**	**٤٠١ ٤٩٥ ٢٣١**

ب/٤ خطر سعر العائد - تابع

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة اشهر	أكثر من ثلاثة اشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	تستحق فى اليوم التالى	بدون عائد	الإجمالي
الالتزامات المالية								
أرصدة مستحقة للبنوك	٦ ٣٨٩ ٠٠٤	--	--	--	--	٤٢٧ ٩٥١	--	٦ ٨١٢ ٩٥٥
ودائع عملاء	٦٨ ٣٩٤ ٦٦٣	٣٣ ٤٣٦ ٢١٣	٤٦ ٧٣٢ ٣٩٨	٨٦ ٦٧٢ ٧٥٠	١٣ ٧٨٥ ٦٥٦	٤٧ ٨٧٢ ٧٣٦	٥ ١٧١ ٦٨٤	٣٠٢ ٠٦٦ ١٠٠
قروض أخرى	**٥ ٢٠١ ٥١٩**	**٦ ٢١٦ ٣٦٩**	**٢١ ٩٨٧ ٢٢١**	**٢ ٥٠٠ ٢٣٣**	**٧٩٨ ٤١٣**	**--**	**٣ ٣٥٣ ٦٩٢**	**٤٠ ٠٥٧ ٤٤٧**
إجمالى الإلتزامات المالية	**٧٩ ٩٨٥ ١٨٦**	**٣٩ ٦٥٢ ٥٨٢**	**٦٨ ٧١٩ ٦١٩**	**٨٩ ١٧٢ ٩٨٣**	**١٤ ٥٨٤ ٠٦٩**	**٤٨ ٣٠٠ ٦٨٧**	**٨ ٥٢٥ ٣٧٦**	**٣٤٨ ٩٤٠ ٥٠٢**
فجوة إعادة تسعير العائد	**٥ ٧٨٠ ٩٣١**	**٤٣ ١٥٦ ٢٦٩**	**١ ٥٥٧ ١٨١**	**(٥٧ ٣١٩ ٨٣٢)**	**٣٥ ٧٥٩ ٠١٣**	**(٧ ٧٠٥ ٥٥١)**	**٣١ ٣٢٦ ٧١٨**	**٥٢ ٥٥٤ ٧٢٩**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢								
إجمالى الأصول المالية	٥٤ ٥٠٩ ٦١٣	٩٠٦ ٥٧٤ ٥٤	٥٦ ٦١٢ ٠١٦	٤٩ ٨٢٠ ٨٤٨	٣٩ ٣٦٢ ٩٥٢	٤٣ ٧٣١ ٤١٨	٢١ ٧٦٧ ٢٢٨	٣٢٠ ٣٧٨ ٩٨١
إجمالى الإلتزامات المالية	٤٧ ٢٢٥ ١٢٣	٤٩ ٤٢٠ ٠٧٤	٥١ ٨٧٦ ٧٧٩	٨١ ٦٧٨ ٩٥٣	١٤ ٩٢١ ١٦٨	٣٥ ٣٣٥ ٧٧٣	٧ ٦٩١ ١٦٢	٢٨٨ ١٤٩ ٠٣٢
فجوة إعادة تسعير العائد	**٧ ٢٨٤ ٤٩٠**	**٥ ١٥٤ ٨٣٢**	**٤ ٧٣٥ ٢٣٧**	**(٣١ ٨٥٨ ١٠٥)**	**٢٤ ٤٤١ ٧٨٤**	**٨ ٣٩٥ ٦٤٥**	**١٤ ٠٧٦ ٠٦٦**	**٣٢ ٢٢٩ ٩٤٩**

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات فى الوفاء بتعهداته وإلتزاماته المالية فى تواريخ إستحقاقها ومدى إمكانية استبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق فى الوفاء بإلتزامات البنك قبل مودعيه وبارتباطات الإقراض.

ج-١ ادارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة ما يلى:

- يتم إدارة التمويل اليومى عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك فى أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
- الإحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق يمكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة فى التدفقات النقدية.
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزى المصرى.
- إدارة التركز وبيان إستحقاقات القروض.

ولأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالى، وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة بالبنك. وتُعد نقطة البداية لتلك التوقعات هى تحليل الإستحقاقات التعاقدية للإلتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة المخاطر بمراقبة عدم التطابق بين الأصول والإلتزامات متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى إستخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.

ج-٢ منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع فى العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

ج-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثل الجدول التالى التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الإلتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية فى نهاية الفترة المالية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، بينما يُدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصـومة المتوقعة وليست التعاقدية.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثرمن سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٦ ٨٥٨ ٣٨٧	--	--	--	--	٦ ٨٥٨ ٣٨٧
ودائع عملاء	٩١ ٩٧٤ ٩٨٧	٣٦ ٢٣٢ ٥٥٧	٥٠ ٩٣٦ ٠٦١	١١٦ ٦٥٥ ٠١٧	٣٩ ٧٢٨ ٩٠٥	٣٣٥ ٥٢٧ ٥٢٧
قروض أخرى	٣١٨ ٦٢٩	٢ ٣٢٦ ٣٨١	٢٣ ٣٢٨ ١٩٣	٩ ٦١٤ ٥٥٧	١٢ ٠٢٠ ٢٣٢	٤٧ ٦٠٧ ٩٩٢
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**٩٩ ١٥٢ ٠٠٣**	**٣٨ ٥٥٨ ٩٣٨**	**٧٤ ٢٦٤ ٢٥٤**	**١٢٦ ٢٦٩ ٥٧٤**	**٥١ ٧٤٩ ١٣٧**	**٣٨٩ ٩٩٣ ٩٠٦**
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**١٣٣ ٧١٦ ٢٥٦**	**٣٨ ٩١٧ ٩٧١**	**٩٧ ٢١٣ ٣٥٩**	**١٠١ ٨٢٤ ٢٧٠**	**١١٦ ٦٠٨ ٦٦١**	**٤٨٨ ٢٨٠ ٥١٧**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى ثلاث سنوات	أكثر من ثلاث سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٥٥٨ ٤٢٠	١٩ ٦٤٠ ٩٩٩	٦٥ ٦١١	--	--	٢٠ ٢٦٥ ٠٣٠
ودائع عملاء	٦٠ ٦٣١ ٦٩٣	٢٥ ٦٦٥ ٨٩٧	٥٠ ٥٦٦ ٥٥٠	٩٥ ٧٠٦ ٦٢٠	٤٢ ٩١٤ ٣٧٨	٢٧٥ ٤٨٥ ١٣٨
قروض أخرى	١٠٤ ٧٣٩	١ ٠٦٤ ٩٢٩	٢ ٨٢٦ ٧٢٣	٧ ١١٩ ٨٤١	١١ ٨٢٥ ٢٥٦	٢٢ ٩٤١ ٤٨٨
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**٦١ ٢٩٤ ٨٥٢**	**٤٦ ٣٧١ ٨٢٥**	**٥٣ ٤٥٨ ٨٨٤**	**١٠٢ ٨٢٦ ٤٦١**	**٥٤ ٧٣٩ ٦٣٤**	**٣١٨ ٦٩١ ٦٥٦**
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدى	**٨٦ ٩٧٤ ٤٦٧**	**٢٨ ٥٨٦ ٣٥٠**	**٨١ ١٩٧ ٩٦٧**	**٩٥ ١٩٣ ٩٧٠**	**٩٤ ٩١٤ ٧٥٤**	**٣٨٦ ٨٦٧ ٥٠٨**

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الإلتزامات ولتغطية الإرتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التى تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادى للبنك. بالإضافة إلى ذلك، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الإلتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافى التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى.

د- القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة.

	القيمه الدفترية		القيمه العادله	
	السنة الحالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	السنة الحالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	السنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أصول مالية				
أرصدة لدى البنوك	٦٧ ٥٢٥ ٩٨٥	٥٦ ٢٤٦ ٤٢٩	٦٧ ٦٢٣ ٦٧٠	٥٦ ٢٦٩ ٠٣٤
قروض وتسهيلات للبنوك	٥ ٨٨٥ ٧٧٣	٦ ٢٧٦ ٥٠٠	٥ ٨٨٥ ٧٧٣	٦ ٢٧٦ ٥٠٠
قروض وتسهيلات للعملاء				
- أفراد	٧٤ ٣٨٣ ١٨٩	٥٤ ٢٣٨ ٢٤٦	٧٣ ٠٠٠ ٨١٠	٥٤ ١٨٧ ٤٣٨
- مؤسسات	٩٩ ٥٢٥ ٠٧٦	٧٩ ٩٧٩ ٢١٦	٩٩ ٥٢٥ ٠٧٦	٧٩ ٩٧٩ ٢١٦
استثمارات مالية				
- بالتكلفة المستهلكة	٤٠ ٣٦٤ ٧٩٠	٥٥ ٠٨١ ٧٥٥	٣٨ ٤٤٣ ٥٨٤	٥٣ ١١٢ ٤١٤
التزامات مالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	٦ ٨١٦ ٩٥٥	١٩ ٩٨٣ ٦٠٥	٦ ٨٣٩ ٨٣٠	١٩ ٩٦٦ ٨٢٧
ودائع العملاء				
- أفراد	١٦٤ ٠٥٩ ٥٦٦	١٣٥ ٠٤٣ ٦٢٩	١٨٠ ٨٩٩ ٨٩٧	١٤٦ ٤٧١ ٠١٦
- مؤسسات	١٣٨ ٠٠٦ ٥٣٤	١١٥ ١٤٠ ٧١٢	١٣٧ ٩٨٩ ٨٥٧	١١٥ ١٤٣ ٤٢٣
قروض أخرى	٤٠ ٠٥٧ ٤٤٧	١٧ ٩٨١ ٠٨٦	٤٠ ٠٥٧ ٤٤٦	١٧ ٩٨١ ٠٨٦

د-١ أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع أدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند "صافى الدخل من المتاجرة."كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بينود قائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة."وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة "أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة "فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية "فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة "طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة "وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل الأخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة "؛ وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

د-٢ أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

تتضمن الإستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة سندات الخزانة المصرية وسندات الإسكان المقيدة بالسوق ولكن لا يوجد تداول نشط عليها. ويتم الإفصاح عادة عن القيمة العادلة للسندات الحكومية بالتكلفة المستهلكة والمقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بناء على السعر المعلن لها فى نهاية كل فترة مالية.

هـ - إدارة رأس المال

يتم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقا لمتطلبات بازل ١١ بناء على قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ديسمبر ٢٠١٢ والتى أصدرت فى ٢٤ديسمبر ٢٠١٢ وكذا طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الخاصة بمعدل كفاية رأس المال (بازل ١١) المصدرة خلال شهر مايو من عام ٢٠١٩ ، وكذا قرار مجلس إدارة البنك المركزى بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ والتى أصدرت فى ٤ يناير ٢٠٢١ بشأن إلتزام البنوك بتطبيق التعليمات الرقابية المرفقة الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل بأستخدام الأسلوب المعيارى بدلا من أسلوب المؤشر الأساسى فى أطار تطبيق مجموعة الإصلاحات النهائية لمقررات بازل ١١١ ولاغراض إدارة رأس المال فإن حقوق الملكية الظاهرة بقائمة المركز المالى بالأضافة إلى بعض العناصر الأخرى بخلاف حقوق الملكية تمثل من وجهة نظر البنك مكونات رأس المال الذى يقوم بإدارته. ويقوم البنك بإدارة رأس المال بغرض تحقيق الأهداف التالية:ـــ

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال فى جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار فى توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط.

وتقوم إدارة البنك بمراجعة كفاية وإستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية ممثلة فى البنك المركزى المصرى حيث يقوم البنك بتقديم البيانات المطلوبة وايداعها لدى البنك المركزى المصرى على اساس شهرى وذلك من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، ويتعين على البنك الألتزام بالقواعد التالية وفقا لمتطلبات البنك المركزى المصرى:

- الإحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصري كحد أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الحفاظ على تحقيق نسبة بين اجمالى القاعدة الرأسمالية / اجمالى الاصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بعد إضافة متطلبات الدعامة التحوطية لتصبح ١٢,٥٠٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى تتكون من :-

أ- رأس المال الأساسى المستمر ويتكون من:

(١) رأس المال المصدر والمدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)

(٢) الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)

(٣) الإحتياطيات القائمة التى ينص القانون والنظام الأساسى للبنك او تعليمات البنك المركزى على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطى المخاطر العام والأحتياطى الخاص كما يخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة بالأضافة إلى بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم سواء موجبة أو سالبة

(٤) بنود قائمة الدخل الشامل الاخر المتراكم سواء كانت موجبة أو سالبة.

(٥) الارباح / (الخسائر) المرحلية وذلك طبقا لقرار مجلس ادارة البنك المركزى بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٦.

(٦) يتم استبعاد البنود التى يتم خصمها من رأس المال الاساسي (الاستبعادات من الشركات المالية وغير المالية وصناديق الاستثمار ، القروض المساندة الممنوحة من البنك لجهات أخري ، الاصول غير الملموسة ، صافى الارباح المستقبلية الناتجة عن عمليات التوريق ، مزايا معاشات التقاعد ، والاصول الضريبية المؤجلة (وكذا بند عناصر لايعتد بها (رصيد أحتياطى القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع التى تم إعادة تبويبها للأستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الأستحقاق اذا كان سالبا).

ب- رأس المال الاساسى الاضافى ويتكون من :-

(الاسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة ، حقوق الاقلية ، الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقروض (الودائع المساندة)

الشريحة الثانية: وهى رأس المال المساند، ويتكون من:

(٧) رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين/ القروض والتسهيلات الأئتمانية والألتزامات العرضية المدرجة فى المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان .

(٨) القروض(الودائع المساندة) فى حدود النسبة المقررة (٥٠٪ من الشريحة الاولى بعد الاستبعادات) يتم ادخال القيمة الحالية بالكامل على ان يراعى استهلاكها بنسبة ٢٠٪ من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمسة الاخيرة من اجلها .

(٩) ٤٥٪ من الاحتياطى الخاص ، ٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة

ويتكون مقام نسبة معيار كفاية رأس المال من :

مخاطر الائتمان: ويتم ادراج المراكز الائتمانية بعد استبعاد المخصصات المطلوبة للمرحلة الثانية والثالثة ويتم ترجيحها وفقا لوزن المخاطر المصاحب لكل مركز ائتمان بما يعكس مخاطر الإئتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات فى الإعتبار. ويتم إستخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالى بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

مخاطر السوق:

- يتعين على البنوك تطبيق الاسلوب المعيارى عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق من خلال البناء التراكمى لحساب متطلبات رأس المال لكل نوع من انواع مخاطر السوق ثم جمعها للوصول الى اجمالى متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق ككل وفقا لنموذج البنك المركزى .
- يجب على البنوك تحديد استثمارتها المتعلقة بمحفظة المتاجرة عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق
- يجب ان تكون الادوات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة خالية من أية شروط تعوق تداولها وان تكون قابلة لإجراء عمليات تغطية لها بالكامل

مخاطر التشغيل:

- يتعين على البنوك إستخدام الإسلوب المعيارى لحساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل حيث يتم تحديدها كحاصل ضرب مكون مؤشر الأعمال المرجح فى مضاعف الخسائر الداخلية.
- يتم حساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الخاصة بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب المتطلب الرأسمالى لمخاطر التشغيل فى ١٢,٥ مرة ليتم إدراجها بمقام نسبة معيار كفاية رأس المال.

- ويلخص الجدول التالى مكونات رأس المال الأساسى والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال طبقاً لبازل II&III :

١- نسبة معيار كفاية رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الشريحة الأولى تتكون من (رأس المال الأساسى المستمر + رأس المال الأساسي الإضافى)		
رأس المال المصدر والمدفوع	١٠	١٠ ... ...
المسدد تحت حساب زيادة رأس المال	١٠ ٥٠٠ ...	٤ ... ...
الإحتياطى العام	١٨٧ ٢٩١	١٨٧ ٢٩١
الإحتياطى القانونى	١ ٣٨٦ ٠٨٣	١ ٢٢٧ ٥٦٤
احتياطيات أخرى	٧٤٥ ٣٦٧	٧١٤ ٩٨١
احتياطى المخاطر العام	٦٨ ٤٨١	٦٨ ٤٨١
الأرباح المحتجزه	٥٨٨ ٥٢٨	٦٠٢ ٩٦٩
أرباح السنة	٦ ٦٠١ ٠٦٦	٣ ٠٥٢ ١٧٠
حقوق الأقلية	١٠ ١٢٩	٨ ٤٤١
الفرق بين القيمه الاسميه والقيمة الحالية للقروض (الودائع) المسانده	١ ٦٤٦ ٣٠٨	٢ ٠٥٣ ٦٠٠
اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم سواء كانت موجبة أو سالبة	(٣٤٢ ٧٣٨)	(٥٧٨ ٥٨٨)
إجمالى الإستبعادات من رأس المال الاساسى	(١ ٤٠٢ ٣٥١)	(١ ٦٩٥ ٠٤٨)
إجمالي الشريحة الأولى	**٢٩ ٩٨٨ ١٦٤**	**١٩ ٦٤١ ٨٦١**
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
ما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين/ القروض والتسهيلات الأئتمانية المدرجة فى المرحلة الأولى	١ ٤٣٣ ٦٩٤	١ ١٥٦ ٣٩٦
القروض (الودائع) المسانده	٦ ٨٩٦ ٥٨٨	٦ ٥٠٥ ٣٤٤
٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للإستثمارات المالية فى الشركات الشقيقة	٩٢ ٥٧٥	٣٥ ٨٢٤
إجمالي الشريحة الثانية	**٨ ٤٢٢ ٨٥٧**	**٧ ٦٩٧ ٥٦٤**
إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الإستبعادات	٣٨ ٤١١ ٠٢١	٢٧ ٣٣٩ ٤٢٥
الأصـول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر:		
إجمالي مخاطر الإئتمان	٢٠٣ ٦٠٣ ٠٧٥	١٦٠ ٩٨١ ٦٧٩
إجمالي مخاطر السوق	٨ ٢٢٤ ٢٧٢	٦ ٣٤٢ ٣٨٠
إجمالي مخاطر التشغيل	٩ ٦٢٤ ٦٣٧	١١ ٩٣٩ ١٠٥
إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر	**٢٢١ ٤٥١ ٩٨٤**	**١٧٩ ٢٦٣ ١٦٤**
معيار كفاية رأس المال (٪)	**١٧,٣٥٪**	**١٥,٢٥٪**

-تم إعداد المعيار بناء علي القوائم الماليه المجمعه

نسبة الرافعة المالية

أصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ قرار بالموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية ، مع إلتزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣٪) علي اساس ربع سنوي وذلك كنسبة رقابية ملزمة إعتبار من عام ٢٠١٨ ، وذلك تمهيدا للنظر فى الاعتداد بها ضمن الدعامة الاولى من مقررات بازل (الحد الادنى لمعيار كفاية رأس المال) بهدف الحفاظ على قوة وسلامة الجهاز المصرفى ومواكبة لأفضل الممارسات الرقابية الدولية فى هذا الشأن .

وتعكس الرافعة المالية العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة فى معيار كفاية رأس المال (بعد الأستبعادات)، وأصول البنك (داخل وخارج الميزانية) غير مرجحة بأوزان مخاطر .

مكونات النسبة

(أ) مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى

(ب) مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية وفقا للقوائم المالية وهو ما يطلق عليه " تعرضات البنك " وتشمل مجموع مايلى :

١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض الاستبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الرأسمالية
٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات
٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية
٤- التعرضات خارج الميزانية (المرجحة بمعاملات التحويل)

- ويلخص الجدول التالى نسبة الرافعة المالية :

٢-نسبة الرافعة المالية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إجمالى الشريحة الأولى بعد الإستبعادات	٢٩ ٩٨٨ ١٦٤	١٩ ٦٤١ ٨٦١
إجمالى التعرضات داخل الميزانية	٤٠٣ ٨٠٥ ١٤٨	٣٢١ ٧٧٥ ٣٦٦
إجمالى التعرضات خارج الميزانية	٣٤ ٦٧٣ ٥٤٠	٢٨ ٢٨٦ ١٦٤
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية	**٤٣٨ ٤٧٨ ٦٨٨**	**٣٥٠ ٠٦١ ٥٣٠**
الرافعة المالية (٪)	**٦,٨٤٪**	**٥,٦١٪**

وفقا لخطاب البنك المركزي المصري بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٧ ، وافق مجلس اداره البنك المركزي المصري بجلسته المنعقده بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦ علي القرار التالي : يتم تطبيق المعالجه المحاسبيه الخاصه بالودائع المسانده عن البنك المركزي المصري ، كتلك المقدمه من مساهمي البنك بصفه استثنائيه مع اثبات الفرق بين القيمه للاسميه للوديعه وقيمتها الحاليه ضمن حقوق الملكيه تحت مسمي " فروق القيمه الاسميه عن القيمة الحاليه للوديعه المسانده " وتعلي الوديعه في نهايه كل فتره ماليه بحيث تصل قيمتها الي القيمه الاسميه في تاريخ استحقاقها وذلك تحميلا علي الفروق المشار اليها.

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها بالايضاح رقم (٣) ان يقوم البنك باستخدام أحكام تقديرات وافتراضات عن القيم الدفترية لبعض الأصول و الالتزامات التي تعجز مصادر اخرى عن توفيرها .وتعتمد هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات على الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل المرتبطة .هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. ويتم مراجعة الافتراضات و التقديرات بصفة مستمرة والاعتراف بالتغيرات و التقديرات المحاسبية إما فى الفترة التى يحدث خلالها التغيير إذا اقتصر تأثيرها على تلك الفترة فقط ، أو فى الفترة التى يحدث بها التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغير في التقدير المحاسبى يؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات اللاحقة. وفيما يلى ملخص بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر المعلومات غير المؤكدة فى نهاية الفترة المالية والتى تتسم بخطر كبير فى أن تؤدى إلى تعديل جوهرى علـى القيم الدفترية للاصول و الالتزامات خلال الفترة المالية التالية

أ - خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

يتم مراجعة محفظة البنك من القروض و التسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي علـى الأقـل .ويقوم البنك بإستخدام الحكم الشخصى لتحديد ما اذا كان ينبغي الاعتراف بعبء اضمحلال في قائمة الدخل ويتوقف ذلك على مدى توافر أدلة يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل اختبار الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك او ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر فـي أصول البنك عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة بإستخدام تقديرات على أساس خبرتها السابقة عن خسائر أصول ذات مخاطر ائتمانية مشابهة وفي وجود أدلة موضوعية على الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة فـي المحفظة .ويتم مراجعة الطرق والافتراضات المستخدمة في تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على خبرة البنك

ب- القيمة العادلة للمشتقات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة فى أسواق نشطة بإستخدام أساليب تقييم، وعندما يتم إستخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة يتم إختبارها ومراجعتها دورياً بإستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التى قامت بإعدادها. وقد تم إعتماد جميع النماذج قبل إستخدامها وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق، إلى المدى الذى يكون ذلك معه عملياً.

وتستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط، الإ أن مناطق مثل مخاطر الإئتمان الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة (Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والإرتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة إستخدام تقديرات، ويمكن ان تؤثر التغييرات فى الإفتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التى يتم الإفصاح عنها. هذا ولا تُعدّ المشتقات المالية القائمة فى نهاية الفترة المالية الجارية أو نهاية العام السابق ذات أهمية نسبية بالنسبة لبنود قائمة المركز المالى فى هذه التواريخ.

ج- إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الإستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كإستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

د- ضرائب الدخل

تخضع أرباح البنك لضرائب الدخل مما يستدعى إستخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالى للضريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد لذا يقوم البنك بإثبات الإلتزام الضريبى وفقاً لتقديرات مدى إحتمال نشأة ضريبة إضافية عند الفحص الضريبى. وعندما يكون هناك إختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الإختلافات تؤثر على ضريبة الدخل والإلتزام الضريبى الجارى والمؤجل فى الفترة التى يتحدد خلالها الإختلاف.

٥- التحليل القطاعى

أ- التحليل القطاعى للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعى العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة فى تقديم الخدمات المصرفية وادارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط الذي قد يختلف عن باقى الأنشطة الأخرى. ويتضمن التحليل القطاعى للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة ما يلى:

المؤسسات الكبيرة، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والقروض والتسهيلات الإئتمانية والمشتقات المالية.

الإستثمار

ويشمل أنشطة إندماج الشركات وشراء الإستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية.

الأفـــراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع وبطاقات الإئتمان والقروض الشخصية والقروض العقارية.

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى، كإدارة الأموال.

ب- تحليل القطاعات الجغرافية

الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالي
أصول القطاعات الجغرافية	٣٣٦ ٣٦٦ ٦٨٥	٤٤ ٤٠٨ ٣٥١	٢٠ ٨٧١ ٧٠٣	٤٠١ ٦٤٦ ٧٣٩
إلتزامات القطاعات الجغرافية	٢٤٤ ٣٦٦ ٦٩٥	٩٧ ٧٣٨ ١٤٠	٢٦ ٧٧٦ ٧٧٢	٣٦٨ ٨٨١ ٦٠٧
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				
إهلاكات ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				٥٥٥ ٩٨٨
ربح السنة قبل الضرائب				١ ٩٥٠ ٩٥٧
الضرائب				(٤ ٢٩٠ ٠٠٣)
صافي ربح السنة				**٦ ٦٦٠ ٩٥٤**

الأصول والإلتزامات وفقاً للقطاعات الجغرافية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القاهرة الكبرى	الاسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	الإجمالي
أصول القطاعات الجغرافية	٢٧٠ ٠٦٩ ٦٧٥	٣٥ ٤٠٨ ٧٩٣	١٦ ١٠٨ ٥٣٢	٣٢١ ٥٨٧ ٠٠٠
إلتزامات القطاعات الجغرافية	١٩٦ ٢٥٤ ٤٢٦	٨٠ ٦٤١ ٦٧٧	٢٢ ٢١١ ٥٣٣	٢٩٩ ١٠٧ ٦٣٦
بنود أخرى للقطاعات الجغرافية				٤٧٣ ٧٨٦
إهلاكات ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				٥ ٥٩٤ ٧٦٩
ربح السنة قبل الضرائب				(٢ ٤٥٤ ٨٥٦)
الضرائب				٣ ١٣٩ ٩١٣
صافي ربح السنة				

٦- صافى الدخل من العائد

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
قروض وتسهيلات:		
- للبنوك	٥٣٧ ٥٢٦	١٣٥ ٨٢٩
- للعملاء	٢٤ ٠٠٩ ٥٥٥	١٥ ١٧٨ ١٢٤
الإجمالى	**٢٤ ٥٤٧ ٠٨١**	**١٥ ٣١٣ ٩٥٣**
ودائع وحسابات جارية	٧ ٩٩٧ ٦٢٥	٢ ٤٠٧ ٣٦٤
إستثمارات فى أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وبالتكلفة المستهلكة	١٦ ٥٥٠ ٣٧٨	١١ ٩٧٥ ٣٥٤
الإجمالى	**٤٩ ٠٩٥ ٠٨٤**	**٢٩ ٦٩٦ ٦٧١**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:		
ودائع وحسابات جارية:		
- للبنوك	(٢ ٨١٢ ٤٣٥)	(٧١٧ ٩٨٧)
- للعملاء	(٢٦ ٢٩٤ ٧٨٠)	(١٥ ٥٤٧ ١٠٤)
الإجمالى	**(٢٩ ١٠٧ ٢١٥)**	**(١٦ ٢٦٥ ٠٩١)**
قروض أخرى	(٢ ٢٠٠ ٠٢٤)	(٦٣٨ ١٢٧)
الإجمالى	**(٣١ ٣٠٧ ٢٣٩)**	**(١٦ ٩٠٣ ٢١٨)**
الصافى	**١٧ ٧٨٧ ٨٤٥**	**١٢ ٧٩٣ ٤٥٣**

٧- صافى الدخل من الأتعاب والعمولات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إيرادات الأتعاب والعمولات:		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالإئتمان	٢ ٦٤٠ ٦٧١	١ ٦٣٤ ٢٩٦
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٣٩ ٥٦٢	٢٣ ١٨١
أتعاب أخرى	١ ٦١٨ ٧٢١	١ ٠٠٦ ٠٧٠
	٤ ٢٩٨ ٩٥٤	**٢ ٦٦٣ ٥٤٧**
مصروفات الأتعاب والعمولات:		
أتعاب أخرى	(٣٨٩ ٣٨٩)	(١٩٠ ٧٦٤)
	(٣٨٩ ٣٨٩)	**(١٩٠ ٧٦٤)**
الصافى	**٣ ٩٠٩ ٥٦٥**	**٢ ٤٧٢ ٧٨٣**

٨- توزيعات الأرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٢١٧ ٩٥٠	١١٢ ٠٥٨
شركات تابعة وشقيقة	٦٥ ٥٦١	٥٧ ٥٤٤
الإجمالى	**٢٨٣ ٥١١**	**١٦٩ ٦٠٢**

٩- صافى دخل المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أدوات دين بغرض المتاجرة	٢٣ ٨٦٥	٤٣ ٩٦٨
فروق تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	--	١ ٣٣٤
فروق تقييم عقود اجله	٢٠ ٤٥١	٧٣ ٠٠٢
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	١١٠	١٧٠
الإجمالى	**٤٤ ٤٢٦**	**١١٨ ٤٧٤**

١٠- مصروفات إدارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات*	(٣ ٧٤٢ ٨٩٥)	(٣ ٠٩٦ ٠٠٨)
تأمينات إجتماعية	(١٨٥ ٦١٤)	(١٦٢ ٦٧٢)
مزايا تقاعد اخرى (إيضاح ٣١)	(٣٥١ ٦٩٥)	(٢٩٧ ١٨٦)
	(٤ ٢٨٠ ٢٠٤)	**(٣ ٥٥٥ ٨٦٦)**
مصروفات إدارية أخرى	(٣ ٨٧٠ ٢٩٤)	(٣ ١٤٠ ٦٢٧)
الإجمالى	**(٨ ١٥٠ ٤٩٨)**	**(٦ ٦٩٦ ٤٩٣)**

** تتضمن السنة الحالية والسنة المقارنة مبلغ ١٥٠ ألف جنيه تمثل حصة البنك في إشتراكات صندوق التأمين الخاص للعاملين بالبنك (عبارة عن ٣ ٧٥٠ ألف جنيه كل ثلاثة أشهر).*

١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
(خسائر) تقييم ارصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك المبوبة بغرض المتاجرة	(٤٥٥ ٢٣٢)	(١ ٢٠١ ٤٧٥)
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٥٦ ٠٦٨	٣٠ ٣٨٦
أرباح بيع أصول الت ملكيتها للبنك	٧٧٨	--
رد إضمحلال أصول ومخصصات اخرى (إيضاح ٢٣ & ٢٩)	١٣٣ ١٠٨	٢٦ ٣٥٣
(عبء) إضمحلال أصول ومخصصات اخرى (إيضاح ٢٣ & ٢٩)	(٧٥١ ١٥١)	(٣١٦ ٩١٩)
أخرى	٤٦ ٢٥٣	٥٢ ٧٨٩
الإجمالى	**(٩٧٠ ١٧٦)**	**(١ ٤٠٨ ٨٦٦)**

١٢- (عبء) رد الخسائر الإئتمانية المتوقعة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
قروض وتسهيلات العملاء	(٢ ٤٠٨ ٨٥٧)	(٢ ٠٤٧ ٩٤٤)
ارصدة لدى البنوك	(٤ ٢٦٧)	(٦ ٢٧٦)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(١١٤ ٤٤٤)	(٩ ٣٦٦)
قروض وتسهيلات البنوك	٧ ٦٤٧	٧ ٦٧٠
الإجمالى	**(٢ ٥١٥ ٩٢١)**	**(٢ ٠٥٥ ٩١٦)**

١٣- مصروف ضرائب الدخل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الضريبة الحالية	(٤ ١٥٢ ٧٢٩)	(٢ ٨٠٧ ٠٤٢)
الضرائب المؤجلة	(١٣٧ ٢٧٤)	٣٥٢ ١٨٦
الإجمالى	**(٤ ٢٩٠ ٠٠٣)**	**(٢ ٤٥٤ ٨٥٦)**
الربح المحاسبى قبل الضريبة	١٠ ٩٥٠ ٩٥٧	٥ ٥٩٤ ٧٦٩
سعر الضريبة	٢٢,٥٠٪	٢٢,٥٠٪
ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبى	٢ ٤٦٣ ٩٦٥	١ ٢٥٨ ٨٢٣
مصروفات غير معترف بها ضريبيا	١ ٨٢٦ ٠٣٨	١ ١٩٦ ٠٣٣
صافى الضريبة	**٤ ٢٩٠ ٠٠٣**	**٢ ٤٥٤ ٨٥٦**
سعر الضريبة الفعلى	**٣٩,١٧٪**	**٤٣,٨٨٪**

١٤- نصيب السهم الأساسي من صافى أرباح السنة

يحسب نصيب السهم فى الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمى البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال السنة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أ- صافى ربح السنة القابل للتوزيع (إيضاح رقم ٣٤)	٥ ٣٦٢ ٩٠٤	١ ٩٩٧ ٩١٣
عدد الأسهم العادية / المرجحة	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٩٧٦ ٣٧٠
نصيب السهم الأساسي من صافى أرباح السنة	**١,٠٧**	**٠,٦٧**
ب-أثر المسدد تحت حساب زيادة رأس المال علي نصيب السهم من الارباح :		
المتوسط المرجح لعدد الاسهم	٩ ١١٣ ٠١٤	٦ ٥٥٣ ٧٦٧
نصيب السهم من صافى أرباح السنة	**٠,٥٩**	**٠,٣٠**

١٥- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
نقدية*	١٠ ٧٥٩ ٧٤٥	٥ ٩٧٤ ٨٢٩
أرصده لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الالزامى	٢٦ ٧٩٨ ٤٨٣	١٣ ٥١٦ ٣١١
الإجمالى	**٣٧ ٥٥٨ ٢٢٨**	**١٩ ٤٩١ ١٤٠**
أرصده بدون عائد	**٣٧ ٥٥٨ ٢٢٨**	**١٩ ٤٩١ ١٤٠**

** يتضمن بند النقدية بنكنوت عملات أجنبية للتصدير مبلغ ١ ٧٩٢ مليون جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، مقابل ١٢٢ مليون جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.*

١٦- أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
حسابات جارية	١ ٥٨٧ ٥٣٨	١ ٠٩٥ ٧١٩
ودائـــع	٦٥ ٩٣٨ ٤٤٧	٥٥ ١٥٠ ٧١٠
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٢١ ٠٧٩)	(١٣ ٤٦٥)
الصافي	**٦٧ ٥٠٤ ٩٠٦**	**٥٦ ٢٣٢ ٩٦٤**
البنك المركزى	١٨ ٧٠٣ ٢١٢	٢٨ ٢١٧ ١٠٥
بنوك محلية	٤٢ ٣٦٥ ١٨٥	٢٣ ٠٨٦ ٤٠٤
بنوك خارجية	٦ ٤٥٧ ٥٨٨	٤ ٩٤٢ ٩٢٠
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٢١ ٠٧٩)	(١٣ ٤٦٥)
الصافي	**٦٧ ٥٠٤ ٩٠٦**	**٥٦ ٢٣٢ ٩٦٤**
أرصدة بدون عائد	١ ٥٨٧ ٥٣٨	١ ٠٩٥ ٧١٩
أرصدة ذات عائد ثابت	٦٥ ٩٣٨ ٤٤٧	٥٥ ١٥٠ ٧١٠
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٢١ ٠٧٩)	(١٣ ٤٦٥)
الصافي	**٦٧ ٥٠٤ ٩٠٦**	**٥٦ ٢٣٢ ٩٦٤**
ارصده متداوله	**٦٧ ٥٠٤ ٩٠٦**	**٥٦ ٢٣٢ ٩٦٤**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لارصدة لدي البنوك خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
رصيد المخصص فى أول السنة	١٣ ٤٦٥	٣ ٧٥٢
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	٤ ٢٦٧	٦ ٢٧٦
فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال السنة	٣ ٣٤٧	٣ ٤٣٧
رصيد المخصص فى آخر السنة	**٢١ ٠٧٩**	**١٣ ٤٦٥**

١٧- قروض وتسهيلات للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
قروض لاجل	٥ ٨٨٥ ٧٧٣	٦ ٢٧٦ ٥٠٠
الإجمالى	**٥ ٨٨٥ ٧٧٣**	**٦ ٢٧٦ ٥٠٠**
يخصم: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١٦ ٥٠٢)	(١٩ ٣٤٣)
قروض وتسهيلات للبنوك (بالصافى)	**٥ ٨٦٩ ٢٧١**	**٦ ٢٥٧ ١٥٧**
أرصده متداولة	**٥ ٨٨٥ ٧٧٣**	**٦ ٢٧٦ ٥٠٠**
الإجمالى	**٥ ٨٨٥ ٧٧٣**	**٦ ٢٧٦ ٥٠٠**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات البنوك خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
رصيد المخصص فى أول السنة	١٩ ٣٤٣	١٨ ٩٣٥
(رد) الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	(٧ ٦٤٧)	(٧ ٦٧٠)
فروق ترجمة المخصصات بعملات أجنبية خلال السنة	٤ ٨٠٦	٨ ٠٧٨
رصيد المخصص فى آخر السنة	**١٦ ٥٠٢**	**١٩ ٣٤٣**

١٨- قروض وتسهيلات للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أفراد		
حسابات جارية مدينة	٢ ٢٤٥ ٠٨٠	٢ ٠٨٤ ٤٨٠
بطاقات ائتمان	١ ٧٥٦ ٠٣٥	١ ٠١٠ ٨٥٩
قروض شخصية	٦٤ ٨٤٢ ٣٧٩	٤٧ ٨٥٦ ١٦٤
قروض عقارية	٥ ٥٣٩ ٦٩٥	٣ ٢٨٦ ٧٤٣
إجمالي	**٧٤ ٣٨٣ ١٨٩**	**٥٤ ٢٣٨ ٢٤٦**
مؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية		
حسابات جارية مدينة	٤٢ ٧٦٦ ١٦٧	٤٣ ٠١٣ ٥٦٠
قروض مباشرة	٣٣ ٥٢٦ ٢١٤	١٧ ١٥٠ ٤٢٠
قروض مشتركة	٢٢ ٩٩٠ ٧٧٥	١٩ ٠٩٢ ٤٧١
مستندات مخصومة	٢٤١ ٩٢٠	٧٢٢ ٧٦٥
إجمالى	**٩٩ ٥٢٥ ٠٧٦**	**٧٩ ٩٧٩ ٢١٦**
إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء	**١٧٣ ٩٠٨ ٢٦٥**	**١٣٤ ٢١٧ ٤٦٢**
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(١١ ٧٨٢ ٧٤٦)	(١٠ ٢٦٥ ٣٠٢)
الخصم غير المكتسب للمستندات المخصومة	(١٥ ٩٩١)	(٣٧ ٠٩٤)
الصافى	**١٦٢ ١٠٩ ٥٢٨**	**١٢٣ ٩١٥ ٠٦٦**
الإجمالى يوزع كما يلى:		
أرصدة متداولة	٧٠ ٠٤٣ ٥٨٧	٥٥ ٢٨٦ ٠٨٠
أرصدة غير متداولة	١٠٣ ٨٦٤ ٦٧٨	٧٨ ٩٣١ ٣٨٢
الإجمالى	**١٧٣ ٩٠٨ ٢٦٥**	**١٣٤ ٢١٧ ٤٦٢**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقروض وتسهيلات العملاء خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
رصيد المخصص فى أول السنة	١٠ ٢٦٥ ٣٠٢	٧ ٨٩٦ ٦١٢
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	٢ ٠٤٠ ٨٥٧	٢ ٠٤٧ ٩٤٤
تحويلات	١٠٠ ٧٦٧	--
المستخدم فى إعدام ديون خلال السنة	(١ ٧٣٣ ٢٢٧)	(١ ١٣٨ ٦٤٧)
متحصلات خلال السنة من ديون سبق اعدامها	١٩٦ ٣٩٨	١٣١ ٨٩٢
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال السنة	٩١٢ ٦٤٩	١ ٣٢٧ ٥٠١
رصيد المخصص فى آخر السنة	**١١ ٧٨٢ ٧٤٦**	**١٠ ٢٦٥ ٣٠٢**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		
	مؤسسات	أفراد	الاجمالي	مؤسسات	أفراد	الاجمالي
رصيد المخصص فى أول السنة	٨ ٤٤٧ ٨٦٩	١ ٨١٧ ٤٣٣	١٠ ٢٦٥ ٣٠٢	٦ ٠٠١ ٣٤٨	١ ٨٩٥ ٢٦٤	٧ ٨٩٦ ٦١٢
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	١ ٣٢٠ ٠٠٣	٧٢٠ ٨٥٤	٢ ٠٤٠ ٨٥٧	١ ٤٨٣ ٠٥٤	٥٦٤ ٨٩٠	٢ ٠٤٧ ٩٤٤
تحويلات	١٠٠ ٧٦٧	--	١٠٠ ٧٦٧	--	--	--
المستخدم فى إعدام ديون خلال السنة	(١٤٦ ١٠٢)	(٦٧١ ٠٦٣)	(١ ٧٣٣ ٢٢٧)	(٣٦٥ ٥٢٠)	(٧٧٣ ١٢٧)	(١ ١٣٨ ٦٤٧)
متحصلات خلال السنة من ديون سبق اعدامها	٢ ٦٢٣	١٩٣ ٧٧٥	١٩٦ ٣٩٨	١ ٥٥٣	١٣٠ ٣٣٩	١٣١ ٨٩٢
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال السنة	٩١٢ ٦٠٣	٤٦	٩١٢ ٦٤٩	١ ٣٢٧ ٤٣٤	٦٧	١ ٣٢٧ ٥٠١
رصيد المخصص فى آخر السنة	**٩ ٧٢١ ٧٠١**	**٢ ٠٦١ ٠٤٥**	**١١ ٧٨٢ ٧٤٦**	**٨ ٤٤٧ ٨٦٩**	**١ ٨١٧ ٤٣٣**	**١٠ ٢٦٥ ٣٠٢**

١٩- مشتقات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣		
	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	الاصول	الالتزامات
مشتقات بغرض المتاجرة			
عقود عملة اجلة	--	--	--
الاجمالى	--	--	--

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		
	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	الاصول	الالتزامات
مشتقات بغرض المتاجرة			
عقود عملة اجلة	١٣٣ ٤٣٧	٥٩ ٤٦٤	--
الاجمالى	**١٣٣ ٤٣٧**	**٥٩ ٤٦٤**	**--**

٢٠- إستثمارات مالية

إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أ) أدوات دين		
مدرجة فى السوق (بالقيمة العادلة – مستوي ٢)	١٥ ٦٥٦ ٨٨٢	١٢ ٥٦٢ ٢٠٢
ب) أذون خزانة :		
غير مدرجة فى السوق		
أذون خزانة بالقيمة العادلة بالعملة المحلية (مستوي ٢)*	٤٣ ٨٨٨ ٨٨٥	٢٢ ٩٨٢ ٢٧٥
أذون خزانة بالعملة الاجنبية	١٢ ٠٥٣ ٤٢٢	٩ ٦٧١ ١٥٨
اجمالى اذون الخزانة بالقيمة العادلة	**٥٥ ٩٤٢ ٣٠٧**	**٣٢ ٦٥٣ ٤٣٣**
ج) أدوات حقوق ملكية:		
مدرجة فى السوق (بالقيمة العادلة – مستوي ١ قيمة عادلة)	٥٤ ٩٠٤	٦٦ ٩١٨
غير مدرجة فى السوق – بالتكلفة**	١ ٩٩٢ ٠٣٨	١ ٩٧٢ ٢٤٨
د) وثائق صناديق الإستثمار		
غير مدرجة فى السوق – بالقيمة الإستردادية (مستوي ١ قيمة عادلة)	**٢٤٦ ٨٥٠**	**١٧٦ ٥٤٢**
اجمالي إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	**٧٣ ٨٩٢ ٩٨١**	**٤٧ ٤٣١ ٣٤٣**
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أ) أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة		
مدرجة فى السوق	٤٠ ٣٠٨ ٦٧٧	٥٤ ٩٧٥ ٣٤٣
غير مدرجة فى السوق***	٥٦ ١١٣	٥٦ ١١٣
إجمالى إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)	**٤٠ ٣٦٤ ٧٩٠**	**٥٥ ٠٣١ ٤٥٦**
إجمالى إستثمارات مالية (١)+(٢)	**١١٤ ٢٥٧ ٧٧١**	**١٠٢ ٤٦٢ ٧٩٩**
أرصده متداولة	٨٥ ٤٦٨ ١٠٧	٤٥ ٧١٧ ٠٥٤
أرصده غير متداولة	٢٨ ٧٨٩ ٦٦٤	٥٦ ٧٤٥ ٧٤٥
إجمالى	**١١٤ ٢٥٧ ٧٧١**	**١٠٢ ٤٦٢ ٧٩٩**
أدوات دين ذات عائد ثابت	٩٨ ٥٦٩ ٣٣٧	٨٩ ٠٥٠ ٤٠٥
أدوات دين ذات عائد متغير	١٣ ٣٩٤ ٦٤٢	١١ ١٩٦ ٦٨٦
إجمالى	**١١١ ٩٦٣ ٩٧٩**	**١٠٠ ٢٤٧ ٠٩١**

** تتضمن أذون الخزانة بالقيمة العادلة المحلية أذون مرهونة لدى البنك المركزى مقابل التمويل العقارى والات ومعدات بلغت القيمة الاسمية لها مبلغ٢٧٥ ٦٨٢ ١ الف جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مقابل مبلغ ٤٥٠ ٧٥٢ ١ الف جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.*

*** وفيما يلى الاستثمارات المالية – أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة:*

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير	١ ٨٠٥ ٠٩٥	١ ٨٠٥ ٠٩٥
بنك مصر أوروبا	٨٤ ٢١٨	٨٤ ٢١٨
شركة الخدمات المالية العربية	٢ ٤٢٠	٢ ٤٢٠
شركة ضمان مخاطر الائتمان	١ ٣٦٤	١ ٣٦٤
طابا للتنمية السياحية	٢ ٢٥٠	٢ ٢٥٠
المصرية للاستعلام الائتماني	١ ٨٤٨	١ ٨٤٨
مصر للمقاصة والايداع والحفظ المركزى	١٣٧	١٣٧
برنامج تمويل التجارة العربية	١١ ٠٢٨	١١ ٠٢٨
شركات أخري	٨٣ ٦٧٨	٦٣ ٨٨٨
الإجمالى	**١ ٩٩٢ ٠٣٨**	**١ ٩٧٢ ٢٤٨**

البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير

- أسهم البنك غير مقيدة في البورصة .
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو لتمويل وتسهيل أعمال التجارة بين البلاد الأفريقية وبقية دول العالم وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .
- يملك البنك حصة ضئيلة من البنك الافريقى للاستيراد والتصدير بنسبة حوالي (٤,١٠٪) ، الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.
- يحقق البنك صافى أرباح وصافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

بنك مصر أوروبا

- البنك غير مقيد في البورصة.
- الغرض الرئيسي من إنشاء البنك هو تنظيم التجارة مع دول أوروبا الوسطى ومصر وله فرع واحد فقط وهذا ما يجعل من الصعوبة إيجاد بنوك مثيلة مقيدة في البورصة .
- يملك البنك حصة ضئيلة من بنك مصر أوروبا بنسبة (١٠٪)، الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم متعلقة ومطبقة للقطاع المصرفي للوصول الى القيمة العادلة.
- صافى حقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود أية مؤشرات إضمحلال في قيمة الاستثمار.

برنامج تمويل التجارة العربية

- برنامج تمويل التجارة العربية غير مقيد في البورصه .
- يهدف برنامج تمويل التجارة العربية إلى تعزيز و تطوير التجارة العربية بالإضافة إلى تحسين القدرات التنافسية للمُصدرين العرب ، هذا الهدف قد تم تحقيقه من خلال تقديم تمويل في شكل خطوط ائتمان للمُصدرين و المستوردين للبلاد الأعضاء من خلال المؤسسات المحلية المُعينة من قبل البنك المركزي أو الجهات المعنية الأخرى في البلاد العربية .
- يملك البنك حصة ضئيلة من برنامج تمويل التجارة العربية بنسبة (٠,٣٣٪) الامر الذى يعيق الوصول الى معلومات تفصيليه ودقيقه لاجراء عملية تقييم البرنامج.
- يحقق البرنامج صافى أرباح وحقوق الملكية بالموجب من واقع القوائم المالية الأمر الذي يعكس عدم وجود اية مؤشرات اضمحلال في قيمة الاستثمار.

**** مبلغ مدفوع لوزارة المالية تحت حساب شراء سندات خزانة ، تطبيقاً للقرار الرئاسي رقم ١١١٢ لسنة ١٩٧٤ الذي نص على أن ٥٪ من صافي الربح القابل للتوزيع الخاص بالقطاع العام يجب أن يتم استثماره في السندات الحكومية أو يتم إيداعها في حساب خاص بوزارة المالية وتم ايداعه في حساب خاص لوزارة المالية بسعر فائدة ٣,٥٪ سنوياً، وذلك تنفيذاً لهذا القرار.*

وفيما يلى الحركة التى تمت على بند الإستثمارات المالية خلال السنة:

	إستثمارت مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٣	٤٧ ٤٣١ ٣٤٣	٥٥ ٠٣١ ٤٥٦	١٠٢ ٤٦٢ ٧٩٩
مشتريات	١٧٩ ٠٤٢ ٣٠٣	٨٤٥ ٦٨٢	١٧٩ ٨٨٧ ٩٨٥
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(١٥٥ ٣٨٤ ٨٠٥)	(١٥ ٤٩٠ ٧٤٨)	(١٧٠ ٨٧٥ ٥٥٣)
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية	٣ ٥٢٦ ٧٩٧	--	٣ ٥٢٦ ٧٩٧
صافى التغير	(٦٨٦ ٦٤٤)	--	(٦٨٦ ٦٤٤)
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	(٣٦ ٠١٣)	(٢١ ٦٠٠)	(٥٧ ٦١٣)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٧٣ ٨٩٢ ٩٨١**	**٤٠ ٣٦٤ ٧٩٠**	**١١٤ ٢٥٧ ٧٧١**

	إستثمارت مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالى
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	٤٧ ٦٩٦ ٨٨٢	٤٢ ٦١٥ ٣٥١	٩٠ ٣١٢ ٢٣٣
مشتريات	١٨٧ ٠٨٩ ٦٨١	٩ ٨٩٣ ٠٦٤	١٩٦ ٩٨٢ ٧٤٥
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(١٧٧ ٣٨٥ ٣٦٩)	(١٠ ٩٧٠ ٢٤٥)	(١٨٨ ٣٥٥ ٦١٤)
اعادة تبويب سندات من استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر الى استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٣ ٥٥٧ ٨٠١)	١٣ ٥٥٧ ٨٠١	--
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية	٤ ٩٦٨ ٤٣٧	--	٤ ٩٦٨ ٤٣٧
صافى التغير	(١ ٣١١ ٥٧٠)	--	(١ ٣١١ ٥٧٠)
محول إلي الأرباح المحتجزة	(٥ ٠٢٢)	--	(٥ ٠٢٢)
إستهلاك (علاوة) أو خصم إصدار	(٦٣ ٨٩٥)	(٦٤ ٥١٥)	(١٢٨ ٤١٠)
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٤٧ ٤٣١ ٣٤٣**	**٥٥ ٠٣١ ٤٥٦**	**١٠٢ ٤٦٢ ٧٩٩**

أرباح إستثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أرباح بيع اذون خزانة	٧٣ ٧٨٦	٥٠ ٥٨٩
أرباح بيع أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	١٠١ ٥١٢	١٤٠ ٩٦٤
رد إضمحلال شركات شقيقة	٢٢ ٣٣٧	١٠ ١٧٩
ارباح بيع شركات شقيقة	٥٧٠	--
الإجمالى	**١٩٨ ٢٠٥**	**٢٠١ ٧٣٢**

٢١- استثمارات فى شركات تابعة وشقيقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الشركة	العملة	البلد مقر الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	أصول الشركة	إلتزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة ٪	قيمة الإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة أوغندا	شلن أوغندى	جمهورية أوغندا	٢٠٢٣/١٢	٣ ٢٧٨ ٨٩٨	١ ٩٢٠ ٩٨٩	٢٥٩ ٢١٧	٢٦ ٠٦٥	٩٩,٩٩	١ ٠٧٢ ٥٦١
شركة كايرو للتأجير التمويلى	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٣/١٢	٤ ٠١٩ ٣٧٥	٣ ٥١٣ ١١٠	٨٣٩ ٠٧٠	٨٤ ١٢٦	٩٧,٩٩	٣٩١ ٩٩٦
شركة تالي للمدفوعات الرقمية	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٣/١٢	٣٦٤ ٢٦٧	٩٥ ٢٢٢	٢٨ ١٦٦	(١٥٢ ٧١١)	٩٩,٩٩	٥٠٠ ...
كايرو للصرافة	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٣/١٢	١٢٠ ٥٥١	٤٣ ٩٨٤	١٣ ٨٠٧	(٢٣ ٤٣٣)	٩٩,٩٩	١٠٠ ...
شركة حراسات للأمن والحراسة	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٣/١٢	٣٢ ٦٣٧	٢٠ ١٨٩	٧٩ ٦٢٥	٤ ٩١٧	٣٠	٢ ١٦٠
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٣/١٢	٣٧٠ ٩٦٧	٢ ٨٣٤	٢٠ ٢٣٩	٥ ٦٠٢	٣٣,٣٣	٥٠ ...
شركة صندوق القطاع المالى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٣/١٢	٢٢٧ ٣٥٢	٩ ٩٣٢	١٠٣ ٤٧٤	٨٧ ٠٠٩	٤٦,٢٨	١٠٠ ٦١٠
الشركة الدولية للخدمات البريدية إيجى سيرف	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٣/١٢	٣٠٤ ٧٩٦	١٥٥ ٧٢٤	٦٤٣ ٦٩٢	١٠١ ٨٢٣	٤٠	٧٢ ٣٢٠
مصر للاستثمار وتطوير الصادرات	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	--	--	--	--	--	٢٠	١٢ ٥٠٠
صندوق الاستثمار لدعم الابتكار	دولار أمريكي	الإمارات العربية المتحدة	٢٠٢٣/١٢	٨٦٩ ٦٥٢	٣٣ ٧٩٠	--	(٣٢ ٦٣١)	٢٣,٥٧	١٣٩ ٤٦٢
صندوق استثمار مصر العقاري١	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٣/١٢	٥٠١ ٥٤١	٢ ٧٦٠	١٤٥ ٠٨٢	١٣٥ ١٨٩	٢٧,٨	١٠٠ ٠١٠
مصر لاداره صناديق الاستثمار	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٣/١٢	١٠ ٣٢٤	١ ٢٣٩	٧ ٢٠٠	٤ ٨٧١	٢٠	١ ٦٦٧
الاجمالى				**١٠ ١٠٠ ٣٦٠**	**٥ ٧٩٩ ٧٧٣**	**٢ ١٣٩ ٥٧٢**	**٢٤٠ ٨٢٧**	**--**	**٢ ٥٤٣ ٢٨٦**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الشركة	العملة	البلد مقر الشركة	تاريخ اخر بيانات مالية	أصول الشركة	إلتزامات الشركة	إيرادات الشركة	أرباح / (خسائر) الشركة	نسبة المساهمة ٪	قيمة الإستثمار بالمصرى
بنك القاهرة أوغندا	شلن أوغندى	جمهورية أوغندا	٢٠٢٢/١٢	١ ٨١٥ ٧٤٦	١ ٢٨٠ ٠١٠	١٥٧ ٧٧٤	(٣٩ ٦٧٠)	٩٩,٩٩	٣٩١ ٨٠٣
شركة كايرو للتأجير التمويلى	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	٣ ٣٩٩ ٨١٧	٢ ٩٧٧ ٩٣٧	٤٦٢ ٠٧١	٦٢ ١١٥	٩٧,٩٩	٣٤٢ ٩٩٧
شركة تالي للمدفوعات الرقمية	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	٤٥٧ ٣١٨	٣٤ ٣٦٦	٢٣ ٨٨٣	(٦٧ ٩٧٠)	٩٩,٩٩	٥٠٠ ...
كايرو للصرافة	جنيه مصرى	جمهورية مصر العربية	--	--	--	--	--	٩٩,٩٩	١٠٠ ...
شركة حراسات للأمن والحراسة	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	٢١ ٩٨٧	١٠ ١٨٩	٥٥ ٥٠٢	٣ ٢٩٦	٤٠	٢ ٨٨٠
شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	٣٤٥ ٠٢٣	٩٥١	١٠ ٧٢٢	١ ٠١٨	٣٣,٣٣	٥٠ ...
شركة صندوق القطاع المالى	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	١٧١ ٩٤٨	٢ ٨٠٠	٥٣ ٥١٣	٣٩ ٧٨٨	٤٦,٢٨	٧٨ ٢٧٣
الشركة الدولية للخدمات البريدية إيجى سيرف	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	٢٠٢٢/١٢	١٧٣ ٧٠٢	٩٤ ٩٩٠	٤٤٢ ٥٦٤	٣٧ ١٦٥	٤٠	٧٢ ٣٢٠
مصر للاستثمار وتطوير الصادرات	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	--	--	--	--	--	٢٠	١٢ ٥٠٠
صندوق الاستثمار لدعم الابتكار	دولار أمريكي	الإمارات العربية المتحدة	٢٠٢٢/١٢	٧٦١ ٧٤٢	٥٥ ٩٨٢	--	(٥٢ ٦٧٠)	٢٣,٨١	١٣٩ ٤٦١
صندوق استثمار مصر العقاري١	جنيه مصري	جمهورية مصر العربية	--	--	--	--	--	٢٧,٨	١٠٠ ٠١٠
الاجمالى				**٧ ١٤٧ ٢٨٣**	**٤ ٤٥٧ ٢٢٥**	**١ ٢٠٦ ٠٢٩**	**(١٦ ٩٢٨)**	**--**	**١ ٧٩٠ ٢٤٤**

وفيما يلى هيكل مساهمى الشركات التابعة والشقيقة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

الشركة	بنك القاهرة أوغندا نسبة المساهمة ٪	شركة كايرو للتأجير التمويلى نسبة المساهمة ٪	شركة حراسات للأمن والحراسة نسبة المساهمة ٪	شركة النيل القابضة للتنمية والإستثمار نسبة المساهمة ٪	شركة صندوق القطاع المالى نسبة المساهمة ٪	الشركة الدولية للخدمات البريدية إيجي سيرف نسبة المساهمة ٪	شركة مصر للإستثمر وتطوير الصادرات نسبة المساهمة ٪	شركة تالي للمدفوعات الرقمية نسبة المساهمة ٪	شركة كايرو للصرافة نسبة المساهمة ٪	صندوق الاستثمار لدعم الابتكار نسبة المساهمة ٪	صندوق استثمار مصر العقاري نسبة المساهمة ٪	شركة مصر لصناديق الاستثمار نسبة المساهمة ٪
بنك القاهرة	٩٩,٩٩	٩٧,٩٩	٣٠	٣٣,٣٣	٤٦,٢٨	٤٠	٢٠	٩٩,٩٩	٩٩ ٩٩	٢٣,٥٧	٢٧,٨	٢٠
البنك الأهلى المصرى	--	--	--	٣٣,٣٣	--	٤٠	٢٠	--	--	٢٨, ٢٩	--	--
بنك مصر	--	--	--	٣٣,٣٤	--	--	٢٠	--	--	٢٨, ٢٩	٢٧,٨	٦٠
البنك المصري لتنمية الصادرات	--	--	--	--	--	--	٢٠	--	--	--	--	--
البنك العربي الإفريقي	--	--	--	--	--	--	٢٠	--	--	--	--	--
شركة مصر للتامين	--	--	--	--	٢٤,٢٦	--	--	--	--	--	--	٢٠
شركة مصر للتأمينات الحياة	--	--	--	--	٢٦,٨٠	--	--	--	--	--	٢٧,٨	--
شركة مصر القابضة للتأمين	--	--	--	--	٢,٦٦	--	--	--	--	--	--	--
قطاع الأمن الوطنى	--	--	٣٠	--	--	--	--	--	--	--	--	--
صندوق التأمين الخاص للعاملين ببنك القاهرة	--	٢	١٠	--	--	--	--	--	٠,٠٠٥	--	--	--
بنك البركة	--	--	١٠	--	--	--	--	--	--	--	--	--
البنك الزراعي المصري	--	--	٢٠	--	--	--	--	--	--	--	--	--
كايرو للتأجير التمويلى	--	--	--	--	--	--	--	--	٠,٠٠٥	--	--	--
أخرون (أفراد ومؤسسات)	٠,٠١	٠,٠١	--	--	--	٢٠	--	٠,٠١	--	١٩,٨٥	١٦,٦	--
الاجمالى	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**	**٪١٠٠**

٢٢- أصول غير ملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة فى برامج النظم الآلية لمصرفنا وبيانها كما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد فى أول السنة		
التكلفة	٥٣٤ ٣٣٦	٤٠٠ ٠١٣
مجمع الإستهلاك	(٣٣٥ ٦٦٥)	(١٤٤ ٢٢٢)
صافى القيمة الدفترية فى أول السنة	**١٩٨ ٦٧١**	**١٧٧ ٨٦٩**
الاضافات خلال السنة	١٤١ ٤٧٦	١٣٤ ٣٢٣
إستهلاك السنة	(١٥٨ ١٩١)	(١١٣ ٥٢١)
صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة	**١٨١ ٩٥٦**	**١٩٨ ٦٧١**

٢٣- أصول أخرى:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إيرادات مستحقة	٤ ١٦٢ ٨٣٤	٤ ١٣٤ ٢٩٢
مصروفات مقدمة	٣٥٣ ٥٦٩	٣٦٠ ٦٥١
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٢ ٣٣٢ ٩٦٥	٢ ٠٥٥ ٢٥٤
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون	٢١٤ ٩٧٤	٢١٤ ٨٥٠
تأمينات وعهد	١٧٠ ٢٦٥	١٠٤ ٣٨٦
معاملات مقاصه	٩١٩ ٨٩١	٨٤٥ ٩٩٨
أرصده لدي مصلحه الضرائب	١٨٦ ٠٠١	١٨١ ٢٤٢
أخري	١ ٢١٨ ٧٣٤	١ ١٠٥ ٨٠٠
مخصص إضمحلال أصول أخرى	(٢١٢ ٢٣٢)	(٢٠٨ ٢٣٩)
الإجمالى	**٩ ٣٤٧ ٠٠١**	**٨ ٧٩٤ ٢٣٤**

وفيما يلى الحركة التى تمت على مخصص إضمحلال أصول أخرى خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد في أول السنة	٢٠٨ ٢٣٩	٢١٨ ...
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال السنة	٤ ٣٨٨	٥٣ ٩٥٦
المستخدم خلال السنة	(٣٩٦)	(٦٣ ٧٢٥)
المتحصل خلال السنة	--	٥
فروق ترجمة المخصصات بعملات اجنبية خلال السنة	١	٣
الرصيد في أخر السنة	**٢١٢ ٢٣٢**	**٢٠٨ ٢٣٩**

٢٤- الأصول الثابتة

	أراضى	مبانى وانشاءات	نظم آلية متكاملة	وسائل نقل	أجهزة ومعدات	أثـاث	تجهيزات وتركيبات	تحسينات عقارات مستأجره	إجمالى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٢									
التكلفة	٣١٣ ٧١٠	٥٩٤ ٣٩٢	١ ١٢٠ ٣٢٨	٥٦ ٤٣٧	٧٣ ٥٨٦	٢٤٧ ٧٠٥	٥٩٧ ٤٥٥	٢١٨ ٠٧٢	٣ ٢٢١ ٦٨٥
مجمع الاهلاك	--	(٣٧٦ ٧٣٦)	(٦٧٧ ٠٦٧)	(٤٨ ٠٣١)	(٥١ ٩٥٩)	(١٣٧ ٨٣٧)	(٢٤٣ ٦٥٦)	(٧٥ ٤٨٩)	(١ ٦١٠ ٧٧٥)
صافى القيمة الدفترية	**٣١٣ ٧١٠**	**٢١٧ ٦٥٦**	**٤٤٣ ٢٦١**	**٨ ٤٠٦**	**٢١ ٦٢٧**	**١٠٩ ٨٦٨**	**٣٥٣ ٧٩٩**	**١٤٢ ٥٨٣**	**١ ٦١٠ ٩١٠**
إضافات	٥٣٣	٨٢ ٤٥٢	١٢١ ٦٠٠	--	٧٤ ٩٦٣	٢٨ ٠٥٢	٦٨ ٢٢٣	٦٩ ٧٥٧	٤٤٥ ٥٨٠
تحويلات*	--	--	٦٩٨	--	٧ ٨٣١	٤ ٩١٠	(٨ ٣٢٩)	(١١٠ ٥)	--
إستبعادات	(٦ ٨٢٧)	(٧٩٩)	(٩ ٣٦٧)	(٣ ٥١٢)	(١ ٥٧٣)	(٥ ٧٠٩)	(٣ ٤٥٩)	(١٠٥)	(٣٥١ ٣١)
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	٧٩٩	٩ ٣٣٣	٣ ٥١٢	١ ٥٦٨	٥ ٦٩٠	٣ ٣٥٤	١٠٥	٢٤ ٣٦١
مجمع إهلاك تحويلات	--	--	(١١٣)	--	(١ ١٦٥)	(٦٥٥)	١ ٨٦٥	٦٨	--
تكلفة اهلاك	--	(١٦ ٦٣١)	(١٥٨ ٦٩٧)	(٥ ٧٧١)	(٢٣ ٩٠٧)	(٣٧ ٨٢٦)	(٨١ ٣٨٤)	(١٤٠ ٣٨)	(٣٦٢ ٣٥٦)
صافى القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٣٠٧ ٤١٦**	**٢٨٣ ٤٧٧**	**٤٠٦ ٧١٥**	**٢ ٦٣٥**	**٧٩ ٣٤٤**	**١٠٤ ٣٣٠**	**٣٣٤ ٠٦٩**	**١٦٩ ١٥٨**	**١ ٦٨٧ ١٤٤**
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٣									
التكلفة	٣٠٧ ٤١٦	٦٧٦,٠٤٥	١,٢٣٣,٢٥٩	٥٢,٩٢٥	١٥٤,٨٠٧	٢٧٤,٩٥٨	٦٥٣,٨٩٠	٢٨٢,٦١٤	٣,٦٣٥,٩١٤
مجمع الاهلاك	--	(٣٩٢ ٥٦٨)	(٨٢٦ ٥٤٤)	(٥٠ ٢٩٠)	(٧٥ ٤٦٣)	(١٧٠ ٦٢٨)	(٣١٩ ٨٢١)	(١١٣ ٤٥٦)	(١ ٩٤٨ ٧٧٠)
صافى القيمة الدفترية	**٣٠٧ ٤١٦**	**٢٨٣ ٤٧٧**	**٤٠٦ ٧١٥**	**٢ ٦٣٥**	**٧٩ ٣٤٤**	**١٠٤ ٣٣٠**	**٣٣٤ ٠٦٩**	**١٦٩ ١٥٨**	**١ ٦٨٧ ١٤٤**
صافى القيمة الدفترية في ١ يناير ٢٠٢٣	٣٠٧ ٤١٦	٢٨٣ ٤٧٧	٤٠٦ ٧١٥	٢ ٦٣٥	٧٩ ٣٤٤	١٠٤ ٣٣٠	٣٣٤ ٠٦٩	١٦٩ ١٥٨	١ ٦٨٧ ١٤٤
إضافات	٤٠	٤٥ ٦٥٧	١١٩ ٩٨٧	--	٢٢ ٨٠٥	٤٠ ٤٥	١٢٣ ٨٥٩	٨٢ ١٥٠	٤٣٩ ٩٠٣
تحويلات*	--	--	٤٣٣	--	٩٢٩	١١ ٩٣٦	(٧ ٥٣٤)	(٥ ٧٦٤)	--
إستبعادات	(٦٠٦)	(١٢ ٣٠٧)	(١ ١٥٨)	(٥٩٣)	--	(١٧٩)	(١ ٧٤٠)	(١ ٠٣٥)	(١٧ ٦١٨)
مجمع إهلاك الإستبعادات	--	١١ ١٩٢	٩٣٢	٥٩٣	--	١٧٣	١ ٧٤٠	١ ٠٣٥	١٥ ٦٦٥
مجمع إهلاك تحويلات	--	--	(٤٨)	--	(٨٥٢)	(١ ٥٠٢)	٧٢٢	١ ٦٨٠	--
تكلفة اهلاك	--	(١٨ ٨٢٠)	(١٧٠ ١٤٩)	(١ ١٣٧)	(٢٣ ٩٧٦)	(٤١ ٥٦٩)	(٨٩ ٨٥٦)	(٥٥ ٦٣٣)	(٤٠١ ١٤٠)
صافى القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٣٠٦ ٨٥٠**	**٣٠٩ ١٩٩**	**٣٥٦ ٧١٢**	**١ ٤٩٨**	**٧٨ ٢٥٠**	**١١٨ ٥٩٤**	**٣٦١ ٢٦٠**	**١٩١ ٥٩١**	**١ ٧٢٣ ٩٥٤**
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣									
التكلفة	٣٠٦,٨٥٠	٧٠٩,٣٩٥	١,٣٥٢,٥٢١	٥٢,٣٣٢	١٧٨,٥٤١	٣٣٢,١٢٠	٧٦٨,٤٧٥	٣٥٧,٩٦٥	٤,٠٥٨,١٩٩
مجمع الاهلاك	--	(٤٠٠ ١٩٦)	(٩٩٥ ٨٠٩)	(٥٠ ٨٣٤)	(١٠٠ ٢٩١)	(٢١٣ ٥٢٦)	(٤٠٧ ٢١٥)	(١٦٦ ٣٧٤)	(٢ ٣٣٤ ٢٤٥)
صافى القيمة الدفترية	**٣٠٦ ٨٥٠**	**٣٠٩ ١٩٩**	**٣٥٦ ٧١٢**	**١ ٤٩٨**	**٧٨ ٢٥٠**	**١١٨ ٥٩٤**	**٣٦١ ٢٦٠**	**١٩١ ٥٩١**	**١ ٧٢٣ ٩٥٤**

** تتمثل فى تحويلات بين البنود.*

- تتضمن الأصول الثابتة (وتحديداً بندى المبانى والأراضى) أصولاً لم يتم تسجيلها بعد بإسم البنك بمبلغ ١١٥ ٢٥٨ ألف جنيه مصرى وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لتسجيلها.
- تتضمن تكلفة الاهلاك مبلغ ٣٢٩١ الف جم قيمة ماتم خصمه على حساب ايرادات مؤجلة اصول ثابتة ويمثل تكلفة اهلاك أصول ثابتة مهداه الى البنك.

٢٥- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
حسابات جارية	٤٢٧ ٩٥٢	٣١٩ ٤٤٤
ودائـــع	٦ ٣٨٩ ٠٠٣	١٩ ٥٣٩ ٢٨٦
الإجمالى	**٦ ٨١٦ ٩٥٥**	**١٩ ٩٨٣ ٦٠٥**
بنك مركزى	١ ٥٣٢ ٢٨٥	١ ٥٨٧ ٩٦٩
بنوك محلية	٢ ٠٣٦ ١٩٨	٣ ٠١٢ ٢٩٠
بنوك خارجية	٣ ٢٤٨ ٤٧٢	١٥ ٣٨٣ ٣٤٦
الإجمالى	**٦ ٨١٦ ٩٥٥**	**١٩ ٩٨٣ ٦٠٥**
أرصدة بدون عائد	٤٢٧ ٩٥٢	٣١٩ ٤٤٤
أرصدة ذات عائد ثابت	٦ ٣٨٩ ٠٠٣	١٩ ٥٣٩ ٢٨٦
الإجمالى	**٦ ٨١٦ ٩٥٥**	**١٩ ٩٨٣ ٦٠٥**
أرصدة متداولة	**٦ ٨١٦ ٩٥٥**	**١٩ ٩٨٣ ٦٠٥**

٢٦- ودائع عمـــلاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ودائع تحت الطلب	٤٩٧ ٤٠٠ ٦٩	٥٠ ٢٨٦ ٥٠٩
ودائع لأجل وبإخطار	٧٤٢ ٠٠٢ ٨٧	٧٧ ٦٧٦ ٧٨٨
شهادات ايداع وإدخار	٢٨٤ ٣٣٥ ١٠٠	٨٥ ٦٣٥ ٩٩٩
حسابات توفير	٨٧٨ ١٥٥ ٤٠	٣٢ ٢٨٤ ٥٩١
ودائع أخرى	٦٩٩ ١٧١ ٥	٤ ٣٠٠ ٤٥٤
الاجمالى	**١٠٠ ٠٦٦ ٣٠٢**	**٣٤١ ١٨٤ ٢٥٠**
ودائع مؤسسات	٥٣٤ ٠٠٦ ١٣٨	١١٥ ١٤٠ ٧١٢
ودائع أفراد	٥٦٦ ٠٥٩ ١٦٤	١٣٥ ٠٤٣ ٦٢٩
الاجمالى	**١٠٠ ٠٦٦ ٣٠٢**	**٣٤١ ١٨٤ ٢٥٠**
أرصدة بدون عائد	٧٢٢ ٣٢٩ ٥٩	٤١ ٤٥٥ ٨٢١
أرصدة ذات عائد ثابت	٣٧٨ ٧٣٦ ٢٤٢	٢٠٨ ٧٢٨ ٥٢٠
الاجمالى	**١٠٠ ٠٦٦ ٣٠٢**	**٣٤١ ١٨٤ ٢٥٠**

٢٧- قروض أخرى

	عمله القرض	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
قرض جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	جنيه مصري	١ ٣٧٨ ٥٨٤	١ ٧٢٩ ٠٩٥
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	دولار امريكي	٥٥٩ ٩٣٧	٦٢٧ ٨٦٤
قرض الصندوق العربى الإقتصادى للإنماء_ الكويت	دولار امريكي	١ ٢٩٧ ٥١٠	١ ١٣٨ ١٩٦
Green for growth fund	دولار امريكي	٢٢٤ ٦٧٧	٢٢٤ ٩٤٠
البنك الاوروبي للإستثمار	دولار امريكي	٤ ٤١٦ ٣٥٩	٢ ١٩٩ ٤١٣
البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية	دولار امريكي	١ ٦٣٢ ٤٦٧	١ ٠٦٠ ٤٣١
البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير	دولار امريكي	٢٢ ٠١١ ٣٣٤	٤ ٠٢٠ ٨٠٣
الصندوق السعودي للتنمية	جنيه مصري	٨٠ ...	٧٥ ...
الوكالة الفرنسية للتنمية	دولار امريكي	١٥٩ ٩٩١	--
القيمه الحاليه - وديعه مسانده البنك المركزي المصري*	جنيه مصري	١ ٣٠٦ ٦٠٠	١ ١١١ ٢٣٣
القيمه الحاليه - وديعه مسانده من بنك مصر**	جنيه مصري	٢ ٠٤٧ ٠٩٢	١ ٨٣٥ ١٦٧
Green for growth fund (قرض مساند)	دولار امريكي	٩٢٦ ٧٩٣	٧٤٢ ٣٠٢
Sanad fund for SMSE (قرض مساند)	دولار امريكي	٩٢٦ ٧٩٣	٧٤٢ ٣٠٢
البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (قرض مساند)	دولار امريكي	١ ٥٤٤ ٦٥٥	١ ٢٣٧ ١٧٠
British International Investment (قرض مساند)	دولار امريكي	١ ٥٤٤ ٦٥٥	١ ٢٣٧ ١٧٠
الإجمالى		**٤٠ ٠٥٧ ٤٤٧**	**١٧ ٩٨١ ٠٨٦**
أرصدة متداولة		١٩ ٤٣٥ ٦٦٦	٥٥٤ ٤١٠
أرصدة غير متداولة		٢٠ ٦٢١ ٧٨١	١٧ ٤٢٦ ٦٧٦
الإجمالى		**٤٠ ٠٥٧ ٤٤٧**	**١٧ ٩٨١ ٠٨٦**

** فتح بنك القاهرة وديعة مساندة من البنك المركزى المصرى بمبلغ ٢ مليار جنيه وذلك لمده ١٠ سنوات بدون عائد أو عمولات إعتباراً من ٢٠١٦/٨/٢٣ تستحق يوم ٢٠٢٦/٨/٢٢ علي أن تفي بمتطلبات معيار كفاية راس المال.*

*** فتح بنك القاهرة وديعة مساندة من بنك مصر بمبلغ ٣ مليار جنيه وذلك لمده ٧سنوات إعتباراً من ٢٠٢٠/٦/٣٠ تستحق يوم ٢٠٢٧/٦/٢٩ تدعيماً للقاعدة الرأسمالية للبنك.*

٢٨- إلتزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
عوائد مستحقة	٣ ١٠٩ ١٠٧	١ ٤٢٨ ٠١٥
إيرادات مقدمة	٤٦١ ٤٣٤	١٥٩ ٤٤٦
مصروفات مستحقة	٣٧٩ ٢٧٣	٣١٢ ٣٧٢
معاملات مقاصة	٤ ٢٥٠ ٤٢١	٣ ٠٨٨ ٥٢٧
مصلحه الضرائب	١ ٢٠٤ ٣٦٢	٨٣٩ ٥٥٣
دائنوا بنكنوت عملات اجنبية تصدير	٢ ٤٠٧ ٠٢٦	٧٩ ٠٢٤
دائنون	٦٠ ٠٥٧	٥٥ ٢٢٦
أرصدة دائنة أخري	٣ ٣٦٨ ٥٩٦	١ ٧٦٩ ٢٠٦
الاجمالى	**١٥ ٢٤٠ ٢٧٦**	**٧ ٧٣١ ٣٦٩**

٢٩- مخصصات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد في أول السنة	١ ٠٢٠ ٥٩٠	٦٦٨ ٤٣٣
ترجمة عملات أجنبية	٨٧ ٧١٢	١٢٥ ٨٧٩
العبء المحمل على قائمة الدخل خلال السنة	٧٤٦ ٧٦٣	٢٦٢ ٩٦٣
المرتد إلى قائمة الدخل خلال السنة	(١٣٣ ١٠٨)	(٢٦ ٣٥٣)
المستخدم خلال السنة	(٢٥ ٦٣٢)	(١٠ ٣٣٢)
المتحصل خلال السنة	٢٦٣	--
الرصيد في آخر السنة	**١ ٦٩٦ ٥٨٨**	**١ ٠٢٠ ٥٩٠**

-تفاصيل المخصصات الأخرى:	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
مخصص مخاطر التشغيل	٤ ٧٣٨	٦ ٥٦٥
مخصص مطالبات قضائية	٣٠٩ ٦٣٠	٢٨١ ٨٣٣
مخصص مطالبات أخرى	٤٠٥ ٤٨٧	١٤٧ ٠١٢
مخصص ضرائب	١٣٦ ١٠١	١٠٠ ٨٢١
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضية وإرتباطات عن قروض شركات	٨١٢ ٠٧٢	٤٢٩ ١٨٤
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه وإرتباطات عن قروض SMEs	١١ ٨٠٣	٢١ ٨٥٦
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للإلتزامات العرضيه أرصدة لدى البنوك	١٦ ٧٥٧	٣٣ ٣١٩
الإجمالى	**١ ٦٩٦ ٥٨٨**	**١ ٠٢٠ ٥٩٠**

٣٠- ضرائب الدخل المؤجلة

تم احتساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبة المؤقتة وفقاً لطريقة الإلتزامات وبإستخدام معدل ضريبة قدره ٢٢,٥٪.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات المؤجلة إذا كان للبنك حق قانونى لإجراء مقاصة بين الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية وبشرط أن تكون الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة سيتم تسويتها مع ذات الإدارة الضريبية.

الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة

وفيما يلى أرصدة الأصول والإلتزامات الضريبة المؤجلة التى نشأت عن الفروق المؤقتة للبنود الواردة أدناه:

	الأصول الضريبية المؤجلة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الإلتزامات الضريبية المؤجلة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الأصول الثابتة وبنود أخري	--	(١١٩ ٠٥٧)
المخصصات (بخلاف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض) وبنود اخري	٥٥٠ ٨٣٨	--
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل (إلتزام)	**٥٥٠ ٨٣٨**	**(١١٩ ٠٥٧)**
صافى الأصول (الإلتزامات) الضريبية المؤجلة	**٤٣١ ٧٨١**	**--**

وفيما يلى الحركة التى تمت على الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة	الأصول الضريبية المؤجلة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الإلتزامات الضريبية المؤجلة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
الرصيد فى أول السنة	٦٩٨ ١١٧	(١٢٨ ٣٨٠)
الإضافات / الاستبعادات	(١٤٧ ٢٧٩)	٩ ٣٢٣
الرصيد فى آخر السنة	**٥٥٠ ٨٣٨**	**(١١٩ ٠٥٧)**

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها (قبل الضرائب)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
لم يتم الإعتراف بأصول ضريبية مؤجلة بالنسبه للبنود التاليه :		
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض بخلاف نسبة الـ ٨٠٪	٢ ٣٥٩ ٨٥٠	٢ ٠٥٦ ٩٢٩
المخصصات الأخرى وبنود اخري	١ ٣١٧ ٩٥٥	٧٧٨ ١٨٥
الإجمالى	**٣ ٦٧٧ ٨٠٥**	**٢ ٨٣٥ ١١٤**

٣١- إلتزامات مزايا التقاعد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
إلتزامات مدرجة بقائمة المركز المالى عن:		
- المزايا العلاجية بعد التقاعد	**١ ٦٢١ ٣٢١**	**١ ٥٠٩ ٢١٢**
المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل عن:		
المزايا العلاجية بعد التقاعد	٣٥١ ٦٩٥	٢٩٧ ١٨٦
تم تحديد المبالغ المعترف بها فى قائمة المركز المالى كالتالى:		
القيمة الحالية لإلتزامات لم يتم تمويلها	٢ ١٦٢ ٧٩٧	٢ ٠٢٧ ١٥١
خسائر إكتوارية لم يتم الإعتراف بها	(٥٤١ ٤٧٦)	(٥١٧ ٩٣٩)
الرصيد المدرج فى قائمة المركز المالى	**١ ٦٢١ ٣٢١**	**١ ٥٠٩ ٢١٢**
تتمثل الحركة على الإلتزامات خلال السنة فيما يلى:		
الرصيد في أول السنة	١ ٥٠٩ ٢١٢	١ ٣٨٩ ٦١٨
تكلفة الخدمة الجارية	١٩ ٦٨٣	٢١ ١٣٧
تكلفة العائد	٣١٢ ٩٣٩	٢٥٧ ٢١٨
الخسائر الإكتوارية المعترف بها	١٩ ٠٧٣	١٨ ٨٣١
مزايا مدفوعة	(٢٣٩ ٥٨٦)	(١٧٧ ٥٩٢)
الرصيد المدرج في آخر السنة فى قائمة المركز المالى	**١ ٦٢١ ٣٢١**	**١ ٥٠٩ ٢١٢**
تتمثل المبالغ المعترف بها فى قائمة الدخل فيما يلى:		
تكلفة الخدمة الجارية	١٩ ٦٨٣	٢١ ١٣٧
تكلفة العائد	٣١٢ ٩٣٩	٢٥٧ ٢١٨
الخسائر الاكتوارية المعترف بها	١٩ ٠٧٣	١٨ ٨٣١
الإجمالى مدرج ضمن تكلفة العاملين (إيضاح رقم ١٠)	**٣٥١ ٦٩٥**	**٢٩٧ ١٨٦**

٣٢- رأس المال

أ- رأس المال المصدر والمدفوع:-

يبلغ رأس مال البنك المرخص به مبلغ ٢٠ مليار جنيه مصرى ، ورأس مال البنك المصدر والمدفوع مبلغ ١٠ مليار جنيه مصرى موزعاً علي ٥ مليار سهم بقيمة إسمية جنيهان مصريان للسهم الواحد.

ب – مبالغ مسددة تحت حساب زيادة رأس المال:-

- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/٢١ إنعقدت الجمعية العامة غير العادية لبنك القاهرة وقد وافقت علي :

- تعديل نص المادة السادسة من النظام الأساسي للبنك ، والخاصة برأس مال البنك بنوعيه المرخص به والمصدر، وهيكل مساهمي البنك.
- زيادة رأس المال المرخص به من ٢٠ مليار جنيه مصري إلى ٥٠ مليار جنيه مصري.
- زيادة رأس مال البنك المصدر والمدفوع بمبلغ ٩ مليار جنيه مصرى ليصبح بعد الزيادة ١٩ مليار جنيه مصرى بدلاً من ١٠ مليار جنيه مصرى، وفى ٩ أكتوبر ٢٠٢٣ وافق البنك المركزى المصرى على زيادة رأس مال البنك وجاري استكمال الاجراءات القانونية والتأشير في السجل التجاري .

- بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٤ وافق مجلس إدارة البنك المركزي علي طلب بنك مصر بزيادة نسبة مساهمته في بنك القاهرة من خلال زيادة نقدية بقيمة ١,٥ مليار جم ليصبح رأس مال البنك المصدر والمدفوع بعد الزيادة ٢٠,٥ مليار جنيه مصري ، وجاري إستكمال الاجراءات القانونية .

٣٣- الاحتياطيات والأرباح المحتجزة

الاحتياطيات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الإحتياطى العام	١٨٤ ٢٥٣	١٨٤ ٢٥٣
إحتياطى المخاطر البنكية العام*	١ ٢٨٤ ٨٢٤	١ ١٥٨ ١٢٤
إحتياطى قانونى	١ ٣٧٧ ٨٦١	١ ٢٢٢ ٣٨٥
احتياطي رأسمالى	٣٠٦ ٤٣٧	٢٧٦ ٠٥١
احتياطى نظامى	٤٣٨ ٩٣٠	٤٣٨ ٩٣٠
إحتياطى القيمة العادلة – إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(٧٥٤ ٩٩٩)	(٨٥٢ ٦٧٦)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	٤٢٧ ٣٦٣	٢٥١ ٤٧٧
إحتياطى المخاطر العام**	٦٨ ٤٨١	٦٨ ٤٨١
اجمالى الاحتياطيات	**٣ ٣٣٣ ١٥٠**	**٢ ٧٤٧ ٠٢٥**

** يتكون إحتياطى المخاطر البنكية العام في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ من مبلغ ٥٥٥ ٤ ألف جنيه يتمثل في الإحتياطى المكون للأصول التي الت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون ولم يتم بيعها خلال خمس سنوات ، وكذلك مبلغ ٢٦٩ ٢٨٠ ١ ألف جنيه والذي يتمثل في الفجوة الإئتمانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتبلغ الفجوة الإئتمانية في ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٠٠٣ ٤٧١ ١ ألف جنيه والتي تمثل الفرق بين مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للقروض والإلتزامات العرضية وبين مخصص الجدارة الإئتمانية المقررة طبقاً لقواعد البنك المركزى المصرى ، وبالتالي يستوجب تحويل مبلغ ٧٣٤ ١٩٠ ألف جم من حساب الارباح المرحلة من خلال اعتماد مشروع توزيع الارباح لعام ٢٠٢٣.*

*** تم تكوينه تنفيذا لتعليمات البنك المركزى الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩.*

وتتمثل الحركة التى تمت على الاحتياطيات فيما يلى:

(أ) إحتياطى المخاطر البنكية العام

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد في أول السنة	١ ١٥٨ ١٢٤	٦٠٠ ٤٥٣
المحول من أرباح العام السابق	١٢٦ ٩٤٠	٥٥٧ ٦٧١
(رد) احتياطي أصول الت ملكيتها	(٢٤٠)	--
الرصيد فى آخر السنة	**١ ٢٨٤ ٨٢٤**	**١ ١٥٨ ١٢٤**

(ب) إحتياطى قانونى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد في أول السنة	١ ٢٢٢ ٣٨٥	١ ٠٤١ ٠١٥
المحول من أرباح العام السابق	١٥٥ ٤٧٦	١٨١ ٣٧٠
الرصيد فى آخر السنة	**١ ٣٧٧ ٨٦١**	**١ ٢٢٢ ٣٨٥**

وفقاً للنظام الأساسى للبنك وقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يتم إحتجاز ٥٪ من صافى أرباح السنة لتغذية الإحتياطى القانونى وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ٥٠٪ من رأس المال وهو إحتياطى غير قابل للتوزيع.

(ج) احتياطي القيمة العادلة - إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد فى أول السنة	(٨٥٢ ٦٧٦)	١٩٥ ٧٦٦
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (بعد الضرائب)	٩٧ ٦٧٧	(١ ٠٤٨ ٤٤٢)
الرصيد فى أخر السنة	**(٧٥٤ ٩٩٩)**	**(٨٥٢ ٦٧٦)**

(د) الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد فى أول السنة	٢٥١ ٤٧٧	١٣٧ ٣٦٢
عبْ الخسائر الائتمانية المتوقعة المكون خلال السنة	١١٤ ٤٤٤	٩ ٣٦٦
فروق ترجمة عملات أجنبية	٦١ ٤٤٢	١٠٤ ٧٤٩
الرصيد فى أخر السنة	**٤٢٧ ٣٦٣**	**٢٥١ ٤٧٧**

وتتمثل الحركة على الأرباح المحتجزة فيما يلى:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
الرصيد فى أول السنة	٣ ٦٧٨ ٧٣٩	٣ ٨٨٣ ٨٠٥
صافى أرباح السنة	٦ ٦٦٠ ٩٥٤	٣ ١٣٩ ٩١٣
محول (إلي) احتياطي قيمة عادلة لأدوات حقوق ملكية	(٦٦٦)	(١٠٣ ٥٤٥)
توزيعات مدفوعة	(٢ ٧١٢ ٠٠٠)	(٢ ٧١٢ ٠٠٠)
محول (إلي) من إحتياطى المخاطر البنكية العام	(١٢٦ ٧٠٠)	(٥٥٧ ٦٧١)
محول (إلى) الإحتياطى القانونى	(١٥٥ ٤٧٦)	(١٨١ ٣٧٠)
محول (إلى) الإحتياطى الرأسمالى	(٣٠ ٣٨٦)	(٣ ٤٣٢)
صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي	(٢٨ ٧٩١)	(٣٠ ٩٦١)
الرصيد فى آخر السنة	**٧ ٢٨٥ ٦٧٤**	**٣ ٦٧٨ ٧٣٩**

٣٤- توزيعات الأرباح

لا يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام مالى وتخفيض الأرباح المرحلة بها إلا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين. وسوف يتم فى نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين وكذلك حصة العاملين فى الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وعرضها على الجمعية العامة لمساهمى البنك التى ستنعقد لإعتماد القوائم المالية الختامية وعندئذٍ سيتم خصم تلك التوزيعات من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية من خلال حساب التوزيع.

٣٥- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التالية التى لا تتجاوز تواريخ إستحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	١٠ ٧٥٩ ٧٤٥	٥ ٩٧٤ ٨٢٩
أرصدة لدى البنوك	٦٠ ٨٤٣ ١٩٠	٤٨ ٧٦١ ٠٩٤
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري	٣٩ ١٦٣ ١٦٨	١ ٧١٢ ٥٧٠
الإجمالى	**١١٠ ٧٦٦ ١٠٣**	**٥٦ ٤٤٨ ٤٩٣**

٣٦- إلتزامات عرضية وإرتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة من مصرفنا ضد المتعثرين لإستيداء كافة حقوق مصرفنا في هذا الشأن كما يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ لم يتم تكوين مخصص لها حيث انه من غير المرجح تحقق خسائر عنها.

(ب) إرتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن إرتباطات رأسمالية مبلغ وقدره ٠٦٧ ٤٣٦ ١ الف جنيه وتتمثل فى مشتريات اصول ملموسة وغير ملموسة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الإرتباطات.

كما بلغت قيمة الإرتباطات المتعلقة بالإستثمارات المالية والتى لم يطلب سدادها حتى نهاية السنة مبلغ ٠٨٠ ٥١٢ ٥ ألف جنيه تخص إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وإستثمارات الشركات التابعة والشقيقة.

(ج) إرتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ارتباطات عن قروض	٦ ٧٠٩ ٧٦٨	٨ ٤٤٩ ٧٩٢
الاوراق المقبوله	١ ٤٤٨ ٤٤٢	١ ١٢٩ ٢٨٦
إعتمادات مستندية - إستيراد	٢ ٢٥٤ ٢٧٧	٢ ٥٧٩ ٢٤٣
إعتمادات مستندية - تصدير	٢ ٦٧٨ ٤٣٦	٣ ٦٣٣ ٩٨٩
خطابات ضمان	٢٨ ٠٩٢ ٣٨٦	٢١ ٦٠٧ ٩٩٣
الإجمالى	**٤١ ١٨٣ ٣٠٩**	**٣٧ ٤٠٠ ٣٠٣**

٣٧- معاملات مع أطراف ذوى علاقة

أ- المساهم الرئيسي والشركات التابعة والشقيقة

- تعاملاتنا مع بنك مصر (مساهم رئيسى طرف ذو علاقة) :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أرصدة لدى البنوك		
حسابات جارية	٣ ٩٠٣	١ ٤٢٣
ودائع	١٦ ٢٦٧ ٩٣٠	٧ ٠٠٠ ٠٠٠
الأصول الاخري		
أخري	٢٢ ٣٨٢	٢٢ ٣٧٣
إيرادات مستحقة	٤٧ ٥٠٢	٢٢ ١١٨
القروض الاخرى		
القيمة الحالية للوديعة المساندة من بنك مصر	٢ ٠٤٧ ٠٩٢	١ ٨٣٥ ١٦٧
حقوق الملكية		
فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة	٩٥٢ ٩٠٨	١ ١٦٤ ٨٣٣

-تعاملاتنا مع بنك القاهرة أوغندا (شركة تابعة):

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
أرصدة مستحقة للبنوك		
حسابات جارية	٣٠ ٩١٢	٢٠ ٩١٦
ودائع	١٢٣ ٥٧٢	١١٣ ٨٢٠
التزامات أخرى		
عوائد مستحقة	٤٠	--

- تعاملاتنا مع شركة القاهرة للتأجير التمويلى (شركة تابعة):

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
قروض وتسهيلات العملاء		
قروض شركات (حسابات جارية مدينة)	١٢٢	٤١ ٢٣٧
قروض شركات (مباشرة)	١ ٦٤١ ٦٥٣	١ ٣٥١ ٧٠٣
أصول أخرى		
إيرادات مستحقة	١٧ ٦٠٣	١١ ٧٧٠
ودائع العملاء		
ودائع تحت الطلب	٢٦ ٧٥٨	١٧ ٣٨٠
ودائع لاجل وباخطار	--	٧٥ ٤١٨

- تعاملاتنا مع شركة تالي للمدفوعات الرقمية (شركة تابعة):

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ودائع العملاء		
ودائع تحت الطلب	٤١ ٣٥٨	٢٥٩ ٩٠٦
ودائع لاجل وباخطار	١٠ ...	٥ ٤٧٥
التزامات أخري		
عوائد مستحقة	٩٥٢	١٥٥
أخري	٣ ٥٤٠	١ ٢٢٧
أصول أخرى		
أخري	٥ ١٦٦	--

- تعاملاتنا مع كايرو للصرافة (شركة تابعة):

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ودائع العملاء		
حسابات جارية	٢٥ ٨٩٠	--

- تعاملاتنا مع شركة حراسات للامن والحراسة (شركة شقيقة):

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ودائع العملاء		
حسابات جارية	٨ ٨٨٤	٣ ٩٤١
قروض وتسهيلات العملاء		
قروض شركات (حسابات جارية مدينة)	١٥	--

- تعاملاتنا مع الشركة الدولية للخدمات البريديه – ايجي سيرف (شركة شقيقة):

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ودائع العملاء		
حسابات جارية	٩٣٥	٢٢٨
التزامات أخري		
مصروفات مستحقة	١٧ ٠٣٠	٢ ٣٥٦

- تعاملاتنا مع شركة النيل القابضة للتنمية والاستثمار (شركة شقيقة):

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
ودائع العملاء		
حسابات جارية	٣٣	٧٠

ب- أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
قروض وتسهيلات	١ ٧١٥	١ ٨٠٢

وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة في ٢٣ أغسطس ٢٠١١ بشأن حوكمة البنوك فقد بلغ المتوسط الشهرى للمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العشرون أصحاب المرتبات والمكافآت الأكبر فى البنك مجتمعين مبلغ١٨٢ ٠٩٥ ٧ جنيه مصري خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١.

٣٨- صناديق إستثمار بنك القاهرة

(أ) صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول (صندوق تراكمى)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرميس لإدارة صناديق الإستثمار. ويبلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٢٠ مليون وثيقة قيمتها ٢٠٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧، وطبقاً لإجتماع حملة وثائق صندوق إستثمار بنك القاهرة الأول التراكمى المنعقدة بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٠٧ وموافقة الهيئة العامة لسوق المال فقد تم تعديل القيمة الأسمية لتصبح ١٠ جنيه بدلا من ١٠٠ جنيه للوثيقة على أن يبدأ سريان تلك التعديلات إعتباراً من يونيو ٢٠٠٧. بلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عدد ٢٩٦ ٠٩٢ ٢ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ٢٣٦,٩٤جنيه. وقد بلغت الوثائق بمحفظة الدخل الشامل طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عدد ... ٥٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ... ٣٨٠ ١١٩جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق، وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ٤١٦ ٧٦٧ ٤ جنيه مقابل مبلغ ٣٩٥ ٦٣٣ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ب) صندوق إستثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة (اليومى)

أنشأ بنك القاهرة (ش.م.م) صندوق استثمار بنك القاهرة الثانى للسيولة بالجنيه المصرى ذو العائد اليومى التراكمى كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب الترخيص رقم ٥٢٦ الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية فى ١٨ يونيو ٢٠٠٩ وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية. وتقوم بإدارة الصندوق شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار. بلغ عدد وثائق الإستثمار عند الإكتتاب والتخصيص عدد ١٠ مليون وثيقة تبلغ القيمة الإسمية للوثيقة ١٠ جنيه وقد بلغت الوثائق بمحفظة قائمة الدخل الشامل الأخر طبقاً لما تم تخصيصه منها خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٩٢٥ ٠٣٩ ٢٢ جنيه، وبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عدد ٤٥٣ ١٣٦ ٨٦ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة ٤٤,٠٦ جنيه.وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٦٣٠ ٩٣١ ١١ جنيه مقابل مبلغ ٧٢٢ ٧٧٣ ١٣ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(ج) صندوق إستثمار البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى وبنك القاهرة ذو العائد الدورى التراكمى وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (الوفاق)

هذا الصندوق هو أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركةHC للأوراق المالية والإستثمار والتى تم إستبدالها بشركة سى أى أستس مانجمنت اعتباراً من ٢٠٢١/٤/١. وكان عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق ٥ مليون وثيقة قيمتها ٥٠ مليون جنيه بقيمة إسمية قدرها ١٠ جنيه للوثيقة وذلك طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٦٢٥ بتاريخ ٦ يناير ٢٠١١ وعمر الصندوق ٢٥ عاما من تاريخ الترخيص. يبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عدد ١٢٨ ٠٤١ ١ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ٢٩,٦٣ جنيه. وقد بلغت الوثائق بمحفظة الدخل الشامل طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عـــدد ٢٥٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية٥١٠ ٤٤٩ ٧ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمرالصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٥٢٥ ٦٣ جنيه مقابل مبلغ ٧٠١ ٤٢ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

(د) صندوق إستثمار بنك القاهرة لأدوات الدين "الثابت"

بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٢ وافق مجلس إدارة بنك القاهرة على تأسيس صندوق استثمار بنك القاهرة لأدوات الدخل الثابت، وتمت موافقة البنك المركزى المصرى بتارخ ١٥ أغسطس ٢٠١٢، وقد تقرر أن يتم فتح باب الإكتتاب العام فى وثائق الصندوق إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٤ ديسمبر ٢٠١٢ ولمدة شهرين. على أن تقوم بإدارة نشاط الصندوق شركة سى آى أستس مانجمنت، ويبلـــــــــغ حجم الصندوق... ٠٠٠ ١٠٠ جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) عند التأسيس مقسمة على مليون وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للوثيقة الواحدة. ويبلغ إجمالى وثائق الصندوق القائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عدد ٩٣٢ ٨١ وثيقة بقيمة إستردادية للوثيقة قدرها ٣٢١,٥٦ جنيه. وقد بلغت الوثائق بمحفظة الدخل الشامل طبقاً لما تم تخصيصه منها له خلال السنة من الطرح الأولى للصندوق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ عدد ٥٠٠ ٠٠٠ وثيقة تبلغ قيمتها الدفترية ٥٠٠ ٢٥٢ ١٦ جنيه وهى الوثائق التى يتعين عليه الإحتفاظ بها حتى نهاية عمر الصندوق بموجب أحكام القانون وتظهر مبوبة كإستثمارات فى أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بالسوق ضمن الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر فى ذات التاريخ. وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الإكتتاب يحصل بنك القاهرة على اتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك على الخدمات الإدارية الأخرى التى يؤديها له. وقد بلغ إجمالى تلك الأتعاب والعمولات عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ٣٩٥ ١٦٣ جنيه مقابل مبلغ ٢٢٨ ١٥٧ جنيه عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أدرجت ضمن أتعاب أخرى فى بند إيرادات الأتعاب بقائمة الدخل.

٣٩- الموقف الضريبى

٣٩-١ ضريبة الدخل والأوعية المستقلة

- الفترة من بداية النشاط وحتي ٢٠١٨/١٢/٣١

تم الفحص الضريبى والتسوية النهائية لهذه الفترة بإستثناء العام المالى ٩٢/٩١ حيث تم سداد الضرائب المستحقة على البنك بسداد فرق الضريبة عن عام ٩٢/٩١ وفقا لحكم التحكيم رقم ٤٩ لسنه ٢٠٠٨ بمبلغ ٧٧ مليون وقام البنك بسداد القيمة وتم قيدها على حساب مدين إنتظارا لما تسفر عنه الدعوى المنظورة أمام القضاء الادارى.

- العام المالي ٢٠١٩

تم تقديم اقرار ضريبى معدل لعام ٢٠١٩ بتاريخ ٣٠-١١-٢٠٢٣ و جارى تجهيز مستندات الفحص.

- العام المالي ٢٠٢٠

تم تقديم الاقرارات فى الموعد المحدد قانونا وتم سداد الضريبة المستحقة من واقع الاقرارات المقدمه.

- العام المالي ٢٠٢١

تم تقديم اقرار ضريبى معدل لعام ٢٠٢١ بتاريخ ٢٦-٤-٢٠٢٣

- العام المالي ٢٠٢٢

تم تقديم مد أجل تقديم الاقرار الضريبى الى يوم ٢٩-٦-٢٠٢٣ و بتاريخ ٢١-٦-٢٠٢٣ تم تقديم الاقرار الضريبى فى الموعد القانوني.

٣٩-٢ ضريبة الدمغة

- الفترة من بداية النشاط وحتي ٢٠٠٦/٠٧/٣١

تم فحص المركز الرئيسي والفروع وأسفر الفحص عن مطالبات تم سداد بعضها وتبقت مطالبات أخرى محل نزاع ومنظورة أمام القضاء الادارى ولم يتم الفصل فيها بعد.

- الفترة من ٢٠٠٦/٠٨/٠١ حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١

تم الفحص النهائي حتى عام ٢٠١٩ ، فيما يخص عام ٢٠٢٠ تم الفحص النهائي ما عدا بندين محالين الى لجنة الطعن وفى انتظار القرار لهم.

- الفترة من ٢٠٢١/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١

يتم توريد الدمغة النسبية في المواعيد المحددة طبقاً للقانون.

٣-٣٩ ضريبة المرتبات

- الفترة من بداية النشاط حتى ٢٠١٩/١٢/٣١

تم الفحص والسداد .

- العام المالي ٢٠٢٠

جارى الانتهاء من الفحص.

- الفترة من عام ٢٠٢١ حتي ٢٠٢٣

يقوم البنك بسداد الضريبة شهريا وتقديم الاقرارات السنوية والربع سنوية فى المواعيد القانونية.

٤-٣٩ ضريبة المبيعات والقيمة المضافة

أولا : ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠٠٢ وحتي سنة ٢٠١٥

قامت المأمورية بفحص البنك والربط عن هذه السنوات وقام البنك بسداد الضريبة المستحقة والطعن علي المطالبات الواردة في المواعيد القانونية ومازال الخلاف منظورا أمام القضاء الادارى حتي تاريخه.

ثانيا : ضريبة القيمة المضافة عن الفترة من ٢٠١٦/٠١/٠١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١

صدر حكم القضاء الادارى بعدم تسجيل مصرفنا فى ضريبة القيمة المضافة وجارى تنفيذ الحكم.

٥-٣٩ الضريبة العقارية

يقوم مصرفنا بسداد الضريبة العقارية فى المواعيد القانونيه فيما عدا بعض الوحدات المغالي فى قيمة ضريبتها و يتم سداد جزء من المطالبة مع تقديم طعن و يتم عمل مخصص بالفرق وذلك لاختلاف طرق احتساب الضريبة بين مصرفنا و مصلحة الضرائب و ذلك من ٢٠١٣/٠٧/٠١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١.

بنك القاهرة
Banque du Caire